سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 713 – الأحد 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الصناعة النسيجية بحلب تفقد أسواقها وقدرتها على المنافسة

17

الشـــرع يصعد درج الكرملين

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع يقف أمام مبنى الكرملين في موسكو – 15 تشرين الأول 2025 (تاس)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

سوريا نحو "التدمير المسرّع" لبقايا "كيماوي الأسد"

أخبار سوريا 05

تيارات ضاغطة تعرقل مفاوضات دمشق– "قسد"

شؤون محلية 07

انقطاع المياه مشكلة مزمنة في حي صلاح الدين بحلب

شؤون محلية 08

منصة الشكاوى.. هل "تكسر حاجز الصمت" عن الفساد

ثقافة وفن 20

ليلى سمور: على السوريين التخلي عن الاستقطاب وإدانة الآخر

رياضة 23

أيهم أوسو.. صخرة المنتخب الوطني والملاعب الأوروبية

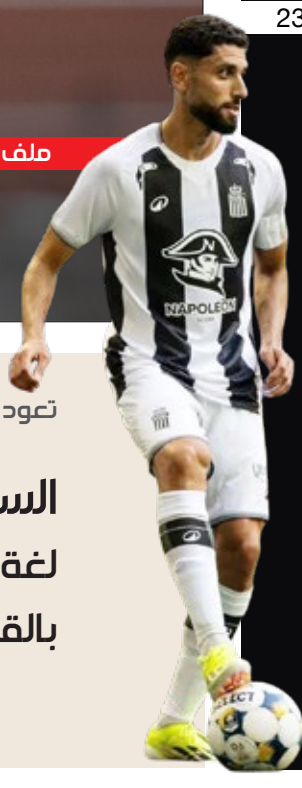

18

تعود لآلاف السنين

السريـانية لغة "الجارات الثلاث" بالقلمون السوري

في قـرى وبلـدات القلمـون الغـربي بريـف دمشـق، تظهـر بلـدات جبعديـن والصرخـة ومعلـولا، وكأنها مجتمعـات ريفيـة قادمـة من تاريـخ طويـل، لا تزال تتشـبث باللغـة السريانيـة وتنطقها كلغة أساسـية. وتعـتبر اللغـة السريانية أحـد أبرز الجوانـب الثقافية التـي يتميـز بهـا أهـل المنطقـة، كجـزء لا يتجـزأ من هويتهـم المجتمعية، التـي لا تزال تحافـظ على تراثها العريـق وثقافتها التـي تمتد إلى آلاف السـنين.
اللغـة السريانيـة ليسـت مجـرد لهجـة، بل هـي جزء مـن مـاضٍ بعيـد، حيـنما كانـت السريانيـة لغـة الإمبراطوريّـة الآشـورية والكلدانيـة...

بعد تعديل اسم البرنامج

سوريا نحو "التدمير المسرّع" لبقايا "كيماوي حقبة الأسد"

عنب بلدي – محمد كاخي

انضمت سوريا إلى منظمة "حظر الأسلحة الكيماوية" في أيلول 2013، تحت ضغوط روسية وأمريكية على رئيس النظام السوري المخلوع، بشار الأسد، بعد أن استعمل الأسلحة الكيماوية في هجوم على غوطة دمشق قُتل فيه 1144 شخصًا اختناقًا، منهم 1119 مدنيًا و25 من مقاتلي المعارضة.
وبالرغم من انضمام سوريا إلى منظمة "حظر الأسلحة الكيماوية"، فإن بعثة تقصي الحقائق التي أنشأتها المنظمة وثقت 74 حالة استخدام محتمل للأسلحة الكيماوية عام 2014، أي بعد عام واحد فقط على انضمامها إلى المنظمة.
وبحسب تقرير لـ"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، شن النظام السوري السابق ما لا يقل عن 222 هجومًا كيماويًا في سوريا بين عامي 2012 و2021.

انفتاح سوري

بعد سقوط النظام السوري، التقى المدير التنفيذي لمنظمة "حظر الأسلحة الكيماوية"، فرناندو أرياس، في 8 من شباط الماضي، مع وفد فني رفيع المستوى، بوزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، والرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في دمشق.
وقالت المنظمة حينها، إن الاجتماعات كانت طويلة ومثمرة ومفتوحة للغاية، وشهدت تبادلًا معمقًا للمعلومات، وهو ما سيشكل أساسًا للوصول إلى نتائج ملموسة وكسر الجمود الذي استمر لأكثر من 11 عامًا.
ورحبت الخارجية السورية، في 9 من تشرين الأول الحالي، بقرار "التدمير المسرّع لأي بقايا للأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية"، ونص القرار على تعديل اسم البرنامج الكيماوي في سوريا على جدول أعمال المجلس التنفيذي ليصبح: "إزالة أي بقايا لبرنامج الأسلحة الكيماوية لحقبة الأسد".
ووصف الناشط الحقوقي الذي وثق عددًا كبيرًا من استخدامات الأسلحة الكيماوية في سوريا، والمؤسس المشارك في "الشبكة المدنية للحقوق والتنمية"، ثائر حجازي، هذا الأمر بأنه يدل على أن الدولة الجديدة في سوريا ليست لها علاقة بالتركة الماضية التي أبقاها نظام الأسد المخلوع لسوريا، وهو أمر مفعوله رمزي وإيجابي للتخلص من هذه التركة، وفق حديث إلى عنب بلدي.
ويطلب القرار من فرق التفتيش التابعة للمنظمة الاستمرار في التحقيق وجمع الأدلة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيماوية، على أن تسهم هذه الجهود في دعم المسارات الوطنية للمساءلة، خلافًا لما كان معمولًا به سابقًا حين اقتصرت مشاركة نتائج التحقيقات على أجهزة الأمم المتحدة.
وفي حزيران الماضي، نشرت المنظمة أول فريق من مكتب المهمات الخاصة (OSM) في سوريا، ومن مهامه: زيارة مواقع معلنة أو مشتبه بها بأنشطة متعلقة بالأسلحة الكيماوية، جمع الأدلة والوثائق، أخذ عينات لتحليلها في مختبرات مخصصة، وغيرها.
ومنع الهجوم الإسرائيلي على مبنى هيئة الأركان بدمشق، في 16 من تموز الماضي، من نشر فريق ثانٍ يتبع للأمانة العامة لمنظمة "حظر الأسلحة الكيماوية".
وتقوم الأمانة العامة حاليًا بالتخطيط لعمليات التفتيش المقبلة في منشآت برزة وجمرايا، التابعة لـ"هيئة البحوث العلمية والتكنولوجية".

خطوة إيجابية لرفع العقوبات

في 26 من نيسان الماضي، أرسل وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، رسالة إلى الولايات المتحدة، ردًا على قائمة شروط أمريكية لرفع جزئي محتمل للعقوبات، قال خلالها، إن سوريا طبقت معظمها، وكان من بين المطالب الثمانية لواشنطن تدمير أي مخزونات متبقية من الأسلحة الكيماوية السورية، بحسب "رويترز".
وتضمنت الوثيقة المكونة من أربع صفحات، تفاصيل عن إجراءات سوريا للتعاون مع مخزونات الأسلحة الكيماوية، ومنها تعزيز روابط الاتصال مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.
وفي 5 من آذار الماضي، ألقى وزير الخارجية السوري بيانًا في الدورة "108" للمجلس التنفيذي لمنظمة "حظر الأسلحة الكيماوية"، أكد فيه التزام الحكومة السورية بتفكيك أي بقايا من برنامج الأسلحة الكيماوية الذي تم تطويره في عهد النظام السابق، وضمان تحقيق العدالة للضحايا، ووضع معايير دولية راسخة لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيماوية.
الحلل الرئيس للعقوبات في مركز "كرم شعار للاستشارات"، فيتوريو ماريسكا دي سيراكابريولا، قال لعنب بلدي، إن هناك أيضًا "قانون الرقابة على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وإلغاء الحرب بها" لعام 1991، الذي قيّد في جوهره المساعدات الخارجية، والائتمان الممنوح من الحكومة الأمريكية، وصادرات السلع والتكنولوجيا الحساسة للأمن القومي، بالإضافة إلى القروض التي تقدمها البنوك الأمريكية للحكومة السورية.
وتم رفع هذه القيود من قبل الرئيس ترامب استنادًا إلى أن سوريا شهدت، بحسب ما تصفه الإدارة الأمريكية، تغييرًا جوهريًا في سياسة الحكومة وقيادتها، وبالتالي، يمكن القول إن هذا الإجراء صُمم، بطريقة ما، للاعتراف والتشجيع على التغييرات في سلوك الحكومة السورية فيما يتعلق بمعايير عدم انتشار الأسلحة الكيماوية، وخصوصًا فيما يتصل باستخدامها السابق لتلك الأسلحة، بحسب دي سيراكابريولا.

من شروط رفع "قيصر"

نوّه دي سيراكابريولا إلى أن بعض العقوبات المفروضة على سوريا تذكر الأسلحة الكيماوية بشكل عام كشرط لتعليقها، ولكن من المهم التمييز بين الإشارة إلى الأسلحة الكيماوية بشكل عام، وبين الإشارة إلى تدمير تلك الأسلحة، فهذان أمران مختلفان.
على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى الشرط رقم "1" لتعليق العقوبات بموجب قانون "قيصر"، فإنه ينص ببساطة على أن المجال الجوي السوري لم يعد يُستخدم من قبل حكومة سوريا أو الحكومة الروسية لاستهداف المدنيين باستخدام الأسلحة الحارقة، بما في ذلك البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة التقليدية، إضافة إلى الصواريخ والمتفجرات المحمولة جوًا، بحسب دي سيراكابريولا.
وتابع أنه بالنسبة لـشرط رقم "5" بموجب قانون "قيصر"، فهو ينص على أن العقوبات يمكن تعليقها إذا كانت الحكومة السورية تتخذ خطوات ملموسة يمكن التحقق منها للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها، "إذًا المسألة ليست متعلقة فقط بتدمير الأسلحة الكيماوية بحد ذاته، بل تتضمن ذلك كجزء من التزامات أوسع بعدم تطويرها أو استخدامها".

استكمال مسار المحاسبة

أدت التحقيقات المتواصلة والدعاوى التي رفعتها منظمات حقوقية سورية خلال الأعوام الماضية إلى إصدار أربع مذكرات توقيف في تشرين الثاني 2023 بحق شخصيات متورطة بجرائم ضد الإنسانية والتواطؤ في جرائم حرب.
واستهدفت المذكرات حينها، إلى جانب بشار الأسد، شقيقه ماهر، وعميدين آخرين هما غسان عباس، مدير "الفرع 450" التابع لمركز الدراسات والبحوث العلمية السورية، وبسام الحسن، مستشار الأسد للشؤون الاستراتيجية وضابط الاتصال بين القصر الرئاسي ومركز البحوث العلمية.
ويرى الناشط الحقوقي الذي وثّق عددًا كبيرًا من استخدامات الأسلحة الكيماوية في سوريا، والمؤسس المشارك في "الشبكة المدنية للحقوق والتنمية"، ثائر حجازي، أن اللجان التقنية التي شكلتها منظمة "حظر الأسلحة الكيماوية" للتحقيق بالهجمات الكيماوية في سوريا، من شأنها أن تدعم أي عملية مساءلة حقيقية للمرتبطين بهذه الهجمات.
وتقوم هذه اللجان بتوثيق الاستخدامات الكيماوية التي حدثت في سوريا، وتضع حجر الأساس للتوثيق القانوني من خلال لقاءاتها مع الشهود والناجين، وتعمل على فحص عينات التربة والهواء والمنطقة، وتبحث في مصادر إطلاق الصواريخ، والجهة التي أُطلقت منها، أو المطار الذي أقلعت منه الطائرات.
كما تحدد هذه الفرق الجهة المسؤولة عن هذا الاستخدام، بحسب حجازي.
ويمكن للجان الوطنية المحلية، وفق حجازي، الاستفادة من هذه اللجان أيضًا، خصوصًا أنها عملت على توثيق عدد كبير من استخدامات الأسلحة الكيماوية، ويجب أن تتكامل الجهود القضائية الوطنية مع الجهود الدولية التي قامت بها الجهات الدولية المختلفة، لتستطيع الحكومة استخدام الوقائع والمعطيات الموجودة بحوزة هذه اللجان من أجل مساءلة حقيقية للأشخاص الذين تورطوا بشكل مباشر باستخدام السلاح الكيماوي على المناطق السورية طوال الفترة الماضية.

عقبات وصعوبات

أعلن النظام السوري السابق عن 41 منشأة للأسلحة الكيماوية في 23 موقعًا، تشمل 18 منشأة لإنتاج الأسلحة الكيماوية (بما في ذلك مرافق التعبئة الثابتة)، و12 منشأة لتخزين الأسلحة الكيماوية، وثماني وحدات تعبئة متنقلة، وثلاث منشآت مرتبطة بالأسلحة الكيماوية.
إلا أن المعلومات المقدمة من الدول الأطراف، والمواقع المحددة في قرارات أجهزة صنع القرار بمنظمة "حظر الأسلحة الكيماوية"، والمواقع التي أعلنت عنها الحكومة السورية الجديدة، تشير إلى وجود أكثر من 100 موقع إضافي يحتمل أن يكون قد شارك في أنشطة متعلقة بالأسلحة الكيماوية، وتخطط منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لإجراء زيارات إلى كل من المواقع المعلنة والمواقع الإضافية والمشتبه بها.
وفي آذار ونيسان الماضيين، زار فريق التفتيش، بدعم من الحكومة السورية الجديدة، أربعة مواقع معلنة وخمسة مواقع مشتبه بها، وشمل ذلك زيارات إلى منشآت برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، والتي لم تكن جزءًا من عمليات التفتيش القديمة.
يرى الناشط الحقوقي ثائر حجازي، أن العقبات أمام عمل اللجان كثيرة، بسبب عدد السنوات التي بقي فيها هذا الملف جامدًا، وبسبب الممارسات السرية للنظام السوري السابق، والمراوغة السياسية والتقنية داخل سوريا مع لجان التحقيق التي كانت تدخل إلى سوريا.
ويجب الأخذ بالحسبان ضياع أو تلف الوثائق الأصلية المرتبطة بهذا البرنامج، سواء بشكل متعمد من قبل فلول النظام أو من قبل النظام نفسه في الفترة الماضية، أو نتيجة الحرب والمعارك التي دارت في عدد كبير من المناطق القريبة من مختبرات تطوير هذا السلاح أو تخزينه أو الفرق العسكرية التي كانت تخزن هذه الأسلحة لتستخدمها، وفق حجازي.
وأضاف أن الموظفين السابقين الذين كانوا في عصر النظام السابق، والذين يعرفون كل أسرار هذا البرنامج، غير موجودين، فقد هربوا خارج البلاد أو متخفون داخل سوريا، وخوفهم من الملاحقة سيمنعهم من التعاون.
ومن المعوقات الكبيرة لعمل اللجان هي قصف الطيران الإسرائيلي لعدد كبير من المواقع، التي كانت تحتوي على أدلة لاستخدام السلاح الكيماوي، وبعضها قد يحتوي على مختبرات لتطوير هذا السلاح وتخزينه.
وكانت إسرائيل نفذت، في تشرين الثاني 2024، ضربات جوية استهدفت عددًا من منشآت الأسلحة الكيماوية التابعة للحكومة السورية غربي سوريا، بحسب القناة "12" الإسرائيلية.
ودعت الأمانة الفنية لمنظمة "حظر الأسلحة الكيماوية" الدول إلى تقديم مساهمات طوعية لتمويل أنشطة المنظمة في سوريا، إذ تحتاج المنظمة بحسب إعلانها، إلى 16.7 مليون يورو في عام 2025، وتقدّر الأمانة أنها بحاجة إلى 15.3 مليون يورو في عام 2026، و14.3 مليون يورو في عام 2027، لاستكمال مهامها، واتخاذ تدابير من شأنها، ضمن جملة أمور، منع عودة ظهور الأسلحة الكيماوية وانتشارها واستخدامها.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلقي كلمة أمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية – 5 آذار 2025 (منظمة حظر الأسلحة الكيماوية)

القنيطرة تحت الضغط

التوغلات الإسرائيلية تهدد المدنيين وتقوّض الانتماء الوطني

عنب بلدي – أمير حقوق

لم تعد التوغلات الإسرائيلية في محافظة القنيطرة جنوبي سوريا مجرد حوادث عسكرية متفرقة، بل باتت نمطًا مستمرًا من الانتهاكات التي تستهدف حياة السكان يوميًا، وتؤثر على استقرار المواطنين.
ووسط غياب لأي دور حكومي أو آلية لحماية المدنيين، وبين خيار الاستكانة للواقع المفروض أو الرفض، يقف سكان القنيطرة في خط النار، بانتظار أن تتجاوز السياسات الرسمية حدود البيانات، إلى أفعال تضمن لهم الأمان والانتماء.
التوغلات تتنوع بين تحليق مكثف للطائرات الاستطلاعية، ودخول ميداني لفرق الجيش الإسرائيلي إلى قرى حدودية، واعتقالات، وإقامة نقاط تفتيش، لم تهدد فقط أمن السكان، بل امتدت لتؤثر على إحساسهم بالانتماء، جراء الحضور "الهش" لدور الدولة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وفق ما وصفه محللون لعنب بلدي.

جنود إسرائيليون يتوغلون في ريف القنيطرة – 19 أيلول 2025 (سكاي نيوز عربية)

ضغوط وتفكك للتواصل الجغرافي

"تتواصل التوغلات والخروقات العسكرية الإسرائيلية بشكل مكثف على طول الحدود السورية، خاصة في المناطق القريبة من القرى الحدودية مثل جباتا الخشب، كودنة، صيدا، العشة، الرفيد، بريقة، طرنجة، وغيرها"، قال المهندس ياسر فحيلي أحد سكان القنيطرة، لعنب بلدي، واصفًا مشهد التوغلات على نحو شبه يومي.
"تقوم قوات الجيش الإسرائيلي خلال هذه العمليات بتفتيش منازل المدنيين، وإجراء استبيانات تستفسر عن الحاجات الإنسانية، مثل مدى الحاجة للمساعدات وعدد أفراد الأسرة، ولكن غالبًا ما تواجه ردودًا من الأهالي تؤكد مطالبهم بالانسحاب الإسرائيلي من أراضيهم والالتزام باتفاق فك الاشتباك المبرم في عام 1974"، بحسب المهندس فحيلي.
وأشار إلى أن هذه الممارسات لا تقتصر على الاستطلاع، بل تترافق مع اعتقالات وطلقات نارية أحيانًا، وإقامة حواجز مؤقتة تعوق حركة المواطنين، وتُفكك التواصل الجغرافي بين القرى، مما يزيد من الضغوط المعيشية والنفسية على السكان، لتزيد إسرائيل فرض سيطرتها وتقويض قدرات "المقاومة المحلية".

رعب للسكان

التوغلات اليومية تنتج عنها مضايقات عديدة للسكان نتيجة الدوريات وحواجز التفتيش، مما يثير استياء أهالي ريف القنيطرة، مع مطالب تدعو لانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية، بحسب ما ذكره الإعلامي نور الحسن، لعنب بلدي.
أحد سكان القنيطرة، فضّل عدم نشر اسمه لأسباب أمنية، عبّر عن قلقه البالغ من الوضع الأمني المتردي، قائلًا لعنب بلدي: "إسرائيل تشكل حالة رعب للسكان في القنيطرة، حيث تنفذ مداهمات في أغلب الأيام وتعتقل بعض الأشخاص وتنشئ حواجز متى تشاء، ولا توجد قوة على الأرض تمنعها من التمادي".
ويرى أنه يجب تفعيل عمل قوات الطوارئ الدولية بشكل فعلي، وإدراج قوانين تجبرها على الانسحاب من الأرض التي احتلتها بعد سقوط النظام، ومنعها من اقتحام مناطق القنيطرة، أو تشكيل جيش سوري يتسلّم الحدود مع الجولان، وتكون مهمته منع هذه القوات من الوصول إلى المدنيين.
وأكد أن الأهالي باتوا يتعاملون مع هذه التوغلات بتباين ملحوظ، منهم من تعايش معها ولم تعد تشكل له قلقًا وخوفًا، ومنهم من تزيد مخاوفه، مع استمراريتها، مما يدفعهم لتجنب الاحتكاك المباشر، أو مغادرة بيوتهم وقراهم واختيار الإقامة بمناطق أكثر أمانًا، كدمشق وريفها.
ووسّعت إسرائيل سيطرتها منذ نهاية عام 2024 بعد الإطاحة بالنظام السوري السابق، لتشمل شريطًا أمنيًا بعمق 15 كيلومترًا في الجنوب السوري، يضم أكثر من 40 ألف مدني يعيشون تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية المباشرة.

عمليات عسكرية تنتهك السيادة السورية

التوغلات الإسرائيلية المستمرة في ريف القنيطرة جنوبي سوريا، لا تنفصل عن المشهد السياسي السوري، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعالمه الأساسية.
الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة، اعتبر أن التوغلات الإسرائيلية المستمرة تُشكّل عمليات عسكرية تنتهك السيادة السورية، وتستهدف الكيان الاجتماعي والاقتصادي والرمزي للمنطقة.
وفي حديث إلى عنب بلدي، قال خليفة، إن التوغلات الإسرائيلية المستمرة في القنيطرة تعد عمليات عسكرية متكررة تهدف إلى تعزيز السيطرة الأمنية على الحدود السورية، من خلال دوريات ونقاط تفتيش مؤقتة وتفتيش منازل، ناهيك بالاعتقالات المتكررة بشكل شبه يومي لشبان في مناطق هذه العمليات، التي تشكل انتهاكًا للسيادة السورية وتترك آثارًا سلبية على السكان.
وأشار خليفة إلى أن القرى المتأثرة، مثل جباتا الخشب وبئر عجم، تواجه قيودًا على الحركة تعوق الزراعة والتجارة، وتؤدي إلى خسائر اقتصادية، وتهجير قسري، وتدمير منازل، مما يزيد من الضغط النفسي والفقر.

يُضعف الانتماء الوطني

فيما يتعلق برد فعل السكان، أوضح الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة، أن السكان يتعاملون مع هذه التوغلات برفض واضح، يظهر في احتجاجات ورفض المساعدات الإسرائيلية، رغم اضطرارهم أحيانًا للامتثال تحت الضغط العسكري.
سياسيًا، يرى خليفة أن هذا الواقع يفاقم شعور الأهالي بالتخلي من الحكومة السورية، مما قد يُضعف الانتماء الوطني ويدفع بعضهم للهجرة أو البحث عن بدائل محلية.
لكنه يوضح أن هذه الأزمات قد تُنتج أيضًا حالات تضامن مجتمعي وممانعة مدنية محلية.
أما عن الحلول، فدعا إلى تحرك حكومي رسمي عاجل، قائلًا إن "المطلوب من السلطة" أن ترفع القضية لمجلس الأمن، لتعزيز الرصد الدولي لتوثيق الانتهاكات، ودعم السكان بمساعدات اقتصادية، وتشكيل لجان محلية للتنسيق مع المنظمات الدولية.
كما نصح بالتركيز على الدبلوماسية والضغط الدولي عبر بيانات رسمية وإعلامية لعزل إسرائيل دون تصعيد عسكري يُعرض السكان للخطر.

أبرز التوغلات الإسرائيلية خلال شهرين

16 تشرين الثاني
توغلت دوريات الجيش الإسرائيلي في عدة مناطق وقرى بريف القنيطرة، كجباتا الخشب وعين البيضة وتل كروم والصمدانية.

15 تشرين الثاني
توغلت قوة من الجيش الإسرائيلي في قرية أوفانيا وبلدة الصمدانية الشرقية بريف القنيطرة، واقتصر توغلها على التفتيش فقط.

28 أيلول
توغلت قوة إسرائيلية مؤلفة من ستة عشر آلية عسكرية من تل أبو غيثار باتجاه بلدة صيدا الجولان في ريف القنيطرة الجنوبي، وقامت بعمليات مداهمة وتفتيش لمنازل المدنيين.

24 أيلول
توغلت قوة من الجيش الإسرائيلي وداهمت عدة منازل في قرية صيدا الجولان وقامت بتفتيشها، دون أن تعتقل أحدًا.

18 أيلول
توغلت قوة من الجيش الإسرائيلي في تل الأحمر الشرقي بريف القنيطرة جنوبي سوريا. وذكرت قناة "الإخبارية" الرسمية، أن الاحتلال الإسرائيلي نفذ أعمال حفر ورفع سواتر في تل الأحمر الشرقي بعد توغله في محيط قرية كودنة بريف القنيطرة.

17 أيلول
توغلت قوة صمت أكثر من خمسة عشر آلية للجيش الإسرائيلي في بلدتي جباتا الخشب وأوفانيا وقرية خان أرنبة في القنيطرة جنوبي سوريا، واعتقلت أربعة شبان قبل أن تنسحب من المنطقة.

هل يعطل "حزب الله" الحل

ملف "سجناء رومية" رهينة اللعبة السياسية في لبنان

عنب بلدي – عمر علاء الدين

أظهرت الحكومة السورية اهتمامًا بالغًا بملف الموقوفين السوريين في لبنان، خلال تواصلاتها مع الحكومة والمسؤولين اللبنانيين.
وكان ملف الموقوفين في سجن "رومية" حاضرًا خلال زيارة زير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى بيروت، في 10 من تشرين الأول الحالي، وكذلك خلال زيارة وزير العدل، مظهر الويس، بعدها بأربعة أيام.
الاهتمام السوري يقابله اهتمام لبناني، لكنه يرتهن بمعادلات داخلية يظهر فيها تأثير "حزب الله" وتحالفه مع النظام السوري السابق في الملف.

إدخال الملف باللعبة السياسية في لبنان

ذكرت أربعة مصادر لبنانية، حقوقيان ومصدر قضائي وآخر حزبي، لعنب بلدي، أن وزير العدل اللبناني، عادل نصار، يعرقل هذا الملف لاعتبارات حزبية تتعلق بالحصول على دعم "حزب الله" في الانتخابات النيابية المتوقع إجراؤها في أيار 2026، لمصلحة حزب "الكتائب" اللبناني الذي ينتمي إليه الوزير.

مصدر حقوقي لبناني، مطلع على الملف عن قرب، قال إن وزير العدل اللبناني أبدى تعنتًا عبر دراسة كل ملف على حدة، فيما كان وزير الخارجية اللبناني، يوسف رجي، يريد تسليم كل السجناء السوريين إلى بلدهم.

وأشار المصدر إلى هذا أن الخلاف بين الوزيرين دفع برئيس الحكومة اللبنانية، نواف سلام، إلى تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الحكومة، طارق متري.

وأرجع المصدر موقف وزير العدل اللبناني إلى ما وصفه بـ"تبييض وجه مع (حزب الله)"، لأنه طلب من سوريا تسليم سجناء من "حزب الله" إلى لبنان، مقابل حلحلة الملف.

مصدر حقوقي ثانٍ، أكد أن الأمر مرتبط، بجزء منه، بالتحضير للانتخابات النيابية اللبنانية، فدومًا كان موضوع "الدفاع" عن الجيش اللبناني "مادة دسمة بالانتخابات"، خصوصًا بين الأحزاب المسيحية المتنافسة.

وهذا ما يدفع وزير العدل اللبناني، وحزبه "الكتائب"، إلى الاستثمار في هذا الملف، ومعارضة إطلاق سراح المعتقلين السوريين على خلفية الثورة، بذريعة أنهم "قاتلوا الجيش اللبناني"، وفق ما قاله المصدر لعنب بلدي.

وكان وزير العدل اللبناني، عادل نصار، قال في تصريحات لقناة "الحدث" في أيلول الماضي، إن الرئيس السوري، أحمد الشرع، وخلال لقائه بالرئيس اللبناني، جوزيف عون، في الدوحة، استبعد البحث بمسألة موقوفي "حزب الله" في سوريا، مؤكدًا إمكانية التوصل إلى اتفاقية مع دمشق بشأن المعتقلين في السجون اللبنانية والسورية.

ولفت نصار في حديثه إلى أن "الدولة اللبنانية معنية بأي معتقل لبناني في السجون السورية".

مصدر رفيع المستوى في حزب "الكتائب" اللبناني، ومقرب من وزير العدل، عادل نصار، نفى عرقلة الوزير الملف، معتبرًا أن الوزير معروف بمواقفه من "حزب الله".

وقال المصدر، لعنب بلدي، إن وزير العدل يتعاطى مع الملف بـ"مقاربة موضوعية وحقوقية"، وكان اجتماعه مع وزير العدل السوري "مثمرًا جدًا"، مضيفًا أن "الوزير نصار معروف بمواقفه ضد (حزب الله)".

وبخصوص تدخل حزب "الكتائب" في الملف، قال المصدر، إن "الحزب لا علاقة له بهذا الملف، ولا يتدخل في الشؤون القضائية".

وأشار المصدر المقرب من وزارة العدل إلى أن موضوع تسليم المسجونين السوريين "غير مرتبط بالانتخابات النيابية ولا يؤثر فيها".

لكن المصدرين الحقوقيين اللذين تواصلت معهما عنب بلدي، ذكرا أن الحسابات الانتخابية المعقدة، تضع "الكتائب" و"حزب الله" في تقاطعات، قد لا تصل إلى تحالفات، لمواجهة حزب "القوات".

عرقلة "الخصوم" مع اقتراب "موسم المزيدات"

الكاتبة الصحفية والناشطة السورية-اللبنانية عالية منصور، اعتبرت أن الدولة السورية ممثلة بالرئيس السوري، أحمد الشرع، ووزير الخارجية، أسعد الشيباني، تبذل "قصارى جهدها" في معالجة ملف المعتقلين السوريين في لبنان.

وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبرت الكاتبة السورية أن رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام، ونائبه طارق متري، يتفهمان الموقف السوري ويبذلان جهودًا حثيثة في هذا الصدد، لكنها ترى أن لبنان "حالة خاصة" بسبب تركيبته، فقد تأتي أحيانًا العرقلة من داخل ويناقش الجانبان، بحسب منصور، اتفاقية تفضي إلى خروج العدد الأكبر من السوريين.

وقالت إن الملف بالأصل هو سياسي، حيث جرى استغلال القضاء اللبناني، فيه من حلفاء الأسد وتحديدًا "حزب الله". لـ"فبركة التهم للمعارضين السوريين وزجهم بالسجون".

وفي تعليقها على المعلومات التي حصلت عليها عنب بلدي، اعتبرت أن من اللافت أن من يحاول "عرقلة" خروج المعتقلين هم "بعض خصوم الأسد و(حزب الله)" لأسباب "طائفية"، وخصوصًا أن الانتخابات النيابية في لبنان قد اقتربت و"اقترب معها موسم المزايدات"، على حد تعبيرها.

سجن "رومية".. مأساة إنسانية

وصف وزير العدل السوري، مظهر الويس، ما يجري بحق الموقوفين السوريين بـ"المأساة الإنسانية"، معتبرًا أن زيارة الوفد الذي ترأسه قبل أيام إلى لبنان تمثل "بداية جديدة في العلاقات بين البلدين الجارين"، وأن ملف الموقوفين السوريين يُعد أولوية قصوى، وأن هناك لقاءات مرتقبة لإنهاء "هذه المأساة الإنسانية".

وقدّرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" عدد المحتجزين بحوالي 2000 شخص، من بينهم نحو 190 معتقلًا على خلفية مشاركتهم في الثورة السورية.

يقع سجن "رومية" شمال شرقي بيروت، ويُعد الأكبر في لبنان، ويضم أكثر من 4000 نزيل رغم أن طاقته الاستيعابية لا تتجاوز 1200، ما يسبب اكتظاظًا وسوء خدمات.

ويعاني معتقلون سوريون فيه من نقص الرعاية الصحية وسوء التغذية وتأخر المحاكمات.

خلال العامين الماضيين، نفذ سوريون عدة إضرابات عن الطعام احتجاجًا على الأوضاع في السجن وظروف الاحتجاز. المحامي اللبناني ومدير مؤسسة "لايف" المعنية بالتنمية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، نبيل الحلبي، قال إن الوضع الانساني في السجن "سيئ للغاية" بسبب توقف الدولة اللبنانية عن تقديم الرعاية الصحية والطبية اللازمة للسجون منذ أكثر من ستة أعوام.

وتسبب هذا، وفق ما قاله الحلبي لعنب بلدي، بوفيات داخل السجون على مدار السنوات الست، فضلًا عن أن أكثر من 97% من السجناء السوريين عوائلهم تحت "خط الفقر"، ولا يستطيعون إمداد أبنائهم داخل السجون بالأغذية والأدوية.

وأضاف، "لولا تدخل بعض جمعيات الرعاية الاجتماعية لكان الوضع أكثر سوءًا".

وأما عن الوضع القانوني للسجناء، فأكد المحامي أن أغلبية هؤلاء السجناء، رغم طول مدة توقيفهم، لم يصدر بحقهم أي أحكام قضائية.

وأشار الحلبي إلى أن القضاء العسكري اللبناني وجه للسجناء تهم "الانتماء إلى منظمات إرهابية" أو "دعم الإرهاب"، معتبرًا إياها اتهامات "لا تستند إلى وقائع يمكن أن تشكل إدانة قانونية".

ووفق الحلبي، جرى تغليظ هذه الاتهامات ضدهم بناء على "نضال هؤلاء ضد نظام بشار الأسد ومعارضتهم لتدخل (حزب الله) في سوريا".

ولدى الحكومة اللبنانية "نية"، وفق المحامي اللبناني نبيل الحلبي، للإفراج عن بعض هؤلاء المتهمين بالانتماء إلى "الجيش السوري الحر" و"جبهة النصرة" أو "هيئة تحرير الشام"، والتي كانت المحكمة العسكرية في لبنان تصنفها على أنها "منظمات إرهابية".

معارضة من "حزب الله"

صحيفة "الأخبار" اللبنانية المعروفة بتوجهها الداعم لـ"حزب الله" اللبناني وإيران في لبنان، علقت في افتتاحيتها المنشورة في 11 من تشرين الأول الحالي، على زيارة الشيباني إلى بيروت، واصفة إياها بـ"زيارة علاقات عامة".

وبشأن الموقوفين، قالت الصحيفة، إن الاهتمام السوري ينحصر بتسلّم السجناء السوريين في السجون اللبنانية، وعلى رأسهم أعضاء في "تنظيمات مصنفة إرهابية في لبنان" نفذوا عمليات على الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى أسماء سجناء لبنانيين ناصروا "الثورة السورية" و"جبهة النصرة" خلال السنوات الماضية وقاموا بأعمال أمنية.

وذكرت الصحيفة أن لبنان يطالب بالإضافة إلى حل الأزمات المزمنة كالنازحين والحدود، بالحصول على معلومات ووثائق من الأجهزة السورية السابقة عن عمليات الاغتيال التي حصلت في لبنان خلال العقود الماضية، وحتى خلال السنوات التي تلت انسحاب سوريا من لبنان، ومعلومات عن مفقودين لبنانيين.

> إذا كان الأمر خاضعًا لإرادة "حزب الله"، فلا شيء يمنع ذوي الضحايا السوريين من الادعاء على قادة عسكريين وأمنيين لبنانيين تورطوا بقتل مواطنين سوريين أو التسبب بمقتلهم، فتدخل عندئذ العلاقات اللبنانية- السورية في دائرة مقفلة.
>
> نبيل الحلبي
> محامٍ لبناني ومدافع عن حقوق الإنسان

مسألة الإفراج عن "إرهابيين لبنانيين أو سوريين أو أجانب"، شاركوا في قتل لبنانيين مدنيين وعسكريين والقيام بـ"أعمال إرهابية"، وفق الصحيفة، تأخذ "أبعادًا متعددة" داخل الجسم القضائي والسياسي اللبناني، إذ إن أقصى ما يمكن أن يبرره لبنان في حالة "العفو السياسي" أو قرار التسليم لدمشق، أن يكون هؤلاء غير محكوم عليهم أو مُلاحقين بدعاوى شخصية من أهالي الضحايا والمتضررين، وهو ما لا ينطبق على العديد من هؤلاء الذين تطالب بهم الإدارة السورية.

المحامي اللبناني نبيل الحلبي، أكد أن "حزب الله" يرفض تسليم الموقوفين السوريين في لبنان، لا سيما من جرى توقيفهم على خلفية أمنية أو سياسية، علمًا أنه كان سابقًا يطالب بتسليمهم لمخابرات نظام الأسد لتتم تصفيتهم مرات عديدة.

وري مدير مؤسسة "لايف"، أن الحل هو "تبييض السجون اللبنانية من السوريين وغير السوريين الذين ارتبط توقيفهم بأحداث الثورة السورية، بما "أن عهدًا جديدًا بدأ في سوريا ويقال إنه بدأ بلبنان"، على حد تعبيره.

وردًا على رواية الحزب بشأن الموقوفين، قال الحلبي، إنه لا يمكن أحد في لبنان التذرع بقتال الجيش اللبناني من أجل تبرير احتجاز عشرات السوريين، لأن الجميع يعلم من كان يدير الآلة العسكرية والأمنية في لبنان ضد اللاجئين السوريين المعارضين على مدار 14 عامًا، والتي كانت تسبقها "أعمال تحريض وتشويه وعنصرية".

ويرى المحامي المدافع عن حقوق الإنسان، أنه في حال خضعت قضية الموقوفين لإرادة "حزب الله" وروايته، "فلا شيء يمنع ذوي الضحايا السوريين من الادعاء على قادة عسكريين وأمنيين لبنانيين تورطوا بقتل مواطنين سوريين أو التسبب بمقتلهم".

وهذا ما يؤدي، على حد تعبيره، إلى دخول العلاقات اللبنانية- السورية في دائرة مقفلة.

مسؤولية أخلاقية

في 10 من تشرين الأول الحالي، أصدر عدد من السجناء في لبنان بيانًا طالبوا فيه بحقوقهم وحسم قضاياهم متوعدين بخطوات تصعيدية لاحقة.

المطالب بحسب البيان:

- تحديد سنوات حكمي المؤبد والإعدام.
- تقليص السنة السجنية استثنائيًا إلى ستة أشهر.
- إخلاء سبيل كل موقوف تجاوزت مدة توقيفه العشر سنوات ولا يزال بلا محاكمة.
- إقرار إلزامية دمج الأحكام.
- تسليم جميع السجناء السوريين إلى بلادهم.

وهدد السجناء بأنه في حال جرى تجاهل "هذا النداء الإنساني الأخير"، فإنهم "مقبلون قريبًا في جميع السجون على خطوات تصعيدية مشروعة".

سجناء بسجن رومية في لبنان يحتجون مطالبين بعفو عام - 16 أيار 2025 (الشرق الأوسط)

مقترح لدمج ثلاث فرق في الجيش..

تيارات ضاغطة تعرقل مفاوضات دمشق– "قسد"

عرض عسكري لوحدات حماية الشعب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية – 7 أيلول 2025 (ypg/ المركز الإعلامي)

عنب بلدي – موفق الخوجة

تمر المفاوضات بين الحكومة السورية بدمشق و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بمنعطفات عدة، منذ توقيع الاتفاقية، في 10 من آذار الماضي، بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، وقائد "قسد" مظلوم عبدي.

الاتفاقية التي حملت ثمانية بنود، نص البند الرابع منها على دمج مؤسسات "قسد" المدنية والعسكرية ضمن الدولة السورية، في حين تحدثت فقرات أخرى عن حقوق للمكون الكردي، وإعادة المهجرين، والتمثيل العادل لجميع السوريين، وضمان مشاركتهم بناء على الكفاءة، بغض النظر عن انتمائهم ومكونهم الطائفي والعرقي.

وفي حين نص البند الثامن على تنفيذ جميع بنود الاتفاقية قبل نهاية العام الحالي، لا تلوح في الأفق أي بوادر للحل، تضمن تنفيذ الاتفاقية قبل انقضاء المهلة التي تنتهي بعد نحو شهرين، باستثناء تصريحات من قبل "قسد" تتحدث عن "إيجابية" اللقاءات مع الحكومة، في حين تتهمها الأخيرة بالمماطلة والتعطيل.

الإيجابية التي يتحدث عنها قياديو "قسد" ما زالت أمام ملفات عالقة بين الجانبين لم تُحل منذ التوقيع، قبل سبعة أشهر، على رأسها قضية مركزية أو لامركزية الدولة، وألية ضم القوات التي تسيطر على ثلث سوريا إلى الجيش السوري الجديد، والاندماج بوزارة الدفاع.

وكانت أحدث اللقاءات بين الجانبين، حتى لحظة تحرير التقرير، في 7 من تشرين الأول الحالي، حين التقى الرئيس السوري، الشرع، بقائد "قسد"، عبدي، إلى جانب قياديين من الأخيرة، ووزير الدفاع، مرهف أبو قصرة.

اللقاء جاء بعد تصعيد غير مسبوق بين الحكومة و"قسد" في مدينة حلب، شمالي سوريا، في محيط حيي الأشرفية والشيخ مقصود، ذوي الأغلبية الكردية، انتهت باتفاق لوقف إطلاق النار.

وفي حين اكتفت الحكومة السورية، حينها، بالحديث عن تجديد اتفاق وقف إطلاق النار، يتحدث قادة "قسد" عن اتفاق شفهي يتعلق بتفاهمات مبدئية، حول ملف اللامركزية والانضمام إلى الجيش.

وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، ما زال التصعيد العسكري حاضرًا، وسط مناوشات محدودة على عدة محاور، في حلب ودير الزور، لم تصل إلى حد الاشتباك المتبادل، منذ 6 من تشرين الأول الحالي.

عبدي: اتفاق شفهي للانضمام

قائد "قسد"، مظلوم عبدي، ذكر في مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس"، في 16 من تشرين الأول الحالي، أن "قسد" تضم عشرات الآلاف من الجنود، بالإضافة إلى آلاف من قوى الأمن الداخلي، وبالتالي لا يمكن لهذه القوات الانضمام إلى الجيش السوري بشكل فردي، كغيرها من الفصائل الصغيرة، بل ستنضم كتشكيلات عسكرية كبيرة تُشكل وفقًا لقواعد وزارة الدفاع.

وتوقع أن يحصل أعضاء وقيادات "قسد" الذين سينضمون إلى الجيش الوطني على مناصب جيدة في وزارة الدفاع وقيادة الجيش.

وبرر ذلك بأنه يأتي "بناء على خبرتهم وخدمتهم الطويلة، سيحصلون على مكانة مرموقة في الجيش السوري"، مشيرًا إلى أن خبرتهم "ستسهم في تعزيز الجيش".

ثلاث فرق ضمن الجيش

الكاتب والباحث السياسي بسام السليمان، قال إن الحكومة السورية طرحت مقترحًا بهدف إنقاذ المفاوضات ومنع التصعيد العسكري، بعد تعثر المسار، بسبب ما وصفه بـ"تعنت بعض التيارات" ضمن "قسد".

يتضمن الاقتراح، وفق السليمان، قبول دخول ثلاث فرق عسكرية بأعداد محددة تتناسب مع الهيكلية المعمول بها في الجيش السوري، وخضوعها بالكامل لبرنامج وزارة الدفاع من حيث الانتشار الجغرافي وفق ما تطلبه قيادة الجيش من حيث التدريب والتوجيه وغيره.

ووفق الباحث، طلبت الحكومة من "قسد" تقديم لوائح بأسماء عناصر الفرق الثلاث، في حال تمت الموافقة. وبذلك، تنازلت الحكومة عن شرط انضمام "قسد" إلى الجيش كأفراد، بمقابل أن يتم تعيين قادة لهذه الفرق بالتوافق بين الحكومة والقوات في شمال شرقي سوريا.

من جانبها، رفضت وزارة الدفاع السورية التعليق على التصريحات الصادرة من قادة "قسد" فيما يتعلق باندماجها في الجيش، كما لم تتلقَّ عنب بلدي ردًا من وزارة الخارجية على ذات الموضوع، حتى لحظة تحرير الخبر.

بدوره، يرى الباحث السياسي في مركز "الحوار السوري" والمتخصص بشؤون الشرق السوري عامر المقال، أن عبدي يحاول بتصريحاته الأخيرة الإيحاء بوجود قبول من الحكومة السورية ببعض الشروط التي تضعها "قسد" رغم أنه لم يصدر موقف حكومي رسمي حول ما تطالب به، مثل الانضمام إلى الجيش ككتلة مستقلة أو ما يتكرر على لسان بعض قياداتها مثل المطالبة باللامركزية.

وأشار إلى أن "قسد" تقصد اللامركزية السياسية وليس الإدارية، بمعنى تمهيد الطريق نحو إدارة ذاتية للمنطقة، وهو ما يُقابل برفض الحكومة السورية التي ترفض أي نوع من أنواع الحكم الذاتي، فضلًا عن الجانب التركي الذي يعتبر نشوء كيانات حكم ذاتي في شمالي سوريا مهددًا لأمنه القومي.

ولفت المقال إلى أن عبدي كرر في أكثر من مناسبة الحديث عن "اتفاقات مبدئية" و"تفاهمات شفهية"، وهي بطبيعة الحال نصوص غير ملزمة و"قفز" على ما تم الاتفاق عليه في 10 من آذار.

الدمج مرتبط بالمشاركة

في حين تشير تصريحات قائد "قسد" إلى بوادر انفراج في الملف، يخرج قياديون بارزون ضمن القوات ذاتها، يتحدثون عن عراقيل أمامها، حيث ربط القيادي البارز، وأحد المفاوضين، سيبان حمو، الانضمام بما وصفه بـ"الشراكة الحقيقية" وتمثيل مكونات شمال شرقي سوريا.

واعتبر في حديث إلى مركز "قسد" الإعلامي، في 18 من تشرين الأول، أنه لا يمكن لأي حكومة أو جيش أن يحظى بالاحترام ما لم يشارك جميع المكونات في بنائه، مشددًا على أن "سوريا لن تكون وطنًا للجميع من دون مشاركة الجميع"، و"قسد لن تسمح بتكرار السياسات الإقصائية التي عانى منها السوريون لعقود"، بحسب قوله.

وذكر عضو القيادة العامة لـ"قسد" أن قواتهم مستعدة للانضمام إلى الجيش السوري الجديد المزمع تشكيله، بشرط أن يتم الدمج على أسس تحترم هوية "قسد" ونضالها وتضحياتها، وتحفظ حقوق جميع مكونات الشعب السوري دون استثناء، كما قال حمو.

وأشار إلى أن الدمج يجب أن يتم على أساس الاحترام المتبادل والتشاركية، لا وفق رؤية بعض الأطراف في دمشق التي تبني خططها على الإقصاء والتصفية، وفق قوله.

تسريع عملية الدمج مرتبط بمواقف حكومة دمشق وخطواتها المقبلة تجاه حقوق جميع المكونات وفتح باب الشراكة الوطنية، وهي التي ستحدد ما إذا كانت عملية الدمج ستتسارع أو ستتباطأ أو ربما تتجمد، وفق تعبير حمو.

تيارات معرقِلة

يعتقد الباحث السياسي بسام السليمان أن هناك جملة كبيرة من العقبات أمام مسار المفاوضات، أهمها التيار الطائفي المعادي للدولة السورية، معتبرًا أن هذا التيار لا يمكن أن يندمج مع الدولة الجديدة.

السليمان أوضح أن أبرز ما يعوق تنفيذ الاتفاق هو صراع التيارات داخل "قسد"، مشيرًا إلى وجود تيار مرتبط بعناصر النظام السابق ويأخذ صبغة طائفية.

وكشف أن قادة من حزب "العمال الكردستاني"، على رأسهم قائد الحزب، جميل بايك، إضافة إلى القياديَّين البارزَين، دوران قالقان ومراد قره بيلا، اللذَين ينحدران من تركيا، والموجودين في السليمانية بالعراق، يحاولون تقوية حضورهم من خلال الاستعانة بتيارات طائفية مدعومة بفلول نظام الأسد السابق.

وبالرغم من الشعارات اللادينية التي يرفعها هذا التيار، فإنه يملك نزعة طائفية، إذ ينتمي القادة الثلاثة المنحدرون من تركيا إلى طائفة رئيس النظام السابق، بشار الأسد، ما عزز وجود أكثر من 5000 مقاتل ممن تسميهم الحكومة "فلول النظام" داخل "قسد"، بحسب الباحث السليمان.

وفي حين لم يتسنَّ لعنب بلدي التأكد من ضلوع الأسماء المذكورة في الضغط على قيادات داخل "قسد"، تؤكد معلومات حصلت عليها عنب بلدي وجود عدد من عناصر النظام السابقين الذين انضموا إلى القوات بعد سقوط الأسد.

ووفق الباحث بسام السليمان، يهدف تيار قائد حزب "العمال" باييك إلى "عرقلة" مسار المفاوضات، والضغط على التيارات الأخرى التي ترغب بالانضمام إلى الدولة السورية.

لا ملامح للانفراج

الباحث في مركز "الحوار السوري" عامر المقال، لا يرى أي معالم واضحة لانفراج في مسار المفاوضات، مشيرًا إلى أن المنطقة تعيش حالة ترقب في ظل صعوبة تحقيق الحسم من قبل الجانبين.

الحكومة السورية ترغب بالحلول السلمية وتستبعد الخيار العسكري وتُنسّق مع الولايات المتحدة في هذا الخصوص، و"قسد" تواصل المماطلة في تنفيذ ما أتفق عليه في آذار، وفق المقال.

وقال إن "قسد" لا تواجه ضغوطًا أمريكية جادة لتحقيق الاندماج، خاصة بعد إقرار "البنتاجون" مؤخرًا دعمًا لها بقيمة 130 مليون دولار إلى جانب "جيش سوريا الحرة".

ويربط المقال أي انفراجة في التفاوض بوجود رغبة أمريكية بتحقيق الحل في سوريا وتكريس حالة الاستقرار، متوقعًا أن تكون الولايات المتحدة غير معجّلة في تنفيذ اتفاق آذار، رغبة منها، فيما يبدو، بالإمساك بورقة ضغط فعّالة على سوريا، مشيرًا إلى قضية التطبيع مع إسرائيل والتفاهمات الأمنية معها.

وفي حال فشل تطبيق اتفاق آذار، مع اقترابه من نهايته في آخر كانون الأول المقبل، فإن السيناريو الأقرب، وفق المقال، هو تمديد الاتفاق برعاية أمريكية، واللعب على عامل الوقت من جديد.

كما يرجح المقال، بدرجة ثانية، تطبيق بعض البنود بشكل جزئي في محاولة لبناء الثقة بين الجانبين، معتبرًا أن هذه الثقة ستبقى ضعيفة في حال أصرت قيادة "قسد" على مطالبها الخاصة بالحكم الذاتي وما شابهه.

24 ألف دونم معروضة للبيع

الديون تدفع المزارعين للتخلي عن أراضيهم برأس العين وتل أبيض

عنب بلدي – رأس العين

تنتشر في مدينتي رأس العين وتل أبيض، شمالي سوريا، ظاهرة بيع الأراضي الزراعية، في محاولة من الأهالي لتسديد الديون المتراكمة عليهم نتيجة ارتفاع تكاليف الزراعة وضعف العائد المادي من الإنتاج.

أكد عدد من المزارعين لعنب بلدي، أن المواسم الزراعية تواجه صعوبات كبيرة، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وأجور العمالة وأسعار البذار والأسمدة، إلى جانب قلة الدعم الزراعي من الجهات المعنية، ما يجبر كثيرين على بيع أراضيهم.

كما دفع سوء التربة وانحسار المياه الجوفية والخسائر المالية في مواسم الزراعة المزارعين في رأس العين وتل أبيض إلى بيع أراضيهم الزراعية أو جزء منها .

بعد خسائر ودين

باع عمر الحسون من قرية حمام التركمان جنوبي تل أبيض نحو 40 دونمًا (يساوي الدونم الواحد 1000 متر مربع) من أصل 70 دونمًا من أرضه الزراعية، نتيجة خسائر موسم القمح والقطن، بسبب سوء المواسم الزراعية وضعف الإنتاج وتراكم الديون.

وقال عمر لعنب بلدي، إن الدونم الواحد بيع بسعر 600 دولار، وهو سعر منخفض مقارنة بمنطقة غنية بالمياه على امتداد نهري الجلاب والبليخ.

وأضاف أن ديونه تجاوزت 9000 دولار، نتيجة شرائه المواد الزراعية والأسمدة والبذار لتجهيز الأرض لعدة محاصيل، مع غياب أي دعم رسمي ساعده على تغطية جزء من خسائره.

وتراكمت الديون على مصطفى الحسن، من قرية الحلبية جنوبي مدينة رأس العين، لتصل إلى أكثر من 11,000 دولار أمريكي، نتيجة تكاليف الزراعة المرتفعة والخسائر في المواسم الزراعية.

لم يجد مصطفى حلًا سوى بيع أرضه الزراعية التي يملكها، والبالغ مساحتها 45 دونمًا، بسعر 500 دولار للدونم الواحد، وهو سعر أقل من قيمتها الفعلية بسبب الضغط المالي والحاجة الملحة لسداد الديون.

وذكر مصطفى لعنب بلدي أنه بعد سداد ديونه، يخطط لاستثمار المبلغ المتبقي في مشروع تجاري بعيد تمامًا عن الزراعة، معربًا عن أمله في أن يوفر له المشروع دخلًا ثابتًا يضمن استقرار أسرته ويخرجها من دائرة الديون المتكررة.

وتقسم الأراضي الزراعية في رأس العين وتل أبيض إلى منطقة استقرار أولى، وثانية، وثالثة، ورابعة، وتتم تسميتها بناء على مستوى المياه المتوفرة في كل منها وكمية هطول الأمطار.

ولم يكن هذا التوجه خيارًا بل "قدرًا محتومًا" في المنطقة التي يعتمد سكانها على الزراعة، حيث تراجع الإنتاج بسبب ضعف التربة وتصحرها، وانخفاض أسعار المحاصيل، وتحكم التجار بها.

مزارعون في أرض زراعية بمحيطة رأس العين بعد خسارة موسم الكمون – 6 أيار 2025 (عنب بلدي)

فائض في المعروض

دفعت الضغوط المالية وارتفاع تكاليف الزراعة العديد من المزارعين في تل أبيض ورأس العين لبيع أراضيهم، وسط ضعف إنتاجية التربة وصعوبة تصريف المحاصيل، ما أدى إلى زيادة حجم الأراضي المعروضة للبيع بشكل غير مسبوق، مع اتجاه بعض السكان للبحث عن مصادر دخل بديلة خارج الزراعة.

معتصم حمود صاحب عدة مكاتب عقارية بتل أبيض ورأس العين، قال لعنب بلدي، إن مساحة الأراضي المعروضة للبيع في المنطقتين وصلت إلى نحو 24,000 دونم، وهو رقم كبير جدًا مقارنة بالسنوات الماضية.

وذكر أن كثيرًا من المزارعين يبيعون أراضيهم بأسعار أقل بنحو 50% من السعر المتعارف عليه في المنطقة، نتيجة الضغوط المالية وتكاليف الزراعة المرتفعة.

وأشار معتصم إلى أن المعروض من الأراضي أصبح أكبر من الطلب، خاصة مع توجه السكان لممارسة أعمال أخرى مثل التجارة وغيرها، ما جعل السوق يعاني من فائض كبير في المعروض.

ووفق أرقام حصلت عليها عنب بلدي، فإن مساحة الأراضي الزراعية في رأس العين تبلغ 1.270 مليون دونم، تتجاوز مساحة الأراضي البعلية منها 420,000 دونم، طال التصحر مساحات واسعة منها، جراء هبوط مستوى المياه، وتعتبر ذات إنتاج قليل وشبه معدوم. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في تل أبيض وحدها 1.190 مليون دونم، موزعة بين مروي وبعلي.

تكاليف مرتفعة وإنتاج متراجع

المهندس الزراعي عصام الحمود، الذي يعمل في المجال الزراعي منذ نحو 30 عامًا، قال إن الزراعة في تل أبيض ورأس العين تواجه تحديات كبيرة بسبب ضعف التربة وتصحرها وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يجعل استمرار المزارعين في العمل بأراضيهم صعبًا.

وأوضح الحمود أن الإنتاجية تراجعت، وأن كثيرًا من الأراضي تعتمد على محركات "الديزل" لسقايتها، إذ أصبح سعر برميل المازوت مرتفعًا جدًا، ما يزيد الضغوط المالية على الفلاحين ويجعل الزراعة غير مجدية في بعض المناطق.

وأضاف أن انخفاض أسعار المحاصيل وصعوبة تصريف الإنتاج جعل جزءًا كبيرًا من المزارعين يفقدون الأمل، ما يجعل الأراضي عرضة للبيع بشكل متزايد.

ويرى الحمود أن تراكم الديون وارتفاع التكاليف وانخفاض العائد لكل دونم تقلل القدرة الإنتاجية وتؤثر على الأمن الغذائي المحلي، ما يعكس هشاشة القطاع الزراعي.

وأشار إلى أن الحلول الممكنة تشمل تقديم دعم مالي مباشر لتغطية تكاليف الإنتاج، وتحسين بنية التربة، واستخدام تقنيات ري حديثة، وضبط أسعار المحاصيل لضمان عائد مناسب، بالإضافة إلى تفعيل المصارف الزراعية لتقديم قروض ميسرة وأسمدة وبذور، مع متابعة دفع المستحقات المتأخرة لضمان استمرار النشاط الزراعي.

وتواصلت عنب بلدي مع المجالس المحلية في تل أبيض ورأس العين، حيث قالت المجالس إنها لا تمتلك القدرة الكاملة على تحسين الواقع الزراعي أو استصلاح الأراضي، وتقتصر إمكاناتها على تقديم دعم محدود يشمل توفير الآليات الزراعية والاستشارات الفنية.

وأشارت المجالس إلى أن المنطقة بحاجة إلى تدخل أوسع من المنظمات والجهات الحكومية لضمان استمرار النشاط الزراعي ورفع إنتاجيته.

تقع رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، وتسيطر عليهما الحكومة السورية، بينما تحيط بهما جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، إذ يعتبر منفذها الوحيد نحو الخارج هو الحدود التركية.

درعا..

القمامة والصرف الصحي يهددان صحة سكان "الشجرة"

درعا – محجوب الحشيش

تنتشر القمامة في أطراف الشوارع الرئيسة وبمحيط السوق في بلدة الشجرة، بريف درعا الغربي، مشكّلة مكبات عشوائية تسبب رائحة كريهة يشتكي منها القاطنون قربها، إضافة إلى مظهرها غير الحضاري.

ورغم ترحيل مجلس البلدية القمامة بشكل يومي، فإن عدم وجود حاويات وعدم التزام السكان في رمي القمامة يحول دون الحفاظ على النظافة بالبلدة.

وتعد ناحية الشجرة من أهم وأكبر بلدات حوض اليرموك، إذ يبلغ عدد سكانها بحسب بيانات المجلس البلدي 16,000 نسمة، وهي في أقصى الريف الشرقي من وادي اليرموك، ويعمل سكانها بالزراعة وتربية المواشي والنحل.

مبنى البلدية مكب للقمامة

اتخذ سكان الشجرة من مقر البلدية سابقًا والمدمر حاليًا مكبًا عشوائيًا للنفايات، ما سبب تلوثًا بيئيًا، بحسب ما قاله الصيدلاني من البلدة يوسف الريني، إذ تقع صيدليته مقابل المكب العشوائي مباشرة.

وأضاف يوسف لعنب بلدي، أن مجلس البلدة يرحّل القمامة يوميًا، إلا أنه بعد ساعات يعود المكان ويمتلئ مجددًا.

وأشار إلى أن بعض الأهالي يرمون في المكب مخلفات ذبح الفروج والعجول والأبقار، ما يزيد من نسبة التلوث والرائحة الكريهة، وانتشار الكلاب الضالة.

وعاين الصيدلاني حالات من الحساسية الجلدية، خاصة لدى الأطفال، قال إن سببها التلوث والحشرات.

محمود الحسن، من سكان الحي المحيط بالسوق، اعتبر أن المسؤولية الأولى والأخيرة تقع على عاتق البلدية، وأن القمامة منتشرة في معظم الأحياء وغير مقتصرة على هذا المكب، فأغلب الشوارع تكثر فيها النفايات.

السكان لا يلتزمون في موعد مرور آلية البلدية لوضع القمامة فيها، بحسب محمود، الذي دعا مجلس البلدية إلى تغريم المحال التي ترمي الفضلات، خاصة محال اللحوم.

وذكر أن موضوع النفايات يحتاج إلى بذل جهود إضافية من المجلس، وجهود مجتمعية عبر ثقافة استخدام الحاويات.

نقص في الحاويات والجرارات والكوادر

يحتاج مجلس البلدية إلى ما يقارب 300 حاوية لتوزيعها في الأحياء، وعلى أطراف الأسواق والشوارع، وفق ما قاله مدير المكتب الفني في مجلس بلدية الشجرة، عبد الرزاق العبد الله، لعنب بلدي .

وأضاف أن عدم وجود الحاويات يدفع السكان لرمي القمامة عشوائيًا، وبالتالي تتراكم سريعًا وتسبب صعوبة في ترحيلها من قبل عمال المجلس.

العبد الله كشف عن امتلاك المجلس جرارًا وحيدًا، وهو بحاجة إلى جرار إضافي، إذ كان لديه سابقًا جراران سُرق أحدهما في أثناء سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على البلدة.

ملاك المجلس البلدي يتضمن عاملين فقط بعقود مياومة، في حين قدّر العبد الله حاجة المجلس إلى ثمانية عمال على الأقل.

وبعد دمار مقر مجلس البلدية السابق، انتقل إلى مركز الشؤون المدنية، الذي كان مستشفى ميدانيًا في أثناء سيطرة المعارضة والتنظيم على البلدة.

وقال العبد الله، إن دائرة السجلات المدنية في مدينة درعا طالبت بإخلاء المقر خلال شهر، وفي حال إخلائه يصبح المجلس دون مقر إداري.

الصرف الصحي عائق آخر

ما زالت بلدة الشجرة دون محطة معالجة لمياه الصرف الصحي التي يتم تصريفها حاليًا إلى وادي اليرموك، إذ تتسبب بتلوث بيئي، وبعض الفلاحين يستخدمونها في سقاية المزروعات.

نوفا الصالح (70 عامًا)، من سكان الحي الغربي في بلدة الشجرة، قالت لعنب بلدي، إن رائحة كريهة تسببها مجارير الصرف الصحي وانتشار البعوض والحشرات.

وطالبت بإيصال مياه الصرف الصحي بقساطل إلى الوادي، وإنشاء محطة معالجة لهذه المياه.

مدير المكتب الفني في مجلس بلدية الشجرة، عبد الرزاق العبد الله، قال لعنب بلدي، إن الحكومة السورية وافقت على إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي عام 2010، واستملكت حينها عشرة دونمات من الأرض غربي بلدة الشجرة كانت مخصصة لإنشاء المحطة، إلا أن اندلاع الثورة عام 2011 حال دون تنفيذ هذا المشروع.

وفي عام 2020، راجع المجلس البلدي مديرية الصرف الصحي من أجل إتمام تنفيذ محطة المعالجة ولم يتم الرد على هذا المطلب.

وأضاف أن البلدة مخدّمة بنسبة 90% بقساطل الصرف الصحي، لكن دون وجود محطة معالجة تسهم في الاستفادة من المياه الناتجة عنها والسماد العضوي أيضًا.

وأشار إلى أن بعض المزارعين يستخدمون مياه الصرف الصحي في سقاية المزروعات، ما يهدد بإصابة السكان بالأمراض الوبائية.

وفي أيلول من عام 2023، أصيب ما يقارب 650 شخصًا من سكان بلدة الشجرة بمرض التهاب الكبد الوبائي، وكان سببه، بحسب العبد الله، تلوثًا في خط مياه الشرب، وتناول خضار تروى بمياه الصرف الصحي.

تراكم القمامة في محيط دوّار بلدة الشجرة، درعا – 13 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

بانتظار نتائج مشروع "يونيسف"

انقطاع المياه مشكلة مزمنة في حي صلاح الدين بحلب

استجدال شبكات المياه في حي صلاح الدين بمدينة حلب – 8 تشرين الأول 2025 (مؤسسة مياه حلب/فيسبوك)

حلب – محمد ديب بظت

تتكرر شكاوى سكان حي صلاح الدين في مدينة حلب من انقطاع المياه وضعف ضخها، رغم الوعود المتواصلة بتحسين الخدمة.

وبينما أعلنت مؤسسة مياه حلب عن تنفيذ مشروع جديد لاستبدال وإصلاح الشبكات بالتعاون مع منظمة "يونيسف"، يأمل الأهالي أن يكون المشروع خطوة فعلية نحو إنهاء معاناتهم اليومية مع المياه.

ورصدت عنب بلدي معاناة سكان الحي اليومية مع ضعف ضخ المياه وانقطاعها المتكرر، إذ يعتمد معظمهم على خزانات وصهاريج منزلية لتأمين حاجاتهم الأساسية.

عبء مالي على السكان

منذ بداية الصيف الماضي، بات شراء المياه من الصهاريج أمرًا شبه يومي لتلبية احتياجات التنظيف والاستحمام، وسط ارتفاع الأسعار التي تشكل عبئًا إضافيًا على الدخل المحدود، وفق ما قاله محمد بكري، وهو أحد سكان الحي- شارع الشرعية، إذ يواجه صعوبة في الحصول على المياه بشكل منتظم.

وذكر محمد لعنب بلدي أن الحصول على المياه أصبح يشكل عبئًا ماليًا عليه، إذ يحتاج أسبوعيًا إلى دفع نحو مئة ألف ليرة سورية مقابل تعبئة خزان منزله بسعة ألف ليتر.

ومع ذروة الحرارة خلال الصيف، كان يضطر لتعبئة الخزان كل ثلاثة أيام، ما زاد من تكلفة تأمين المياه وأثقل كاهل الأسرة.

في محيط جامع "أويس القرني"، تواجه أسرة جمال مللي مشكلة انقطاع المياه بشكل متكرر، وتضطر الأسرة لتوزيع المياه بعناية بين احتياجات الطهو والغسل والاستحمام.

وقال جمال، إن المياه لا تصل أحيانًا إلى الطوابق العليا سوى لساعات قليلة فقط خلال اليوم، ما يجعل الاعتماد على مضخات منزلية أمرًا ضروريًا لتعبئة الخزانات.

كما تعاني فاطمة سرحان، وتقطن في شارع الـ15، من تفاوت توزيع المياه داخل الحي نفسه، إذ تصل المياه بشكل كافٍ إلى الشوارع الرئيسة، بينما تواجه الأبنية الخلفية انقطاعًا شبه كامل.

واضطرت أسرة فاطمة إلى شراء مضخة صغيرة لتغطية جزء من احتياجاتها، إلا أن المضخات غالبًا ما تتوقف عن العمل بسبب ضعف التيار الكهربائي، ما يضاعف من أعمال الحفر في بعض الشوارع مع انقطاع مؤقت للمياه، ما أشار تذمر بعض الأهالي الذين يأملون أن ينعكس المشروع إيجابيًا على خدمة الضخ بعد الانتهاء منه.

كما أشارت المؤسسة إلى أن القساطل الجديدة ستسهم في تقليل الفاقد الناتج عن التسربات والانسدادات المتكررة، ما قد يؤدي إلى استقرار الضخ وتحسين الضغط في الخطوط الفرعية.

رئيس دائرة الشبكة في مؤسسة مياه حلب، سامر حرصوني، صرح لعنب بلدي أن ورشات المؤسسة تعمل على استبدال الخطوط القديمة المتضررة في عدد من الأحياء، والتي تتنوع بين أنابيب حديدية مهترئة وقساطل (أنابيب)، كانت تسبب انسدادات متكررة وضعفًا في ضخ المياه، خاصة أن معظمها بأقطار صغيرة (60 مم) وتمر ضمن الأرصفة وتحت الأشجار، مما يضيف ضغطًا إضافيًا على الشبكة.

عمليات الاستبدال تهدف إلى تحسين الخدمة ورفع الغزارة لتلبية احتياجات الكثافة السكانية العالية، إذ يتم استبدال الخطوط بأقطار أكبر، رغم الصعوبات الكبيرة في التنفيذ بسبب العمق الكبير والموقع الحساس لهذه الخطوط، بحسب حرصوني.

وأضاف أن المؤسسة سبق أن نفذت مشاريع مشابهة في عدة مناطق، مثل الغزالي والشهباء والجزماتي وصلاح الدين، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل "UNDP".

وبحسب حرصوني، فقد لاحظ الأهالي تحسنًا ملحوظًا بوصول المياه إلى الطوابق العليا، خاصة في منطقة الشرق- الشرعية، وهو ما انعكس إيجابًا على رضا السكان وشكرهم للفرق الفنية بعد انتهاء الأعمال.

رئيس دائرة الشبكة في مؤسسة مياه حلب، أكد أن ورشات المؤسسة، بالتعاون مع منظمة "يونيسف"، تواصل تنفيذ أعمال استبدال القساطل القديمة في حي صلاح الدين، وتشمل الأعمال شارع الشرعية وجن وشقران، بالإضافة إلى خط رئيس بقطر 150 مم قرب جامع "الخضر".

وأشار إلى أن العمل مستمر بوتيرة جيدة لتلبية احتياجات الأهالي وضمان استقرار وصول المياه.

ولفت إلى أن المؤسسة، بدعم من منظمة "يونيسف"، تنفذ مشاريع استبدال القساطل القديمة في عدد من أحياء المدينة، مع التركيز على المناطق التي يعاني سكانها من ضعف شديد في ضخ المياه، خصوصًا تلك التي تحتوي على خطوط من الحديد القديم المهترئ وذات أقطار صغيرة.

أولويات الاستبدال، وفق حرصوني، تم تحديدها استنادًا إلى كثافة الشكاوى والحاجة الملحة، وقد بدأت النتائج بالظهور، حيث شهدت المناطق التي جرى فيها الاستبدال تحسنًا ملحوظًا في غزارة المياه ووصولها إلى الطوابق العليا دون الحاجة لاستخدام مضخات منزلية.

ولفت حرصوني إلى أن الأعمال الأخيرة شملت عدة أحياء، منها صلاح الدين وطلعة دار الأفراح وجبل بدرو، في حين تستمر المشاريع تدريجيًا لتشمل باقي المناطق مثل حي التضامن ودوار كسر الحر، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل "DRC" و"UNDP".

مشكلة أوسع من "صلاح الدين"

تواجه أحياء مدينة حلب عمومًا مشكلات مشابهة في مياه الشرب، نتيجة تضرر شبكات التوزيع خلال سنوات الحرب وقدم البنية التحتية، خاصة في المناطق التي تعتبر عالية مثل حي الإذاعة والزبدية، البعيدة عن مركز المدينة.

وتحتاج نسبة كبيرة من الخطوط إلى استبدال أو صيانة دورية، خاصة في الأحياء الشرقية التي كانت تعرضت لضرر في البنية التحتية نتيجة القصف المدفعي والبراميل المتفجرة خلال سنوات.

ورغم تنفيذ المؤسسة عدة مشاريع بالتعاون مع منظمات دولية خلال الأشهر الماضية في أحياء مثل الأنصاري وبستان القصر، فإن مشكلة التوزيع لا تزال قائمة.

بانتظار نتائج ملموسة

حتى الآن، يترقب سكان حي صلاح الدين اكتمال أعمال المشروع المعلن عنه على أمل أن يتحسن تدفق المياه إلى منازلهم، لكن تجربتهم الطويلة مع الوعود السابقة تجعلهم أكثر حذرًا في التفاؤل.

ويؤكد الأهالي أن الحلول الجزئية لن تغير واقعهم اليومي، ما لم تعالج الأسباب الجذرية المرتبطة بتقادم الشبكات وضعف الضخ المركزي، فالحل لا يقتصر على استبدال القساطل الفرعية، بل يتطلب إعادة تأهيل شاملة للخطوط الرئيسة ومحطات الضخ والخزانات.

كما أن الانقطاع المتكرر للكهرباء يجعل من أي تحسن في الشبكة محدود الأثر ما لم يتم تأمين تشغيل مستقر ودائم.

وبينما تؤكد المؤسسة استمرارها في العمل لتحسين الخدمة بالتعاون مع المنظمات الدولية، يبقى أمل السكان أن تتحول هذه المشاريع من بيانات ميدانية وصور ورشات إلى تحسن فعلي في منازلهم، يعيد الثقة بقدرة المؤسسة على استعادة واحدة من أبسط الخدمات الأساسية في المدينة.

تهدف لإعادة دور المواطن في حماية المال العام

منصة الشكاوى..
هل "تكسر حاجز الصمت" عن الفساد

عنب بلدي – مارينا مرهج

أطلق الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا، في أيلول الماضي، منصته الإلكترونية لتلقي الشكاوى، لتمكين المواطنين من الإسهام في حماية المال العام، وتعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بالرقابة والمحاسبة.

وتعاني سوريا منذ عقود انعدام الشفافية وانتشار الفساد في إدارة المال العام، وهو ما يخشى كثيرون استمراره في عهد الإدارة الجديدة بعد سقوط نظام الأسد، إذ يثار اللغط حول مشاريع يجري تنفيذها دون شفافية في مختلف القطاعات، ما يحمل معه شبه فساد وسوء إدارة المال العام.

من الناحية القانونية، تعزز المنصة، بحسب رأي قانوني، سيادة القانون وتكرس مبادئ الشفافية والمساءلة، وتشكل أداة لتفعيل المادة "27" من الدستور السوري التي تنص على أن حماية المال العام واجب على الدولة والمجتمع.

المنصة فتحت أمام السوريين نافذة جديدة للرقابة المجتمعية على المال العام، إذ تتيح لهم المشاركة المباشرة في متابعة الموارد العامة والإبلاغ عن أي مخالفات مالية أو إدارية، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن إطار التحول الرقمي، وتؤكد حق المواطن في تقديم الشكاوى والتظلم بطريقة رسمية وآمنة.

خطوة لتوسيع الرقابة المجتمعية

الهدف من إطلاق المنصة الإلكترونية للشكاوى، هو توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في الرقابة على المال العام، عبر تمكين المواطنين من الإسهام المباشر في متابعة استخدام الموارد العامة والإبلاغ عن أي مخالفات، بما يعزز شعورهم بالشراكة والمسؤولية تجاه المال العام، بحسب ما قاله نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، وسيم المنصور، في حديث إلى عنب بلدي.

كما تهدف المنصة إلى توحيد قنوات استقبال الشكاوى وتطوير عمل الجهاز الرقابي ضمن إطار التحول الرقمي، وتعزيز أدوات الرقابة الحديثة لتسهيل استقبال الشكاوى ومتابعتها بسرعة وكفاءة، وذلك ضمن نهج إصلاحي طويل الأمد يسعى لتحديث منظومة العمل الرقابي وتعزيز الشفافية والمساءلة، دون ارتباط بمرحلة سياسية معيّنة أو زمن محدد.

وفيما يتعلق باختلاف المنصة عن الطرق التقليدية السابقة، أشار المنصور إلى أنها رقمية بالكامل، ما يجعل عملية التقديم والمتابعة أسهل وأكثر سرعة، مشيرًا أنها تشمل جميع الجهات التي تتعامل مع المال العام، من وزارات ومؤسسات ووحدات إدارية ومشاريع ممولة من الدولة، دون استثناء.

وبيّن أن الجهاز خصص فريقًا داخل الجهاز المركزي للرقابة المالية لاستقبال الشكاوى ودراستها ومتابعتها ميدانيًا، موضحًا أن الفريق يتمتع بخبرة رقابية وإدارية، ويعمل وفق آلية زمنية محددة لضمان سرعة الرد ودقة المعالجة ومنع تراكم الملفات.

وفيما يخص حماية هوية المشتكين وسرية المعلومات، أكد المنصور أن المنصة تعتمد ضمانات عالية المستوى لحماية البيانات الشخصية، مشيرًا إلى أن الخصوصية مبدأ أساسي يتم تطبيقه في جميع مراحل تقديم الشكوى ومعالجتها، عبر استخدام بروتوكولات أمان إلكترونية مشددة، وعدم الإفصاح عن أي معلومات تخص المشتكي إلا في الإطار القانوني اللازم للتحقيق.

وأضاف أن المشتكي يزود بعد تقديم شكواه برقم متابعة خاص يتيح له تتبع مسار الشكوى من خلال أيقونة "تتبع الشكوى" في المنصة، ما يعزز الشفافية ويشجع المواطنين على التفاعل المستمر.

وأكد نائب رئيس الجهاز أن تقديم الشكاوى مجاني تمامًا، ولا تترتب على المنصة إلى تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية دون حواجز مادية أو إجرائية، معتبرًا أن المشاركة في حماية المال العام حق وواجب وطني.

وأوضح أن الشكاوى تمر بعد وصولها بمرحلة تدقيق أولي للتحقق من الجدية وصحة المعلومات، قبل إحالتها إلى الجهات المختصة داخل الجهاز للتحقق الميداني بحسب طبيعتها، ضمن مسار رقابي منظم يعتمد على الأدلة ويخضع لإشراف إداري وقانوني لضمان الحياد والموضوعية في اتخاذ القرارات.

وعن العلاقة مع الجهات القضائية، أوضح أن القائمين على المنصة لا يرتبطون مباشرة بالجهات القضائية، إذ يقتصر دورهم على استقبال الشكاوى وتتبعها وإيصالها للإدارة المختصة داخل الجهاز، التي تتولى التدقيق والفحص الميداني، وفي حال ثبوت المخالفة، تُحال القضايا إلى الجهات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وختم المنصور حديثه بالتأكيد على أن المنصة تمثل نقلة نوعية في العلاقة بين المواطن والجهاز الرقابي، إذ تمنح المواطن وسيلة مباشرة وآمنة للإبلاغ عن شبهات الفساد، ما يحوّله من مجرد متلقٍ للقرارات إلى شريك فعّال في الرقابة، ويعزز مفهوم المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد المالي والإداري.

تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد

أكد المحامي عدي الشوا، في حديث إلى عنب بلدي، أن إطلاق منصة الشكاوى من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا يُعد خطوة ذات أهمية كبيرة من الناحية القانونية، لما تحمله من أبعاد تعزز سيادة القانون وتكرّس مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

فالمنصة، بحسب الشوا، تمكن المواطنين من الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية، ما يعزز الرقابة الشعبية ويسهم في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المال العام، كما تعد أداة لتفعيل المادة "27" من الدستور السوري التي تنص على أن حماية المال العام تعد واجبًا على الدولة والمجتمع.

وتكرّس المنصة في الوقت ذاته الحق الدستوري للمواطنين في تقديم الشكاوى والتظلّم، وهو حق مكفول بموجب القوانين السورية، وفقًا للمحامي عدي الشوا، إذ توفر وسيلة رسمية وآمنة لتقديم الشكاوى ضد الجهات العامة أو الموظفين المتورطين في الفساد أو الهدر المالي.

وأشار إلى أن كل شكوى تسجل إلكترونيًا وتمنح رقمًا مرجعيًا، ما يجعلها دليلًا قانونيًا يمكن الرجوع إليه لاحقًا في حال تطلب الأمر تحقيقًا أو مساءلة، وهو ما يسهم في حماية المبلّغين ويقلل من احتمالات التلاعب أو الإهمال في معالجة الشكاوى.

ولفت إلى أن التزام المنصة بمبدأ السرية التامة يمثل عنصرًا جوهريًا من الناحية القانونية لحماية المبلّغين من أي تبعات أو انتقام، ويتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صدّقت عليها سوريا.

المنصة تتيح للجهات الرقابية فتح تحقيقات رسمية بناء على الشكاوى المقدّمة، مما يسهم في ملاحقة الفاسدين قانونيًا، وتعد بذلك أداة داعمة لعمل القضاء والنيابة العامة في ملاحقة الجرائم الاقتصادية وتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة، بحسب المحامي الشوا.

"تكسر حاجز الصمت"

المنصات الإلكترونية تعد أداة محورية في تعزيز ثقافة الشكوى لدى المواطن السوري، إذ تسهم في "كسر حاجز الخوف والصمت" من خلال تمكين الأفراد من تقديم شكاواهم دون مواجهة مباشرة، ما يشجع على الإبلاغ عن الفساد والتجاوزات، وفق المحامي عدي الشوا.

كما تجعل المواطن شريكًا فاعلًا في الرقابة على المال العام، وتسهم في نشر ثقافة الحقوق والمسؤوليات من خلال ترسيخ فكرة أن الشكوى ليست تمردًا بل ممارسة قانونية مشروعة.

وأوضح الشوا أنه من الناحية القانونية، فإن استخدام أوراق العمل لإثبات الشكوى لا يعد تسريبًا ما لم تتضمن الوثائق معلومات سرية أو محمية قانونًا، إذ يمكن اعتمادها كأدلة في حال كانت عامة أو متاحة، ويستثنى من ذلك الوثائق المصنفة "داخلية" أو "سرية"، أو تلك التي جرى الحصول عليها بطرق غير مشروعة مثل كسر كلمات المرور أو التصوير دون إذن.

وشدد على أن الحل القانوني الآمن يتمثل في تقديم الوثائق عبر المنصات الرسمية التي تضمن السرية، أو طلب إذن قانوني من جهة العمل عند الحاجة.

وأكد أن هذه المنصات تسهل العمل القضائي عبر توثيق الوقائع إلكترونيًا بما يشكل دليلًا قانونيًا، ويساعد على فرز القضايا قبل وصولها إلى المحاكم، ما يمكن الجهات الرقابية من حل بعضها إداريًا، كما تسهم في تسريع التحقيقات من خلال تزويد المواطن بالأدلة مبكرًا، وتمكن من كشف الأنماط المتكررة في الشكاوى ضد جهة أو موظف معين لبناء ملفات متكاملة.

وتعد هذه الخطوات قادرة على إعادة ثقة المواطن بالقانون والمحاسبة إذا توفرت الشفافية في معالجة الشكاوى، وسرعة الرد، والمحاسبة الفعلية التي تُفضي إلى نتائج ملموسة كالإعفاء أو المحاكمة أو استرداد المال العام، وفقًا للمحامي عدي الشوا، محذرًا في الوقت نفسه من أن تحول هذه المنصات إلى أدوات شكلية غير فعالة تعمق الشعور بالإحباط بدلًا من معالجة المشكلة.

وخلص الشوا إلى أن هذه الآليات تشكل تهديدًا مباشرًا للفاسدين، لأنها تكسر احتكار المعلومات وتتيح للمواطن التبليغ دون وساطة أو نفوذ، كما تجعل الوصول إليها سهلًا ومتاحًا للجميع، ومع تراكم الأدلة الرقمية التي تصعب التلاعب أو الإنكار، تستطيع الجهات الرقابية تتبع المخالفين وملاحقتهم قانونيًا حتى دون انتظار بلاغ رسمي من جهة العمل.

قضايا فساد تم الكشف عنها

أظهرت تحقيقات الجهاز المركزي للرقابة المالية، في آب الماضي، فسادًا ممنهجًا في زمن النظام السابق، ترتبت عليه آثار مالية تجاوزت وفق التحقيقات الأولية مئات الملايين من الدولارات الأمريكية.

وذكر نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، وسيم المنصور، أنه تم تسلم مئات ملفات الفساد التي نجمت عنها أضرار جسيمة بالمال العام، وتورط فيها مسؤولون من حكومة النظام السابق، ما استدعى تشكيل ما يزيد على 80 لجنة تحقيق متخصصة في هذه الملفات.

وأكد أن التحقيقات أظهرت أن الفساد كان منظمًا ومترسخًا في قطاعات لها علاقة مباشرة بمعيشة المواطنين.

وفي تموز الماضي، تمكن الجهاز المركزي للرقابة المالي من الكشف عن تجاوزات جسيمة في بعض الجهات العامة، وأثبتت التحقيقات تورط عدد من المسؤولين السابقين في استغلال النفوذ وتلقي رشى والإضرار بالمال العام.

وكشفت "الرقابة المالية" في منشور لها عبر معرفاتها، أنه من بين المتورطين، الأمين العام السابق لرئاسة مجلس الوزراء "ق. خ."، والمدير العام السابق للمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية "أ. أ. ف."، ومدير مديرية أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سوريا المركزي "ع. ر.".

واستندت نتائج التحقيق إلى تقارير تمهيدية أعدها الجهاز بعد مراجعة شاملة للوثائق والمعطيات وجمع الأدلة من مصادر متعددة، إذ وصل مبلغ الضرر في المال العام إلى أكثر من نصف مليار دولار أمريكي، وتم ذلك في ظروف تفتقد إلى الشفافية وتخالف القوانين والأنظمة.

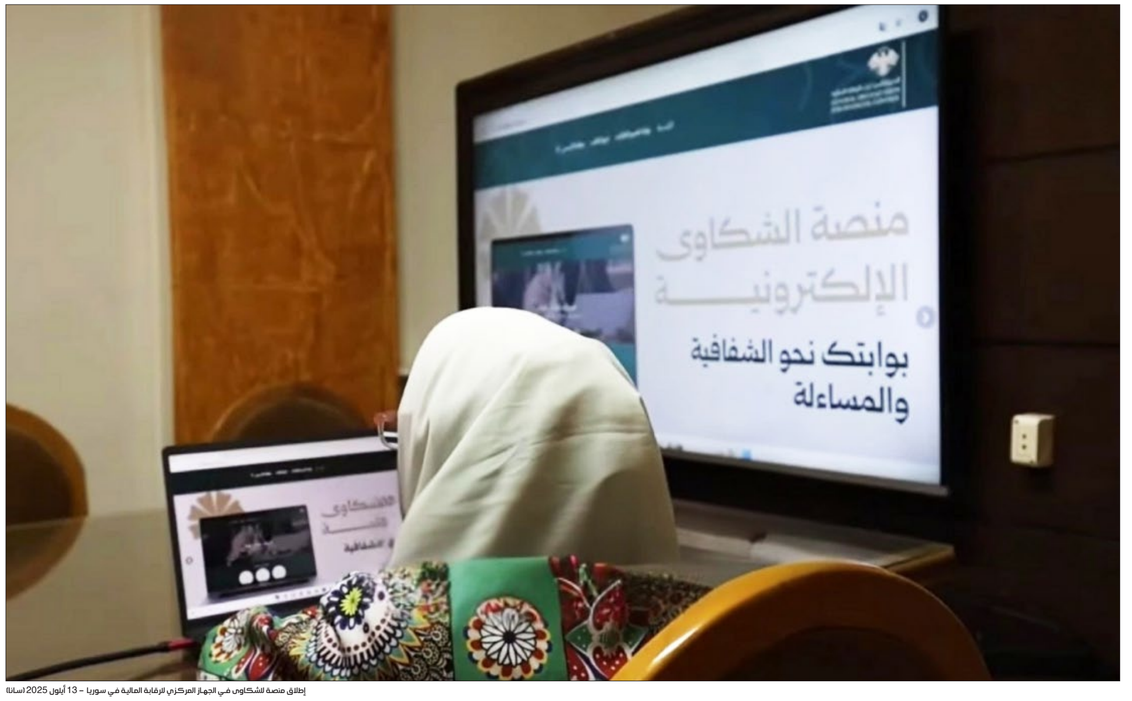

إطلاق منصة الشكاوى في الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا – 13 أيلول 2025 (سانا)

عجز مستمر دون استجابة حكومية

أطباء التخدير يعانون "هيمنة" المستشفيات

رئيس رابطة أطباء التخدير وتسكين الألم الدكتور فواز هلال في أحد مستشفيات دمشق – 11 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

يشهد القطاع الصحي في سوريا عجزًا بعدد أطباء التخدير في المستشفيات الحكومية والخاصة، في أزمة ليست وليدة اللحظة، لكنها لم تجد موطئ قدم إلى الحل منذ سنوات طويلة، وتزداد تباعًا مع عودة جغرافيا كانت خارج سيطرة الحكومة في حال تأهيل وإعادة افتتاح مستشفياتها.

قبل تسع سنوات، أطلقت رابطة "أطباء التخدير وتسكين الألم" تحذيرًا لم يجدِ نفعًا، إذ طالبت وزارة الصحة، آنذاك، باتخاذ إجراءات عاجلة لسد العجز الحاصل، عبر تشجيع خريجي كليات الطب على الالتحاق بهذا التخصص أو الحد من عزوف الاختصاصيين عن الهجرة خارج البلاد، وتحديدًا إلى ألمانيا وجهتهم الأولى.

وتشير إحصاءات نُشرت نقلًا عن نقابة الأطباء السورية إلى انخفاض عدد أطباء التخدير في البلاد بنسبة 24.5% من 925 طبيبًا في 2010 لتصل إلى 698 في 2024، ويرجع العزوف عن هذا الاختصاص إلى "أسباب مادية بشكل رئيس"، وفق ما قاله رئيس رابطة أطباء التخدير وتسكين الألم، الطبيب فواز هلال، لعنب بلدي.

بين حكومتين.. مطالب مكررة دون استجابة

رئيس رابطة أطباء التخدير، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن كل ما يسمعونه اليوم من الحكومة الحالية حول تحسين واقع أطباء التخدير ما هو إلا صدى للحكومات السابقة في عهد النظام المخلوع، ولم يختلف شيء سوى الوعود، مشيرًا إلى أنهم توقعوا عقلية أكثر إيجابية وانفتاحًا بالتعامل مع أزمة هذا الاختصاص، ليتفاجؤوا بعقلية مكررة مع اختلاف الأشخاص، دون التماس أي جدية لحل هذا الملف.

ولفت رئيس الرابطة إلى أنهم اجتمعوا مع نقابة الأطباء مجددًا، وأعادوا طرح ذات المطالبات التي كانوا يطرحونها سابقًا.

وحول المطالب، ذكر هلال أن أبرزها ما هو مرتبط بالقطاع الخاص، كحصول أطباء التخدير على حقوقهم كاملة وفق القانون "5/ت" الصادر سابقًا عن وزارة الصحة، والذي يتضمن فصل الوحدات التخديرية في المستشفيات الخاصة عن الوحدات الجراحية.

وأضاف هلال أنه في الماضي كان طبيب التخدير يأخذ 30% من أجور الجراح، وهي نسبة غير حقيقية غالبًا، باعتبار أن "الصفقة" التي تتم بين الجراح والمريض في العيادة لا يعلم طبيب التخدير بتفاصيلها إلا في حالات نادرة، والمرجعية المعتمدة لذلك تعرفة وزارة الصحة، وهي ضئيلة وغير منطقية إطلاقًا.

وأشار هلال إلى أن فصل الوحدات التخديرية التي تحسب لطبيب التخدير بشكل مستقل له إيجابيات، إذ ترك وبصيغة واضحة الباب مفتوحًا للتعديل، وأغلق الباب على المستشفيات الخاصة لإيقاف الاجتهادات التي كانت تضعها بتفسير نسبة الـ30% في القرارات القديمة، مثل توزيعها على فنيي التخدير وأسعار المواد المخدرة وأجور صيانة الأجهزة.

أما السلبيات، وفق هلال، فمرتبطة بموضوع الاستشارة التخديرية، التي كانت غائبة وضبابية، إذ يُطلق عليها مسمى "دراسة ملف"، إذ إنه في حال قام طبيب التخدير بدراسة الملف يحصل على أجر 150 ألف ليرة، وبالتالي تُركت لتقديرات المستشفى والجراح، علمًا أنها تحصيل حاصل، ولن يبدأ طبيب التخدير عمله قبل القيام بهذه الدراسة.

ويحظر القانون السوري مهنيًا على طبيب التخدير فتح عيادة مستقلة، لأن اختصاصه لا يتماشى مع الاختصاصات العلاجية التي تستوجب صرف الأدوية وإجراء الجراحات بشكل مستقل، ولكن "فتوى" صارت أقرب إلى عرف، نصّت على أن يحظى طبيب التخدير بامتياز عقد صفقة مع الطبيب الجراح والحصول على نسبة مئوية من قيمة الأجور العامة.

ويرى رئيس الرابطة، أن أي قرارات أو تعديلات هي بمثابة حبر على ورق إن لم توضع لها آلية تنفيذ، وكل القرارات والتعديلات التي صدرت سابقًا عن وزارة الصحة لم تكن لها آلية تنفيذ.

وكان يجب على وزارتي الصحة والمالية ونقابة الأطباء السوريين تشكيل لجنة مشتركة لإلزام المستشفيات الخاصة بدفع مستحقات أطباء التخدير كاملة وتطبيق القرار رقم "5/ت" الذي لم يرَ النور، قال هلال.

هيمنة "مافيا" المستشفيات الخاصة

فيما يتعلق بملف التأمين، قال هلال، إنه وبسبب "هيمنة مافيا المستشفيات الخاصة على القرار"، تسدد أجور أطباء التخدير للمرضى المؤمّنين عن طريق المستشفى الخاص وليس إلى الحساب البنكي لطبيب التخدير، وذلك خلافًا للجراحين وكل التخصصات الطبية الأخرى، وقد طالبوا بتعديل ذلك مرارًا تلافيًا للاقتطاعات التي تقوم بها هذه المستشفيات.

وبعد "نضال طويل"، صدر هذا القرار، وفق هلال، ليشمل بحسب نصه الطبيب في غرفة العمليات، لتقوم وزارة الصحة لاحقًا بتفسير هذه العبارة على أنها تشمل الطبيب الجراح فقط وليس طبيب التخدير، واعتبار الأخير موظفًا متعاقدًا مع المستشفى.

وكشف هلال عن عدم وجود عقد لطبيب تخدير واحد في المستشفيات الخاصة، لقيام إداراتها بالتهرب من إبرام العقود، عازيًا المسؤولية إلى غياب دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي عليها حل هذه المشكلة لضمان حقوق طبيب التخدير وحمايته من الطرد التعسفي.

حوافز أقل بـ30 ضعفًا.. ما دور النقابة؟

وفي القطاع الحكومي، تستمر معاناة أطباء التخدير، التي تنعكس سلبًا على واقع هذه المهنة، قال هلال، إذ تفوق حوافز الجراحين حوافز أطباء التخدير بـ20 إلى 30 ضعفًا، بالرغم من أن عدد سنوات الدراسة والاختصاص هي ذاتها، وأصحاب كلا التخصصين مصنفون كموظفين فئة أولى وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة، كما أن طبيعة العمل تحمل ذات مخاطر الطبيب الجراح وقد تفوقها في حالات كثيرة.

وعن أسباب غياب دور نقابة الأطباء عن تحصيل حقوق هذا الاختصاص، قال هلال، إن السبب الأبرز هو ضغوطات المستشفيات الخاصة عليها، فمعظم النقابيين وأصحاب القرار مرتبطون بهذه المستشفيات، وبالتالي لن يعملوا على إصدار قرارات تأتي ضد مصالحهم الشخصية.

بعد إجهاضه.. قرار يعود إلى طاولة وزارة الصحة

تحدث هلال عن دراسة تجري في وزارة الصحة الحالية تسمح لفنيي التخدير بالعمل في غياب طبيب التخدير، كاشفًا أن الدراسة نفسها كانت موجودة في وزارة التعليم العالي السابقة وقامت بإجهاضها.

وأكد أن اتخاذ هذا القرار سيخلق مشكلات قانونية كبيرة، بالإضافة إلى أن التصنيف العالمي للشهادات السورية سينخفض، وتبعات أخرى داخلية وخارجية لا يلحظها ويغفل عنها العاملون على تشريع هذا الأمر.

وتمنع المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم "12" لعام 1970، المعروف باسم قانون "مزاولة المهن الطبية"، "فني التخدير" من القيام بأي إجراءات تخديرية بمفرده في الظروف الاعتيادية، لكن نقص الأطباء يدفع المستشفيات الحكومية والخاصة للاعتماد على الفنيين وتغطية بعض مناوبات الأطباء.

ويُعرّف "فني التخدير" بأنه خريج معهد متوسط تخصص تمريض وتخدير تلقى تعليمًا يمتد لسنتين بعد الثانوية، وتقتصر مهامه على الجوانب الفنية كالتعامل مع أجهزة التخدير وتحضير غرف العمليات ومساعدة طبيب التخدير، بحسب هلال.

ونجحت رابطة "أطباء التخدير وتسكين الألم" خلال سنوات طويلة وعبر الضغط الإعلامي بتثقيف وإقناع الرأي العام في سوريا بأهمية وخطورة دور طبيب التخدير، قال هلال، معربًا عن أسفه لعدم تمكنه من إقناع وزير الصحة الحالي بذلك، وإلا لما كانت هذه الدراسة لتعود إلى أروقة وزارة الصحة بعد إجهاضها، وفق ما ذكره لعنب بلدي.

الحرب على الفساد في سوريا.. الإعلام أهم أدواتها

علي عيد

لا تخفى مظاهر الفساد المالي والإداري داخل مؤسسات الإدارة الجديدة في سوريا، وأقوى دلائلها حديث أعلى هرم السلطة، الرئيس أحمد الشرع، عن ضرورة الإفصاح، ومنع استغلال المسؤولين لمناصبهم في الكسب غير المشروع.
قد يفهم كثيرون الفساد على أنه مجرد سرقة مال، بينما هو يشمل سوء الإدارة، وهذا يعني، إساءة التصرف في الممتلكات العامة، وضعف القدرة، والتعيينات، وانعدام الشفافية، وغيرها من السلوكيات التي تسبب الضرر بمصلحة الدولة والمواطن.
حكومة العهد الجديد لديها تركة ثقيلة من فساد حكومات النظام السابق، فقد تسلمت مهامها بداية 2025، وكان البلد يحتل المرتبة 177 من أصل 180 دولة في مدركات الفساد، بحسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2024.
وهذا يعني أن أي تغيير يحتاج إلى إصلاحات جذرية على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي وحتى الاجتماعي الثقافي.
تمت هيكلة "الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش" وجرى إطلاق منصة إلكترونية لتلقي الشكاوى والبلاغات حول الفساد والرشى داخل المؤسسات الحكومية، وهي خطوات جيدة للرقابة على الأداء وحفظ المال العام، وتمكين المواطنين وإشراكهم في التبليغ عن الفساد، لكن الدائرة الأهم لم تعمل بعد، وهي دائرة صحافة المساءلة (Accountability Journalism)، وبغياب هذه الأداة ستراتج "ماكينة" الفساد من ضغط كبير تمارسه الصحافة على أصحاب القرار، وسيخسر الجمهور أهم أدوات الوعي والمعرفة بحقيقة ما يجري وتفاصيله.
تظهر مؤشرات "منظمة الشفافية الدولية" (Transparency International) أن الدول التي تتمتع بصحافة حرة ومستقلة، تنخفض فيها معدلات الفساد بنسبة 30–40% عن تلك الدول التي تغيب فيها وسائل الإعلام عن ممارسة دورها الرقابي.
يلاحظ فساد على مستوى فردي صغير، وشكوك على فساد مؤسسي حكومي متوسط وكبير.
يقول كثير من المواطنين، وهو كلام شائع ويمكن سماعه من العشرات في مختلف المستويات والمدن، بأنهم صادفوا حالات فساد تشبه ما كان يحصل في عهد النظام السابق، ابتداء من أصغر الدوائر، إذ لا يزال هناك موظفون يطلبون رشى (إكرامية، ثمن فنجان قهوة) مقابل القيام بتسهيل إجراءات داخل المؤسسات.
ولا يخفى أصحاب مصالح في قطاعات مهنية أو صناعية أو زراعية وجود شخص جديد يتحكم بالمناقصات والمزايدات.
ونحو الأعلى يتشكك كثيرون أيضًا بانعدام الشفافية في الاستثمارات أو حتى أصحاب القرار المتحكمين، وكل هذا إن صح فهو جزء أصيل من الفساد الحديث الذي يمكن أن يصبح منظمًا إن لم تسهم دوائر مختلفة بمحاربته، ومن أهم هذه الدوائر في هذه الحرب هو الإعلام.
ولكي يقوم الإعلام بمهمته، يحتاج إلى:
- قوانين تضمن حرية الصحافة، مثال أثر ذلك هو الدنمارك، التي تحتل المرتبة الأولى عالميًا في حرية الصحافة، وهي تصنف الدولة الأقل فسادًا في العالم.
- حماية الصحفيين من التهديدات الأمنية والقانونية، لأن أكثر من 70% من الصحفيين المستهدفين عالميًا كانوا يعملون على قضايا فساد أو انتهاكات سلطة بحسب تقييم "لجنة حماية الصحفيين" (CPJ).
- منع الفساد داخل المؤسسات الإعلامية نفسها عبر مراقبة التمويل الموجّه والتبعية السياسية.
- تعزيز موارد التدريب على صحافة المساءلة.
- الشفافية والسماح للإعلام بالوصول إلى المصادر.

دعونا ننظر إلى ماليزيا، وهي دولة اعتمدت رؤية إصلاحية شاملة لمكافحة الفساد وربطها بالتنمية منذ وصول مهاتير محمد إلى رئاسة الوزراء عام 1981.
قبل 1981، كانت ماليزيا تعاني البيروقراطية مع عجز مالي متزايد، وبدأ مهاتير عهده بشعار "حكومة نظيفة وفعالة"، مع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، وخلال سنوات تحولت إلى نموذج للدولة الناجحة، وارتفع ناتجها المحلي، وفق بيانات البنك الدولي، 25 مليار دولار أمريكي عام 1980 إلى 420 مليار دولار اليوم.
كان الإعلام الحر أو شبه الحر في ماليزيا، طوال تلك السنوات، جزءًا من آلية المساءلة وليس مجرد مراقب سلبي، وأسهم في ترسيخ ثقافة محاربة الفساد عبر حملات التوعية ونشر الأفكار حول "الحكومة النظيفة"، وإطلاع الجمهور وتحفيز المجتمع المدني على المشاركة.
وعلى الرغم من تطور التجربة الماليزية، لا تزال هناك قوى حيوية تنتقد مستوى الحريات الصحفية وتطالب بمشاركة إعلامية فعالة أكثر في ذلك البلد، لتقوية الرقابة والتنافسية والحُكم الرشيد، ويفسر هذه الحيوية عقد الشبكة الدولية للصحافة الاستقصائية (GIJN) مؤتمرها Global Investigative Journalism Conference –GIJC بكوالالمبور، عاصمة ماليزيا، في تشرين الثاني 2025.
تحتاج سوريا إلى استخلاص ومحاكاة تجارب الدول التي حاربت الفساد معتمدة على جميع أدوات الضغط والمراقبة، ومن بينها الصحافة، وهذا ما يستدعي رفع سقف الحريات الصحفية، وإصدار تشريعات تضمن الحماية وحق الوصول للمعلومة، وفسح المجال أوسع أمام الصحفيين الاستقصائيين.. وللحديث بقية.

لنكف عن المتاجرة بمطلب تسليم الأسد

غزوان قرنفل

في خضم المشهد السوري المتشظي، لا تزال قضية المساءلة والمحاسبة عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري تشكّل بندًا مركزيًا في أي حوار جاد حول العدالة الانتقالية، غير أن تحويل هذا المطلب النبيل إلى مادة للاستهلاك الإعلامي الرخيص، تحت شعارات جوفاء تطلقها السلطة السورية الحالية، قد أفرغته من مضمونه، بل وأساءت إليه أيمّا إساءة.
ولعل أبرز أشكال هذا التسخيف ما نراه في تكرار المطالبات الدعائية بـ"تسليم الأسد" من قبل روسيا، وكأن الأمر مجرد بطاقة ضغط سياسية يمكن التلويح بها ثم طيّها عند اللزوم، حيث بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى سحب مسألة "طلب تسليم الأسد" من التداول الإعلامي، لا لأنها فقدت مشروعيتها القانونية، بل لأن الترويج السطحي لها والمتاجرة بمشاعر الجمهور، أسهم في تحويلها إلى أداة بيد المطبّلين والمرقعين للسلطة الحالية، يتم استخدامها في سياق التسويق لتلك السلطة التي تحاول الإيحاء أنها لن تتنازل عن هذا المطلب الأخلاقي أو عن قضية المساءلة والمحاسبة عمومًا بدلالة أنها لم تُجل أي متهم ممن تم القبض عليهم طوال الأشهر العشرة الماضية إلى أي محكمة.
السلطة السورية تعرف تمامًا أن روسيا التي وفرت ملاذًا آمنًا للأسد بعد أن حمته من السقوط لعقد كامل وأمعنت في استباحة حياة ومدن السوريين، لن تقدم على خطوة تسليم الأسد، ولن تلطخ سجلها الدولي بسابقة لم تفعلها حتى في حالات أقل تعقيدًا وأكثر وضوحًا من الناحية القانونية والسياسية، بل إنها لم تسلّم أي رئيس سابق لجأ إليها سواء لأسباب سياسية أو قانونية، وهي بالتالي ترى في تسليم الأسد خرقًا خطيرًا لتحالفاتها الدولية، واعترافًا ضمنيًا بمسؤولية حليفها (ومسؤوليتها معه) عن جرائم حرب كثيرة ارتكبت بحق السوريين، ما من شأنه أن يفتح أبوابًا من المساءلة الدولية حتى على صعيد القيادة الروسية ذاتها.
لذلك فإن تظاهر السلطات السورية بأنها ستطالب ولن تتنازل عن مطلب تسليم الأسد وبأن تسليمه مسألة ممكنة، أو أنها رهن الضغط أو التفاوض، هو عبث سياسي ومحاولة مضحكة لإعطاء انطباع لدى جمهورها أنها طرف "ملتزم بالمحاسبة"، بينما العمل جارٍ على قدم وساق في الواقع على شل يد العدالة.
وإذا كانت السلطة السورية الحالية صادقة حقًا في ما تطرحه من دعوات للمساءلة، وهو أمر مشكوك فيه بطبيعة الحال، فإن أمامها مسارًا قانونيًا أكثر جدية ومصداقية وهو الانضمام إلى نظام روما الأساسي المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية والتصديق عليه ليكون جزءًا من الالتزامات القانونية الدولية للدولة السورية، ومن ثم منح تلك المحكمة صلاحية التحقيق والمحاسبة، حتى بأثر رجعي عن الجرائم المرتكبة قبل توقيع وتصديق الدولة السورية على الميثاق استنادًا إلى الفقرة الثالثة من المادة "12" من الميثاق، فهذه الخطوة وحدها الكفيلة بإعادة الاعتبار لمطلب العدالة لأنها ستكون دليلًا على نية حقيقية للالتزام بالعدالة الدولية، أما الاستمرار في لعبة الشعارات الإعلامية حول مطلب تسليم الأسد، فهو في حقيقته مجرد تكرار لمواقف فارغة تعبث بقيمة العدالة ومشروعية المساءلة، بل ويمكن القول إن هذا الخطاب بات يستخدم كأداة لتفريغ العدالة من مضمونها، إذ يضع الجمهور في حالة انتظار دائم لحل لن يأتي ويخلق وهمًا بأن العدالة تصنع بقرارات فوقية، لا عبر أدوات قانونية مؤسساتية، الأمر الذي يسهم بشكل غير مباشر في شرعنة غياب المحاسبة، حيث يتم تصويرها كأداة انتقامية لا كمسار قانوني وأخلاقي لإحقاق الحق وإنصاف الضحايا، وهذا ما يضعف مع الأسف من زخم مطالبات الضحايا- الناجين وذويهم الذين يُنظر إلى أصواتهم اليوم كمجرد أصداء في خطاب سلطوي، لا كصرخات حق تستحق الإنصات والدعم.
خلاصة القول، إذا أردنا فعلًا تأسيس مسار حقيقي للمساءلة والعدالة في سوريا، لا يكفي أن تُنشأ هيئة وطنية للعدالة الانتقالية دون أن يتوفر لها من الدعم والمتابعة والاحتياجات ما يمكنها من النهوض بمسؤولياتها، وعلينا أن نكف عن هذه المتاجرة الرخيصة بمطلب "تسليم الأسد" كلما حصل تواصل أو اتصال سياسي أو دبلوماسي مع روسيا، بل أن نتوجه نحو خطوات عملية سواء على المستوى الوطني لجهة دعم هيئة العدالة الانتقالية الكسيحة لتنهض بعملها وإحالة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ممن تم القبض عليهم ومن الفارين حتى للمحاكمات العلنية، وكذلك على المستوى الدولي انضمام سوريا إلى نظام روما الأساسي كما ذكرنا سابقًا، فذلك وحده كفيل بإعادة النقاش إلى سكّته الجدية ويمنح الضحايا أملًا حقيقيًا في أن يأتي يوم يُنظر فيه إلى جرائم الحرب بوصفها جرائم لا تسقط بالتقادم، ولا تُمحى بشعارات جوفاء، بل تعالَج بأدوات القانون والعدالة.

الشرع يصعد درج الكرملين..
مصالح فوق رماد الحرب

الرئيس السوري في العربة الانتقال بأحمد الشرع إلى جانب نظيره الروسي فلاديمير بوتين - 15 تشرين الأول 2025 (أ ب)

تحول عدو الأمس إلى صديق اليوم، بعدما صافح الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، عقب صعوده درج الكرملين الطويل، في منتصف تشرين الأول الحالي.
موسكو التي منحت اللجوء للرئيس الهارب، بشار الأسد، استقبلت في الكرملين، على مسافة لا تتجاوز خمسة كيلومترات من مكان إقامة الأسد في "موسكوفا سيتي"، الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، برفقة وفد رفيع المستوى.
وحملت الزيارة الكثير من الملفات والدلالات، وواجهت انتقادات قابلتها الإشادات، لكنها شكّلت لحظة مفصلية في علاقة الدولتين.
روسيا التي قصفت سوريا لسنوات، ودعمت الأسد سياسيًا وعسكريًا، وساندته حتى بعد سقوطه، من خلال تهريبه مع رجالاته ومنحه اللجوء الإنساني، تفتح صفحة جديدة مع دمشق الجديدة، لكن عوائق تواجه إعادة العلاقات، أولها حقوقية تتعلق بماضي روسيا في سوريا، خلال السنوات الـ14 الماضية، فضلًا عن علاقات دمشق بالعواصم الغربية، التي تكنّ بعضها العداء لموسكو.
تبحث عنب بلدي في هذا الملف، مع باحثين وأكاديميين وخبراء، أبعاد زيارة الشرع الأولى إلى موسكو، وتناقش أهدافها ودلالاتها، إلى جانب إمكانية تسليم الرئيس المخلوع، بشار الأسد.

عنب بلدي
ملف العدد 713
الأحد 19 تشرين الأول/أكتوبر 2025

إعداد:
موفق الخوجة
وسيم العدوي
عمر علاء الدين

أربعة ملفات ترسم العلاقة

ترتبط سوريا مع روسيا بعلاقة سياسية طويلة، تمتد إلى سبعينيات القرن الماضي، منذ عهد الاتحاد السوفييتي، التي عززها الرئيس الأسبق، حافظ الأسد، واستمرت هذه العلاقة إلى عهد الأسد الابن، وشكلت إحدى أبرز ركائز دعم نظامه.

وبعد سقوط النظام السوري السابق، تحولت العلاقة بين الإدارة السورية الجديدة، من الحرب إلى البرود، الذي طغى بداية على المشهد السياسي، وصولًا إلى محاولات تبحث عن تصفير المشكلات واستئناف العلاقات، تكللت مؤخرًا بزيارة الرئيس السوري، أحمد الشرع، إلى الكرملين.

الباحث السياسي السوري الدكتور نادر الخليل، يرى أن زيارة الشرع إلى موسكو ليست مجرد تحرك دبلوماسي عادي، وإنما تشكل "لحظة مفصلية" تعكس براغماتية سياسية، تهدف إلى إعادة تموضع سوريا في خارطة التحالفات الدولية بعد سقوط نظام الأسد.

وأشار إلى أن الملفات المطروحة تكشف عن رغبة في تجاوز "الضغائن" التاريخية لمصلحة مصالح وطنية مباشرة ذات بعد مستقبلي وتكتيكي.

وأثيرت العديد من القضايا بين البلدين، بداية من تسليم الرئيس المخلوع إلى القضاء، سواء المحلي أو الدولي، مرورًا بالقواعد الروسية في سوريا، وعلى رأسها قاعدتا "حميميم" الجوية في اللاذقية، ومرفأ "طرطوس"، إلى جانب قضايا أمنية واقتصادية وعسكرية وإقليمية.

ويرى الباحث ومدير وحدة الدراسات الروسية في مركز "الدراسات العربية الأوراسية"، ديمتري بريجع، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن هناك عدة ملفات أساسية تدفع موسكو للحفاظ على هذه العلاقة وتطويرها نحو شراكة أكثر عمقًا، وتتمثل في أربعة ملفات رئيسة:

الجنوب السوري

الملف الأول، بحسب بريجع، يتعلق بالجانب الأمني في الجنوب السوري، حيث تسعى روسيا إلى منع أي تصعيد عسكري أو فوضى على حدود الجولان المحتل والحدود الأردنية، بما يحافظ على توازن القوى ويمنع تمدد النفوذ الإسرائيلي أو عودة المجموعات المسلحة.

وقال الباحث، إن موسكو تعتبر الجنوب السوري منطقة اختبار حقيقية لنفوذها الإقليمي، وتسعى إلى لعب دور الضامن لوقف إطلاق النار والاستقرار الأمني هناك.

وسبق أن نشرت روسيا نقاطًا أمنية في منطقة الجنوب السوري، بالقرب من خط فضّ الاشتباك، على الحدود بين سوريا وإسرائيل، منعًا لأي توتر بين الجانبين.

وبعد سقوط النظام، أثير الحديث عن عودة هذه النقاط، وتسيير دوريات روسية، منعًا للتوغل الإسرائيلي الذي تشهده محافظتا درعا والقنيطرة على الحدود.

تسليح الجيش

يتعلق الملف الثاني، وفق الباحث في الشؤون الروسية ديمتري بريجع، بتدريب وتسليح الجيش السوري الجديد، إذ تعمل روسيا على إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ضمن رؤية مهنية حديثة، تشمل دعم وتطوير أنظمة القيادة والسيطرة، وتزويده بمنظومات دفاع جوي متقدمة، وتدريبات على الأسلحة الروسية الحديثة.

يهدف هذا الدعم إلى بناء مؤسسة عسكرية محترفة وقادرة على حماية البلاد وضمان استقرارها، بما يجعل من الجيش السوري ركيزة أساسية في الحفاظ على الأمن الإقليمي والدفاع عن وحدة الأراضي السورية، وفق بريجع.

وقبل زيارة الشرع، وصل وفد عسكري من وزارة الدفاع السورية إلى العاصمة موسكو، في 2 من تشرين الأول الحالي، ترأسه رئيس هيئة الأركان العامة، اللواء علي النعسان.

واطلع الوفد السوري على منظومات الدفاع الجوي، والطائرات المسيرة الاستطلاعية والقتالية المذخرة، إضافة إلى المعدات العسكرية الثقيلة، وذلك في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، وفق بيان لوزارة الدفاع.

وكان الجيش السوري السابق، المنحل حاليًا، يعتمد بشكل كلي على المعسكر الشرقي، المتمثل في روسيا، من ناحية التسليح والهيكلية، وإدارة المؤسسة العسكرية ومناهجها.

مصالح اقتصادية مشتركة

يتمثل الملف الثالث، بحسب الباحث بريجع، في إدخال الشركات الروسية إلى السوق السورية، خصوصًا في مجالات الطاقة، والنفط، وإعادة الإعمار، والنقل، والبنى التحتية.

وترى موسكو في إعادة إعمار سوريا فرصة اقتصادية ضخمة، وتعتبرها امتدادًا لنفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط، مما يعزز حضورها كمنافس مباشر للغرب في المنطقة، وفق بريجع.

الباحث نادر الخليل، يرى من جانبه أن موسكو قادرة على توفير موارد حيوية خارج العقوبات الغربية، فضلًا عن عودة شركات مثل "تاتنفت" المتخصصة بالنفط، و"غوزناك" المتخصصة بطباعة الأموال النقدية، ما يعكس شراكة عملية لا أيديولوجية.

كما يجري الحديث عن إنشاء صندوق استثماري سوري- روسي مشترك، يهدف إلى تمويل مشاريع إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد المحلي، عبر شراكات تجمع بين القطاعين العام والخاص من الجانبين.

واعتبر ديمتري بريجع أن هذا الصندوق سيُعد رافعة مالية لتنفيذ المشاريع الكبرى وتوفير السيولة اللازمة دون الاعتماد على مؤسسات التمويل الغربية.

المقاتلون الأجانب

يرتبط الملف الرابع، بحسب ما يرى الباحث بريجع، بقضية المقاتلين الأجانب المنحدرين من الجمهوريات الروسية، المنضوين في الجيش الجديد. ويعتقد بريجع أن روسيا ترى في بقاء ما أسماها "بؤر التطرف" تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، إذ اعتبر أن ملف المقاتلين الأجانب من أخطر الملفات التي تواجه الدولة السورية في المرحلة الحالية، وهو من القضايا التي تضعها موسكو ودمشق في صلب التعاون الأمني والعسكري بينهما.

ويرى أن وجود آلاف المقاتلين الذين دخلوا إلى سوريا خلال سنوات الحرب لا يزال يشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الداخلي، وللسيادة السورية، وللأمن الإقليمي بشكل عام.

ويعتقد أن هذا الملف أصبح اليوم ملفًا مشتركًا سوريًا- روسيًا من الدرجة الأولى، لأن تداعياته لا تقتصر على سوريا فقط، بل تمتد إلى العمق الروسي نفسه.

كثير من هؤلاء المقاتلين ينتمون إلى جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، وبعضهم يحمل خبرات قتالية اكتسبها خلال الحرب، ما يجعل احتمالية عودتهم إلى بلدانهم الأصلية مصدر قلق دائم لموسكو.

وتعمل موسكو حاليًا مع دمشق على إعادة هيكلة آليات التعامل مع هذا الملف، بحيث تشمل الجانب العسكري والاستخباراتي والإنساني في آن واحد، بحسب بريجع.

على المستوى الميداني، يجري إعداد خطط مشتركة لـ"تطهير" مناطق الشمال والبادية من "فلول" الجماعات المسلحة ذات الطابع الأجنبي، وخاصة في إدلب وريف حلب الشرقي، حيث لا يزال نشاطها قائمًا بدعم خارجي.

أما على المستوى الاستخباراتي، فقد تم الاتفاق على إنشاء قنوات تنسيق لتبادل المعلومات، وتعقب شبكات التمويل والتهريب التي تغذيها عبر الحدود التركية والعراقية، بحسب الباحث بريجع.

من جانب آخر، أشار الباحث بريجع إلى اهتمام روسي خاص بإطلاق برامج لإعادة التأهيل الفكري والإنساني للعناصر الذين لم يتورطوا في "جرائم" مباشرة، كجزء من مشروع المصالحة الوطنية في سوريا.

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع بجانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو – 15 تشرين الأول 2025 (الخارجية السورية)

خطوتان واجبتان.. وجهة نظر حقوقية

لم يكن الوجود الروسي في سوريا عابرًا، حيث شاركت موسكو بقوة في دعم نظام الأسد منذ اندلاع الثورة السورية، بداية على الصعيد السياسي، واستخدام حق "النقض" (الفيتو) في مجلس الأمن، لمصلحة الرئيس المخلوع.

وتعزز دعم موسكو بتدخلها عسكريًا، في 30 من أيلول 2015، الذي قلب الموازين لمصلحة النظام السابق، وغيّر من خرائط السيطرة، عبر قضم مناطق سيطرة المعارضة.

ويرى المختص في القانون الجنائي وحقوق الإنسان المعتصم الكيلاني، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن الجانب السلبي الأساسي لمثل هذه الزيارة هو أنها قد تُقدم سياسيًا كنوع من إعادة التطبيع قبل تحقيق العدالة، موضحًا أن ذلك يُضعف الثقة لدى الضحايا وذويهم، ويُعطي انطباعًا بأن العدالة يمكن تجاوزها باتفاقات سياسية أو رمزية، بدل أن تكون أساس أي مسار للحل.

ويعتقد أن "الخطأ الأكبر" هو تحويل الزيارة إلى بوابة لإعادة العلاقات دون وضع شروط واضحة تتعلق بمحاسبة المتورطين، وكشف مصير المختفين قسرًا، وتعويض المتضررين وتسليم مجرمي الحرب.

مطالب بالتعويض

إعادة بناء أي علاقة بين دمشق وموسكو بعد هذا التاريخ الطويل من الانتهاكات يجب أن تبدأ من الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية، لا من المصالح السياسية فقط، وفق ما يراه الكيلاني.

وحدد الكيلاني خطوتين في هذا المسار يجب على روسيا أن تتخذهما، وتكون الأولى بأن تتحمل مسؤولياتها وتعترف بجرائم الحرب المرتكبة، والثانية أن تعوض روسيا الضحايا وأن تسهم بإعادة إعمار ما دمرته الماكينة العسكرية، عبر التزام الطرفين بإنشاء آلية وطنية مستقلة للحقيقة والمساءلة تُعنى بجبر الضرر.

تسليم الأسد.. رهن الآليات

أثار طلب الرئيس السوري، أحمد الشرع، من نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، تسليم الرئيس المخلوع، بشار الأسد، خلال زيارته إلى موسكو، نقاشًا واسعًا حول البعد القانوني والسياسي لهذه الخطوة التي تمثل مطلبًا شعبيًا سوريًا، لمحاكمة رئيس النظام السابق ورموزه، على الجرائم المقترفة بحق الشعب السوري.

الطلب السوري، أكده نائب مدير إدارة روسيا وشرق أوروبا في وزارة الخارجية والمغتربين، أشهد صليبي، في تصريحات صحفية، قال فيها إن الرئيس الشرع طالب نظيره الروسي بتسليم الأسد بشكل مشترك وأكثر من مرة، وأبدى الجانب الروسي تفهُّمًا واضحًا تجاه تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

لكن صليبي ربط تسليم المطلوبين إلى سوريا بوضع آليات قانونية جديدة، وأضاف أن سوريا تسعى في هذه المرحلة لتحقيق الاستقرار الأمني عبر إنجاز العدالة الانتقالية كأساس للاستقرار الشامل، وتم الاتفاق مع روسيا على وضع آليات قانونية جديدة للتعاون في ملف المطلوبين والملفات العالقة، مؤكدًا في الوقت ذاته أنه تم بحث ملف المطلوبين من رؤوس "المجرمين" الأمنيين والعسكريين السوريين المقيمين حاليًا في موسكو.

اتفاقية تسليم وقّعها الأسد.. قد تؤدي إلى تسليمه

يبلغ عدد اتفاقيات تسليم "المجرمين" الموقّعة بين سوريا ودول العالم حوالي 23 اتفاقية مع دول عربية وأجنبية، من ضمنها اتفاقية تسليم لـ"المجرمين" موقّعة بين سوريا وروسيا، قُدمت من قبل مجلس الوزراء الروسي في عام 2022 بناء على اقتراح سوري، ووافق عليها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وأصدر رئيس النظام السوري السابق، الأسد، مرسومًا بالتصديق عليها آنذاك.

وأشار إلى الاتفاقية المحامي محمد الحربلية، الباحث والخبير في القانون الدولي، في حديث إلى عنب بلدي، بالقول إن الرئيس المخلوع أصدر، في تشرين الأول 2022، المرسومين "32" و"33" للتصديق على اتفاقيتي تسليم "المجرمين"، والتعاون القانوني المتبادل مع روسيا لمكافحة الجريمة بين البلدين، وصدّق مجلس "الدوما" الروسي على الاتفاقيتين، في نيسان 2023.

وأكد المحامي الحربلية أن الاتفاقيتين لا تزالان ساريتي المفعول حتى الآن، أي أن بشار الأسد قد يتم جلبه للمحاكمة في سوريا بموجب اتفاقية سبق وأن سعى إليها ووقّعها لتبادل تسليم "المجرمين" بين سوريا وروسيا والاتحادية.

المرسوم رقم "32"

تصدّق اتفاقية التعاون القانوني المتبادل في القضايا الجزائية الموقّعة في بطرسبورغ بتاريخ 29 من حزيران 2022 من قبل وزير العدل نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية ووزير العدل نيابة عن حكومة روسيا الاتحادية.

المرسوم رقم "33"

تصدّق اتفاقية تسليم المحكومين الموقعة في بطرسبورغ بتاريخ 29 من حزيران 2022 من قبل وزير العدل نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية ووزير العدل نيابة عن حكومة روسيا الاتحادية.

تصديق الرئيس الروسي على الاتفاقية (18 من شباط 2022)

بشأن توقيع الاتفاقية بين الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية حول التسليم (تسليم المطلوبين).

تم قبول اقتراح حكومة الاتحاد الروسي بشأن توقيع الاتفاق بين الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية حول التسليم.

تُكلّف وزارة العدل الروسية، بعد التوصل إلى اتفاق مع الجانب السوري، بتوقيع الاتفاقية المذكورة باسم الاتحاد الروسي، مع السماح بإدخال تعديلات غير جوهرية على مشروع الاتفاق الذي أقرته حكومة الاتحاد الروسي.

عقوبة الإعدام قد تمنع تسليم الأسد

تكشف اتفاقية "تسليم المجرمين" الموقّعة بين سوريا وروسيا عن معضلة حقيقية حول ملف مرتكبي "الجرائم"، بمن في ذلك بشار الأسد ورموز نظامه، قال المحامي محمد الحربلية، إن تؤكد الاتفاقية بوضوح على تسليم مرتكبي الجرائم الجنائية العادية، باستثناء الجرائم السياسية أو الحالات التي قد يعاقب عليها بالإعدام (ما لم تقدم الدولة طالبة التسليم ضمانات بعدم تنفيذ العقوبة)، وهذا الأمر يفتح باب النقاش حول حدود الالتزامات القانونية ومبدأ سيادة الدولة في هذه القضايا.

من جهة، يُعتبر الأسد ورفاقه ضمن فئة الجرائم الخطيرة التي يفرض القانون الدولي تسليم مرتكبيها، بما يشمل "جرائم الحرب" و"الجرائم ضد الإنسانية" والإبادة الجماعية، ما يجعل منح روسيا حق اللجوء لهم أمرًا غير متوافق مع المواثيق الدولية، والاتفاقيات الدولية المتعددة، من اتفاقية منع الإبادة الجماعية إلى اتفاقيات جنيف ومناهضة التعذيب، التي تؤكد أن الدول التي تؤوي مرتكبي هذه الجرائم ملزمة بتسليمهم أو بمحاكمتهم على أراضيها.

ولكن من جهة أخرى، تمنح الاتفاقية روسيا مخرجًا قانونيًا مؤقتًا يمكنها التذرع به، وهو أن تسليم المطلوبين قد يعرضهم لعقوبة الإعدام، وهو شرط مقبول في القانون الدولي لرفض التسليم.

هذا الموقف يضع موسكو أمام مفترق طرق حقيقي، حيث يجب عليها الموازنة بين التزاماتها القانونية الدولية وموقفها السياسي الداخلي، ما يجعل ملف الأسد ورفاقه واحدًا من أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا في العلاقات السورية- الروسية.

ما موقف القانون الدولي

من حيث المبدأ، يعتبر قرار تسليم المجرمين قرارًا سياديًا، أي يتعلق بسيادة أي دولة كانت، بحسب ما أكده الخبير بالقانون الدولي، لكنه رغم ذلك يجب ألا يتنافى مع ما ورد في نصوص الاتفاقيات الدولية التي تفرض على الدولة التي تؤوي مرتكبي "جرائم" القانون الدولي (مثل بشار الأسد ورموز نظامه) كـ"جرائم الحرب" و"الجرائم ضد الإنسانية" والإبادة الجماعية، إما تسليم المطلوب إلى الدولة الطالبة وإما محاكمته لديها.

وجاء النص على ما تقدم، أضاف الحربلية، في العديد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1948، واتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006.

وأكد المحامي الحربلية، أن جميع الاتفاقيات السابقة تعني أن قيام روسيا بمنح حق اللجوء الإنساني لبشار الأسد ورموز نظامه يتعارض مع القانون الدولي، الأمر الذي يزيد من حجم التساؤلات حول أسباب قيام روسيا بمنح حق اللجوء الإنساني للأسد وأعوانه.

قرار أممي يلزم روسيا بتسليم الأسد أو محاكمته

أشار الخبير بالقانون الدولي محمد الحربلية، إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "3074" لعام 1973، يكتسب أهمية خاصة لشموله، والتوصيف القانوني الدقيق في نصه، بهدف ضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب، حيث تعلن الأمم المتحدة بموجبه عددًا من مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي:

• أن تكون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أيًا كان المكان الذي ارتكبت فيه، موضع تحقيق، ويكون الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم قد ارتكبوا الجرائم المذكورة محل تعقب وتوقيف ومحاكمة، ويعاقبون إذا وجدوا مذنبين.

• لكل دولة الحق في محاكمة مواطنيها بسبب جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

• تتعاون الدول بعضها مع بعض، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بغية وقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والحيلولة دون وقوعها، وتتخذ على كلا الصعيدين الداخلي والدولي التدابير اللازمة لهذا الغرض.

• تؤازر الدول بعضها بعضًا في تعقب واعتقال ومحاكمة الذين يشتبه بأنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم، وفي معاقبتهم إذا وجدوا مذنبين، وذلك، كقاعدة عامة، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم، وفي هذا الصدد، تتعاون الدول في كل ما يتصل بتسليم هؤلاء الأشخاص.

• تتعاون الدول بعضها مع بعض في جمع المعلومات والدلائل التي من شأنها أن تساعد على تقديم الأشخاص المشار إليهم سابقًا، إلى المحاكمة، وتتبادل هذه المعلومات.

• لا يجوز للدول منح ملجأ لأي شخص توجد دواعٍ جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

• لا تتخذ الدول أي تدابير، تشريعية أو غير تشريعية، قد يكون فيها مساس بما أخذته على عاتقها من التزامات دولية فيما يتعلق بتعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

• تتصرف الدول، حين تتعاون بغية تعقب واعتقال وتسليم الأشخاص الذين تقوم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ومعاقبتهم إذا وجدوا مذنبين، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقًا للميثاق.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يستقبل الرئيس بشار الأسد في موسكو – 15 أذار 2023 (الكرملين)

ماذا لو تجاهلت دمشق موسكو

تلقت الإدارة السورية العديد من الانتقادات، وخاصة من الشارع الثوري، بسبب علاقات دمشق مع موسكو، ودور الأخيرة في دعم نظام الأسد المخلوع.

وفي هذا الصدد، تثار الأسئلة حول النتائج المتوقعة في حال تجاهلت الحكومة السورية روسيا، ورفضت التعامل معها وإعادة العلاقات.

الباحث السياسي نادر الخليل، قال لعنب بلدي، إن روسيا لاعب دولي لا يمكن تجاهله، ويدرك الرئيس السوري ذلك.

بالمقابل، يرى أن تكون العلاقة الجديدة محدودة ومشروطة، بما يضمن مصالح سوريا دون تكرار أخطاء التبعية السابقة، مشيرًا إلى أن البراغماتية تتجاوز العاطفة لمصلحة الاستقرار.

ويرجح الباحث السوري، الخليل، أن قطع العلاقات مع روسيا سيؤدي إلى فوضى، حيث يحتاج الشرع إلى روسيا كـ"موازن" ضد الضغوط الإسرائيلية والتركية وغيرها، داعيًا إلى السعي لعلاقات متوازنة لضمان الاستقرار السوري.

وأوضح أن القطيعة ستكون مكلفة على أربعة مستويات، الأول اقتصادي، فخسارة الدعم الروسي تعني تفاقم الأزمة القائمة في سوريا، والثاني أمني يتعلق بوجود احتمال دعم روسي لفصائل مناوئة أو فرض وجودها بالقوة، إذ تشير تقارير إعلامية إلى دور لعبته قاعدة "حميميم" في اللاذقية، لدعم عناصر النظام السابق خلال أحداث الساحل، في آذار الماضي.

على المستوى الدبلوماسي، يربط الخليل القطيعة مع موسكو بفقدان الغطاء الروسي في مجلس الأمن وعزل دمشق دوليًا. أما على الجانب الإقليمي، فسيؤدي قطع العلاقات إلى تعقيد الوساطة مع تركيا وإيران، وزيادة العزلة.

وفد عسكري سوري يزور العاصمة الروسية موسكو – 2 تشرين الأول 2025 (وزارة الدفاع)

يكسره تعليق أممي

صمت أمريكي– أوروبي

زيارة الرئيس السوري إلى موسكو ذات أثر على ملفات تتعلق بالإقليم والعالم وعلاقات سوريا الجديدة مع أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن صمتًا دوليًا رافق الزيارة، ما أثار تساؤلات حول موقف هذه الدول منها.

ورغم أن العلاقات السذورية مع أوكرانيا (عدو روسيا الحالي وحليف الأوروبيين والأمريكيين) تبدو في تحسن مستمر، إضافة إلى تطور العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لم تعلق هذه الدول التي اشترطت بعد سقوط النظام خروج القواعد الروسية من سوريا.

هذا الصمت، كسرته الأمم المتحدة، التي كانت أول المعلقين على الزيارة حيث اعتبر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أن وجود الشرع في موسكو "مهم".

وقال في تصريحات لقناة "روسيا اليوم"، في 16 من تشرين الأول، "من المهم لسوريا أن تُرسخ علاقاتها ليس فقط مع جيرانها، بل مع جميع الدول".

ضوء أخضر أمريكي

تواجه إدارة ترامب حالة من الانقسام بشأن كيفية الرد على الوجود العسكري الروسي في سوريا، وما إذا كان ينبغي لها أن تطلب من الحكومة الجديدة إخراج القوات الروسية من القاعدة البحرية والجوية غربي سوريا، وفق ما ذكرته صحيفة "The Hill" الأمريكية، في 6 من نيسان الماضي.

ونقلت الصحيفة عن مصدر وصفته بـ"المطلع" (لم تسمّه) قوله، إن "هناك جدلًا داخليًا واسع النطاق داخل الإدارة حول الموقف الذي يجب اتخاذه تجاه القاعدة الروسية. ونوقش هذا الأمر داخل وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وكان هناك ضغط من بعض أعضاء الإدارة لإزالة القاعدة الروسية".

وأضاف المصدر أن إخراج القوات الروسية "ليس مطلوبًا حاليًا من السوريين مقابل رفع العقوبات".

من جانبها، رفضت الخارجية الأمريكية التعليق على سؤال عنب بلدي، في 16 من تشرين الأول الحالي، حول زيارة الشرع إلى روسيا وبقاء القواعد الروسية، وعزت ذلك إلى الإغلاق الحكومي الذي تشهده الولايات المتحدة.

الصحفي السوري المقيم في الولايات المتحدة محمد عبد الرحيم، يرى أن واشنطن لم تعلق على زيارة الشرع لـ"أسباب مفهومة"، لأن علاقتها مع موسكو تمر الآن بـ"ظروف دقيقة بسبب الحرب في أوكرانيا".

وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبر الصحفي أن واشنطن لا تستطيع تأييد هذا التقارب، لأن كل حلفائها الغربيين هم ضد أي تقارب سوري- روسي، وطالبوا دمشق علنًا بقطع أي علاقة مع موسكو. لكن يمكن الاستدلال على موافقة واشنطن على هذه الخطوة بأن سلطات دمشق لم تكن لتقدم عليها لولا وجود موافقة ضامنة من واشنطن، فالحكومة السورية ليست بوارد أي صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التوقيت.

واشنطن تحث على دور روسي في سوريا

يعتقد الصحفي السوري أن واشنطن تحتاج إلى دور روسي في سوريا، يتمثل بعدم انجرار تركيا وإسرائيل لمواجهة في سوريا، كما أن الوجود الروسي في الساحل السوري يقدم تطمينات لتل أبيب أن الموانئ السورية لن تُستخدم لنقل أسلحة إلى ما سماها "فصائل متطرفة".

وتحاول دمشق استغلال علاقات بوتين مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، معتبرًا أن حالة التقارب هذه تخدم أطرافًا متعددة كلها صديقة لواشنطن، مثل أنقرة وتل أبيب.

> ربما عبّر بعض أعضاء الكونجرس عن غضبهم، ولكنهم ليسوا جزءًا من المؤسسات الفاعلة. هذا الغضب آتٍ من تصور أن سوريا الجديدة يجب أن تكون على قطيعة كاملة مع ماضيها الدائر في الفلك السوفييتي، وأن النظام الجديد يجب أن ينتمي للغرب واقتصاد السوق.
>
> لكن يبدو التصور في واشنطن أن تصبح دمشق على قطيعة مع موسكو غير واقعي.
>
> محمد عبد الرحيم
> صحفي سوري

عضو الكونجرس الأمريكي جو ويلسون، المعروف بمناصرته للثورة السورية ودعمه للحكومة السورية، دعا لإخراج القواعد الروسية من سوريا، وقال عبر منصة "إكس"، في 15 من تشرين الأول، إنه "يجب بذل كل الجهود لإزالة قواعد بوتين المجرمة القاتلة من سوريا".

واعتبر الصحفي السوري محمد عبد الرحيم، أن واشنطن تفهم كل هذه التعقيدات التي تمر بها العلاقات بين سوريا وروسيا بدءًا من بناء الجيش السوري والديون والاستثمارات والحلف القديم الممتد قرابة 80 عامًا، حيث يمكن أن تقدم موسكو السلاح مقابل المنتجات بينما الدول الغربية لا تفعل ذلك.

في أوروبا.. من الصمت إلى القلق ثم الذعر

عقب سقوط نظام الأسد، حملت الوفود الأوروبية القادمة إلى سوريا الجديدة عددًا من المطالب، أبرزها إخراج روسيا من سوريا كليًا، حيث تجلى ذلك بعدة تصريحات أبرزها لوزيرة الخارجية الألمانية السابقة، أنالينا بيربوك، التي طالبت خلال زيارتها إلى دمشق، في 3 من كانون الثاني الماضي، بانسحاب القوات الروسية من سوريا، مشيرة إلى أن فلاديمير بوتين قدم دعمًا طويل الأمد لبشار الأسد وغطى على جرائم النظام السابق وساندها.

منسق الحكومة الألمانية لشؤون سوريا، توماس ليندنر، قال لمجلة "دير شبيغل" الألمانية، في 16 من كانون الثاني الماضي، إن الوجود العسكري الروسي في سوريا "له آثار أوسع على أمن أوروبا"، وإن روسيا تشكل "أكبر تهديد للأمن الأوروبي في المستقبل المنظور".

الباحثة الفرنسية والمتخصصة في السياسات الأوروبية في الشرق الأوسط دوروثي شميد (Dorothée Schmid)، ترى أن رفض الأوروبيين للوجود الروسي في سوريا يعود إلى عدة عوامل أبرزها تهميشهم في "الصراع السوري" الذي جسدته روسيا، حيث دعمت موسكو ذلك النظام بينما طالب الأوروبيون بإسقاطه.

وأضافت شميد، في حديث إلى عنب بلدي، أن الوجود الروسي في البحر الأبيض المتوسط عبر سوريا أمر "يُقلق الأوروبيين استراتيجيًا"، والقلق الأكبر من أن يستعيد بوتين "موطئ قدم دبلوماسي وعسكري في الشرق الأوسط".

وباعتقاد الباحثة الفرنسية، فإن تجاهل التعليق على لقاء الشرع وبوتين من قبل أوروبا، يعود إلى "جهل الأوروبيين الحالي بالتوازن الجيوسياسي المحيط بسوريا" ونظرة سلبية للنظام السوري الجديد أو "نظرة حذرة للغاية"، لأن "ماضي الشرع الجهادي ما زال موضع شك"، ورعاة الحكم الجديد في سوريا هم دول الخليج وتركيا.

شميد أرجعت تجاهل أوروبا للتقارب السوري- الروسي إلى نوع من "قصر النظر الاستراتيجي" الذي يكرسه بوتين نفسه، من خلال ضغوط شديدة يمارسها حاليًا على العديد من جيران روسيا الأوروبيين.

وقالت إن "هذا يُسبب ذعرًا أوروبيًا بمعنى من التفكير بشكل أوسع في إعادة الانتشار الروسي، ومن إدراك أن إعادة الانتشار هذه تجري أيضًا في الشرق الأوسط، ناهيك بالقوقاز".

وبسؤالها عما إذا كان هناك موقف مشترك أو رؤية للموقف من دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا، أجابت الباحثة الفرنسية، بأنها لا تعتقد أن هناك موقفًا أوروبيًا مشتركًا بشأن عودة روسيا إلى سوريا، و"هو ما يعتبره معظم المحللين الأوروبيين مفاجئًا"، على حد قولها.

وقالت، "على الأقل، هذا هو الحال في فرنسا، بينما في الواقع، لو تابعنا الأمر من البداية، فمنذ تولي أحمد الشرع منصبه، لم تنقطع العلاقات مع روسيا، الأمر فقط أنهم اليوم يتخذون منعطفًا أكثر مؤسسية وانتظامًا".

وبالنسبة لفرنسا، ترى الباحثة أن باريس منشغلة بالوضع الفلسطيني، وهو ما شعرت أنها قد تجد فيه فائدة، بينما لا تزال مترددة في مسألة إعادة إعمار سوريا.

في ألمانيا، التي تعد من أقوى معارضي بوتين داخل الاتحاد الأوروبي، تعتقد الباحثة أن برلين قلقة للغاية بشأن ما يحدث في أوروبا الوسطى والشرقية، و"تنظر إلى الشرق الأوسط بشكل أقل بكثير".

وأشارت إلى أن الأوروبيين يظلون "لاعبًا هامشيًا" إلى حد ما في هذا المجال، لأنهم يدركون أنهم لا يملكون القرار، ويعتبرون أن المواجهة مع روسيا سوف تدور على الأراضي الأوروبية.

لحظة وصول الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع إلى روسيا – 15 تشرين الأول 2025 (سانا)

أوقفوا كل هذا الصراخ

أحمد عسيلي

سافر الرئيس السوري الأسبوع الماضي إلى روسيا الاتحادية، في أول زيارة له إلى واحدة من أهم الحلفاء التقليديين للنظام السابق، وبطبيعة الحال، لم تمر هذه الخطوة بهدوء، بل أثارت ردود فعل متباينة لدى السوريين، أضافت طبقة جديدة من التعقيد إلى مشهد اجتماعي وسياسي مثقل أصلًا بالتنافر والانقسامات، وكأن المجتمع السوري يحتاج إلى المزيد من الشروخ بين معسكراته المتعددة.

وكالعادة، لم تتأخر الاتهامات الأخلاقية المتبادلة في الظهور، بعض المنتقدين سارعوا إلى اتهام الشرع بأنه تناسى معاناة السوريين وضحاياهم نتيجة القصف الروسي، وللمفارقة، الشرع نفسه، ومعه إدلب تحديدًا، كانا أكثر المتأثرين بالهجمات الجوية الروسية، أي أنه لم يأتِ من فندق فخم في أوروبا ليطلق تصريحاته، بل عاش جسديًا ونفسيًا تحت وطأة تلك الضربات، وذاق خطورة أن يكون في لحظة واحدة هدفًا لسلاح موسكو ومطلوبًا لواشنطن.

في المقابل، رأى آخرون في الزيارة خطوة براغماتية ضرورية لحماية الدولة، هذا التناقض يكشف أحد أوجه الانقسام في الخطاب السوري، غير أن المهم في هذه الاتهامات ليس الخلاف بحد ذاته، فالاختلاف حول التوجهات السياسية لأي دولة، خاصة في علاقاتها الخارجية، أمر صحي وضروري في أي مجتمع، لكن الكارثة في هذا الحامل الأخلاقي الذي يغلّف به كل طرف موقفه من السلطة، فكل معسكر يصر على أنه الممثل الأوحد للأخلاق، فيما يُشيطن الطرف المقابل باعتباره لا أخلاقيًا، خائنًا أو شريرًا. وهنا يدخل عنصر السخرية كأداة إضافية للنفي والاحتقار: فالآخر يُختزل إما في صورة "الداعشي"، "الإرهابي" و"الخائن"، أو يُسخر منه بوصفه "كيوت"، "مائع"، "ناشط بارات برلين"، "جماعة المنظمات"، أو "العنجهية السنية"، هي قائمة لا تنتهي من التسميات التي تنم عن ازدراء واحتقار، أكثر مما تعكس رغبة في النقاش أو الفهم. لا يترك أي طرف مجالًا للتساؤل عن صحة موقفه أو لفتح باب الحوار، فالحوار مع "الشر" يصبح غير وارد أصلًا، وبذلك يُقطع الطريق على أي إمكانية للنقد الذاتي أو الاعتراف بالتناقضات، هذا المنطق الثنائي، الذي يقسّم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق، هو بالضبط ما وصفته ميلاني كلاين بآلية الانقسام (clivage)، حيث تنشطر الذات والموضوع إلى قسمين متعارضين لا يلتقيان: بقايا الشعور بـ"الأم الجيدة" و"الأم السيئة" لدى الطفل، أو صورة "الذات النقية" و"الآخر المدنس" لدى البالغين.

هذا النمط من التفكير يظهر على مستويين، انقسام الأنا (clivage du moi)، حيث تنشطر الذات نفسها إلى جانب نقي مثالي يُنكر كل ما هو عدواني أو مظلم فيها، وجانب آخر يُسقَط بعيدًا أو يُنفى. المستوى الثاني انقسام الموضوع/الآخر (clivage de l'objet)، حيث يُقسّم الآخر إلى موضوع جيد وموضوع سيئ، فلا يُرى كائنًا معقّدًا يحمل تناقضات، بل كشر أو خير مطلق.

في السياق السوري، يظهر هذان المستويان بوضوح، فكل معسكر يحافظ على صورة مثالية عن نفسه وينفي أي إمكانية للاعتراف بأخطائه أو تناقضاته، فيما يُصوّر المعسكر المقابل على أنه موضوع شرير بالكامل، هذه الثنائية ليست فقط آلية نفسية لتخفيف القلق عبر تبسيط العالم، بل تتحول إلى إطار سياسي وأخلاقي يعيد إنتاج الصراع ويمنع أي شكل من أشكال الحوار.

إنها أيضًا واحدة من أشهر آليات الدفاع غير الناضجة، حيث يحمي الإنسان نفسه من القلق عبر الانغلاق على الذات والتشبث بقيم ثابتة وبسيطة تفسر العالم في صورة ثنائية حادة، غير أن الكارثة هنا أن هذه الآلية ليست حكرًا على الصراعات السياسية، بل هي نفسها التي يلجأ إليها الإرهابي حين يقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق. عندها يصبح الحوار مع "الشر" أمرًا غير وارد، وتغدو مهمته "المقدسة" القضاء عليه، فالشر، بحسب هذا المنطق، ليس موقفًا قابلًا للتغيير، بل جزء من كيان ثابت لا يمكن إصلاحه، وهكذا يُبرَّر العنف بوصفه دفاعًا عن نقاء الذات. في هذه البيئة، يصبح القبول بمحو الآخر أمرًا ممكنًا ومقبولًا، وهذا ما يفسر ميل كل طرف إلى السكوت، ولو جزئيًا، عن التجاوزات والانتهاكات التي تصدر من معسكره، أو على الأقل عدم تناولها بنفس الحدة التي يواجه بها خصومه، هنا يتحول الصراخ الأخلاقي المشترك إلى أرضية خصبة للعنف والإنكار، أكثر مما هو محاولة للبحث عن حلول أو مساحات مشتركة.

وأمام حالة الاستعصاء هذه، لا يبدو أمامنا من خيار سوى إحداث بعض الفجوات في تلك الجدران الصمّاء، فجوات تبدأ بالتساؤل عن مدى قدرتنا على ممارسة نقد الذات قبل نقد الآخر، وعن ضرورة الاعتراف بوجود الآخر وآلية تفكيره وحتى مخاوفه، مهما بدت لنا خاطئة أو مبالغًا فيها، فهي موجودة وفاعلة ولا يمكن تجاوزها بالإنكار، سواء كان الآخر درزيًا أو علويًا أو سنيًا أو ضحية لمجازر ارتكبها أي طرف، والأهم من ذلك كله هو تعزيز الاستبصار بالآلية النفسية والتشجيع على التخلي عنها تدريجيًا، إذ لا سبيل لبناء لغة جديدة للحوار من دون هذه الخطوة المؤلمة والضرورية في آن واحد.

حروب المعادن النادرة والقمع العابر للحدود

لمى قنوت

يواصل الجموح التنافسي الرأسمالي وحروب الاستحواذ على الموارد توليد الأزمات الاقتصادية والدمار البيئي والإفقار الجماعي والاضطرابات الاجتماعية وتأجيج الصراعات أو تخليقها، ومع تطور ديناميات هذا الجموح، تنساب السياسات من تقليص دور الدولة والأسواق الحرة القائمة على المزاحمة والمنافسة، إلى تدخل الدولة في فرض قيود على تصدير المعادن النادرة كما فعلت الصين مؤخرًا، ورفع الرسوم الجمركية كسياسة ترامب الحالية.

في الإطار العام، تمثل حروب "العناصر الأرضية النادرة" (Rare Earth Elements) والمكونة من 17 عنصرًا كيماويًا (السكانديوم والإتريوم واللانثانيدات)، أحد محاور الصراع الجيو-اقتصادي وخاصة في ظل التحول العالمي نحو الطاقة "النظيفة"، والتطور الرقمي، والعسكرة المتنامية للتكنولوجيا. وحاليًا، لم تعد هذه العناصر نادرة، فهي موجودة في القشرة الأرضية، باستثناء "البروميثيوم"، لكن تناثر وجودها يجعل من استخراجها صعبًا وغير صديق للبيئة.

تدخل هذه المعادن في الصناعات العسكرية وأجهزة الليزر والهواتف الذكية والأقمار الصناعية، وهي ضرورية لتكنولوجيا البطاريات، والمحركات الكهربائية، والمغانط الدائمة، والإلكترونيات الدقيقة، وبعض المنتجات الطبية، والعديد من المنتجات الاستهلاكية، ولها أهمية لمستقبل الطاقة المتجددة، كإنتاج توربينات الرياح الكهربائية والمصابيح الموفرة للطاقة والسيارات الكهربائية وغيرها.

تتحول السيطرة على سلاسل التوريد إلى قوة وسلاح جيوستراتيجي عند الدول الغنية التي تستثمر في التنقيب عن تلك المعادن وتدعم تكريرها ومعالجتها، خصوصًا داخل بلادها، كالولايات المتحدة والصين وأستراليا، لذا، تعتبر هذه المعادن أكثر من مجرد سلعة، فهي موارد استراتيجية في الاقتصاد السياسي العالمي، وميدان لتنافس الدول من أجل فرض شروط الاستثمار والتصنيع على دول أخرى.

تعتبر الصين أكبر مورد للمعادن النادرة في العالم، فمنها يأتي 61% من تلك المعادن، بحسب وكالة الطاقة الدولية، أما في مرحلة المعالجة، فتسيطر الصين على 92% من الإنتاج العالمي. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب أربع مرات بحلول عام 2040 في إطار سيناريو التنمية المستدامة لوكالة الطاقة الدولية، الذي سيتم فيه العمل العالمي للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من 2°C. ويرجح أن يؤثر عاملان رئيسان على الديناميكيات المحيطة بتوريد تلك المعادن اللازمة للتحول في مجال الطاقة، الأول هو الهيمنة الصينية على تلك القطاعات وعلى سلاسل توريدها، والعامل الثاني في جعل سلاسل التوريد هذه "أنظف" و"أكثر خضرة"، بمعنى الحد من الآثار السلبية المرتبطة باستخراج ومعالجة تلك المعادن، وذلك باستخدام تقنيات أكثر استدامة، وتقليل تلوث المياه والتربة والهواء، وخفض انبعاث الكربون، وضمان الحقوق العمالية في جميع المراحل، وعدم التسبب في ضرر المجتمعات المحلية، وضمان امتثال سلاسل التوريد للمعايير البيئية الموصى بها.

الحرب الجيو-اقتصادية بين بكين وواشنطن بعد أن سحبت كل من واشنطن وبكين بعض تعريفاتهما الجمركية تجاه بعضهما في أيار الماضي، بهدف تهدئة التوترات، فرضت وزارة التجارة الصينية، في 9 من تشرين الأول الحالي، تطبيقًا فوريًا لضوابط إضافية على تقنيات وعناصر المعادن النادرة، في تشديد إضافي على هذا القطاع، الأمر الذي يعني أنه على المصدرين الحصول على تصريح للتعدين وصهر المعادن وغيرها من الإجراءات. في اليوم التالي، أعلن ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 100% على الواردات الصينية، إضافة إلى ضوابط تصدير جديدة، تبدأ اعتبارًا من 1 من تشرين الثاني المقبل.

أدى هذا التصعيد التجاري الحالي بين البلدين إلى انهيار في أسعار النفط والأسهم الأمريكية جراء توقع رد صيني محتمل يزيد من حجم الاضطرابات، وارتفع سعر الذهب، سعيًا للحصول على أصول آمنة، وثمة مخاوف من انعكاس ذلك على سلاسل التوريد، وتغييرات في الخرائط الصناعية العالمية.

تَستَعِرُ حرب الهيمنة، فالصين ترد على سياسة واشنطن في تحكمها بالتكنولوجيا والتقنيات المتطورة، مثل قطع الرقائق الإلكترونية الأكثر تقدمًا، واستخدمها لتعزيز سيطرتها، وخاصة في عسكرة التكنولوجيا، ويمكن لواشنطن أن تُوظّف هذه السياسة أيضًا، كأسلوب لردع الصين في أي تصعيد عسكري محتمل ضد تايوان. في المقابل، ترى الصين أن توظيف المعادن النادرة في صناعات، مثل الصناعات الدفاعية، قد يضر في مصالحها، ويعرض أمنها القومي للخطر، وهي تعمل لتوسيع نفوذها وقدرة تأثيرها، وفرض شروطها، وتعزيز أوراقها التفاوضية، ويمكنها عبر قطع المعادن الحيوية أو تقييد وصول واشنطن إليها، إلحاق ضرر في بعض صناعاتها العسكرية.

حروب المعادن وانتهاكات حقوق الإنسان والتدمير البيئي

عن تأثير حروب المعادن على دول الجنوب العالمي، مثل دول إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وبعض دول المنطقة، فإن التعدين المكثف يُسبّب تدميرًا بيئيًا كبيرًا، مثل إزالة الغطاء النباتي، وحفر أراض واسعة، وتلوث المياه السطحية والجوفية بالأحماض والمعادن الثقيلة، وتهريب النفايات السامة، وتفلّت الغازات السامة، وفي بعض المناجم النادرة، تكون المعادن مصحوبة بعناصر مشعة أو كيماويات خطرة (اليورانيوم) أو نفايات صناعية حمضية، ما يزيد صعوبة إعادة التأهيل البيئي. بالإضافة إلى أن الاستثمارات في المعادن النادرة، كجنوب إفريقيا مثلًا لا تراعي الشروط البيئية المحلية والبنى التحتية الضعيفة، كتشغيل مياه الصرف، ومعالجة النفايات، والرقابة البيئية.

ويؤدي انتشار التعدين المكثف للمعادن الثقيلة وتعدد مواقع التنقيب إلى تلوث الأنهار، وارتفاع مستويات الزرنيخ، مما له تأثير سيئ على المجتمعات المحلية والأراضي الزراعية، كما حصل في ولاية كاشين (Kachin) شمال ميانمار، التي أسهمت ممارسات استخراج المعادن فيها بتمويل الصراع والدمار في المنطقة. وقد يؤدي الصراع على المناجم في المناطق الهشة، التي تدعمها شركات أو دول مهيمنة، إلى عسكرة المجتمعات أو استقطاب وتمويل ميليشيات مسلحة لفرض السيطرة على المناجم، مما يخلق دوامات عنف محلية تعقد المشهد، كما هو الحال في الكونغو.

وفي البيئات الهشة ومناطق الصراع، يُجَنِّد العاملون في المناجم الأطفال والفئات المهمشة والمُفقرة، ويتم تشغيلهم ضمن ظروف عمل خطرة ولساعات طويلة دون حماية أو تأمين صحي أو حقوق نقابية أو بيئية، ويتم استغلالهم عبر أجور منخفضة جدًا، وبعض هذه الظروف غير الإنسانية ترقى لجريمة الاتجار بالبشر حسب القانون الدولي، وغالبًا ما تُحرم المجتمعات المحلية من المشاركة الحقيقية في الفوائد المالية والمنفعة العامة، وتتحمل الأضرار البيئية والاجتماعية.

الفقر وتفاوت القوة

ترزح كثير من دول الجنوب تحت نظام اقتصاد عالمي تسوده التبعية في سلاسل التوريد والتكنولوجيا، أي أنها تُصدر المواد الخام وتستورد المواد المُعالجة والمنتجات المصنّعة، مما يعني أن دول الشمال العالمي المهيمنة والمحتكرة للتكنولوجيا تستفيد من القيمة المالية المضافة على حساب الدول صاحبة الموارد الطبيعية، التي تضطر غالبًا لتصدير المواد الخام بهامش ربح أقل من قيمة الاستيراد بعد المعالجة والتصنيع، وعليه تستمر حلقة إعادة إنتاج تفاوت القوة بين الدول، وإفقار الجنوب العالمي.

خطوات مطلوبة ومخاوف

"انعدام الثقة" يمنع انخراط المصارف الخاصة في إعادة الإعمار

الحالة	الرمز	اسم الشركة	السوق	السعر المرجعي	حجم أمر شراء	سعر أمر شراء	حجم أمر بيع	سعر أمر بيع	سعر الافتتاح	حجم الإغلاق	سعر أمر سابق	السعر الرسمي	الفرق	حجم التداول
Trading	UIC	الشركة المتحدة للتأمين	نظامي	3,050.00	0	0.00	0	0.00	0.00	0	3,100.00	0.00	0	0
Trading	BBS	عبها بنك	نظامي	3,275.34	0	0.00	0	0.00	0.00	0	3,112.00	0.00	0	0
Trading	AROP	السورية العراقية للتأمين أروب	نظامي	2,850.00	0	0.00	0	0.00	0.00	0	2,708.00	0.00	0	0
Trading	QNBS	بنك قطر الوطني-سورية	نظامي	3,630.50	0	0.00	0	0.00	0.00	0	3,625.00	0.00	0	0
Trading	NIC	السورية الوطنية للتأمين	نظامي	9,048.00	0	0.00	0	0.00	0.00	0	8,596.00	0.00	0	0
Trading	BOJS	بنك الأردن- سورية	موازياً	3,602.41	0	0.00	0	0.00	0.00	0	3,627.00	0.00	0	0
Trading	SGB	بنك سورية والخليج	نظامي	4,780.89	0	0.00	0	0.00	0.00	0	4,542.00	0.00	0	0
Trading	ATI	المجلد للتأمين التكافلي	نظامي	5,771.20	0	0.00	0	0.00	0.00	0	5,483.00	0.00	0	0
Trading	SHRQ	بنك الشرق	نظامي	2,466.29	0	0.00	0	0.00	0.00	0	2,377.00	0.00	0	0

الصفقات المادية

المؤشر	عدد الصفقات	قيمة التداول	حجم التداول
DWX	0	0.00	0
DLX	0	0.00	0
DIX		0.00	0
الحالة		CLOSED	
الصفقات الكلية	0	قيمة التداول	0.00
	الإجمالي		حجم التداول

الصفقات الخاصة

عدد الصفقات	قيمة التداول	حجم التداول
0	0.00	0
0	0.00	0
0	0.00	0

02-06-2025 8:36:34 AM

لوحة تداولات المصارف والشركات المدرجة في بورصة دمشق – 2 حزيران 2025 (وزارة المالية السورية/تلجرام)

عنب بلدي – وسيم العدوي

بعد التغيير السياسي وسقوط النظام السوري، واجهت المصارف الخاصة مرحلة دقيقة من إعادة التموضع في بيئة اقتصادية جديدة تتسم بعدم اليقين، وتراجع الثقة العامة، وغياب استقرار الإطار التشريعي المنظم للقطاع المالي.

ورغم الجهود الحكومية الرامية إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وتحرير بعض القيود على حركة رؤوس الأموال، فإن أداء المصارف الخاصة ظل محدودًا، ويميل إلى التحفظ أكثر منه إلى المبادرة، ويعد امتناع أغلبية هذه المصارف عن تقديم إفصاحات لسوق دمشق للأوراق المالية طيلة فترة توقف السوق مؤشرًا على ذلك.

لا تزال المصارف الخاصة في سوريا تحتفظ بكتلة رأسمالية تُقارب 100 مليار ليرة سورية (أكثر من تسعة ملايين دولار وفق أسعار الصرف المحلية).

رقم كهذا، لا يعدّ به في الحالات الصحية لدول متعافية، أما في اقتصاد أنهكته العقوبات، فلا يمكن اعتباره هامشيًا، فهو يمثل قدرة كامنة قادرة من حيث الحجم والوظيفة على تمويل مشاريع كبرى في مرحلة إعادة إعمار البلاد وتأهيل بنيتها التحتية، بشرط أن تتوفر الإرادة الحقيقية لهذه المصارف، مجتمعة، لتوظيف السيولة المالية لديها بأمان وكفاءة.

وفي مقابل ذلك، كانت هناك حالة من الشلل أو الجمود شبه التام في أداء المصارف العامة نتيجة شح السيولة النقدية (البنكنوت) الذي أدى إلى تقنين تسليم الرواتب، وتوقف تقديم التسهيلات الائتمانية (قروض وكفالات مصرفية) باستثناء المصرف الصناعي الذي أقلع مؤخرًا بقروضه تحت وطأة طلب الصناعيين للتمويل.

وتراجعت معدلات الإقراض الإنتاجي في المصارف الخاصة إلى مستويات متدنية، مع تركز النشاط المصرفي في الخدمات التجارية قصيرة الأجل، وتمويل الاستيراد المحدود، وإدارة التحويلات المالية للمغتربين، دون الدخول في مشاريع طويلة الأمد تتعلق بالبنية التحتية أو القطاعات الصناعية.

غياب التمويل وتراجع الإنتاج المحلي

يتصف القطاع المصرفي في سوريا بطابع مختلط، يجمع بين المصارف المتخصصة المملوكة للدولة، والمصارف التجارية والإسلامية الخاصة، والتي غالبًا ما تستند إلى نماذج مصرفية عربية، وهذه المصارف لم تتمكن في ظل النظام السابق من ممارسة العمل المصرفي الحر، مما جعل دورها في الاقتصاد السوري هامشيًا.

الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، قال لعنب بلدي، إن ممارسات وزارة المالية السورية وضغوطات مصرف سوريا المركزي على المصارف في عهد النظام السابق، أدت إلى غياب الاستثمارات الوطنية ذات الطابع التنموي، واقتصرت الأنشطة الاستثمارية على مشاريع تعبئة وتغليف لمواد مستوردة، دون أن تسهم في تعزيز الإنتاج المحلي أو التنمية الاقتصادية.

ويعود ذلك إلى غياب السياسات الائتمانية المبنية على الجدوى الاقتصادية الحقيقية، حيث كانت تعتمد على وثائق محاسبية تُظهر أن المدين لا يحتاج فعليًا إلى التمويل، يؤكد قوشجي، وهذا الأمر حال دون تطور العمل المصرفي في مجال الاستثمار الحقيقي والشفاف، هذا الواقع كان متوافقًا مع طبيعة الاقتصاد المغلق آنذاك.

تحرير الاقتصاد والإصلاح المصرفي

مع توجه الحكومة الجديدة نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم، قال قوشجي، إنه بات من الضروري إصلاح الجهاز المصرفي التجاري، وإنشاء مصارف استثمارية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث، لتقديم خدمات مصرفية سليمة تدعم المشاريع الاستثمارية التنافسية وتعزز النشاط الاقتصادي الحر.

ويرى قوشجي أن مصرف سوريا المركزي بسياساته الانفتاحية الجديدة، أصبح يمثل حجر الأساس في بناء بيئة مصرفية سليمة ومنظمة، خاصة في المرحلة الراهنة التي تشهد اضطرابات واضحة في آليات السوق المالية.

فمع التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا وتنافسية، تبرز الحاجة الملحة إلى دور فاعل للمصرف المركزي في ضبط الإيقاع المصرفي، وتوجيه السياسات النقدية بما يحقق الاستقرار المالي ويعزز الثقة بالقطاع المصرفي.

وأكد الخبير المصرفي أن السوق المصرفية في الوقت الحالي تعاني من حالة من الفوضى في تحديد أسعار العملات والفوائد، حيث تغيب المعايير الموحدة والرقابة الفعالة، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في تكلفة الخدمات المصرفية بين مؤسسة وأخرى، هذا التفاوت يخلق بيئة غير شفافة، ويضعف من قدرة المستثمرين والمودعين على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، كما يفتح المجال أمام ممارسات غير عادلة قد تضر بالاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك، يشهد القطاع المصرفي معوقات سحب السيولة من قبل أصحاب الاستحقاقات، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، نتيجة لانعدام الثقة بالسياسات النقدية السابقة، التي اتسمت بالتقييد والجمود، حسب قوشجي، وهذا التزيف في السيولة يضعف قدرة المصارف على تمويل المشاريع الإنتاجية، ويحد من دورها في دعم النمو الاقتصادي.

أمريكا تخفف القيود

وعلى صعيد السياسات الخارجية، خففت بعض الجهات الدولية منتصف العام 2025، كالولايات المتحدة، بعض القيود التي كانت تعوق جزئيًا الخدمات المالية السورية، ما يمكن أن يغير معادلات التمويل المصرفي الخاص على المدى المتوسط إذا سبقه بناء ثقة ومراسلات بنكية، بحسب ما أكده مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.

كما تشير تقارير البنك الدولي إلى تعافٍ اقتصادي مصرفي ضعيف ومتدرّج في سوريا لسنة 2025، بنمو متواضع يقارب 1%، ولا تكاد هذه النسبة تؤثر في قدرة المصارف الخاصة على التمويل.

المؤشرات المصرفية في بورصة دمشق

توصف السوق المالية السورية بأنها مرآة الاقتصاد المصرفي والاستثمارات، وفي قراءة لمؤشرات أداء هذه السوق التي أقلعت في بداية حزيران الماضي، نجد أن غالبية البنوك الخاصة لم تلتزم بالمجمل بتقديم إفصاحات لسوق دمشق للأوراق المالية طيلة فترة توقفها عن العمل، حول التقارير نصف السنوية لهذه المصارف ولا سيما الأرباح والخسائر، الأمر الذي يعكس حالة الجمود والتردد لدى هذه المصارف.

وتوضح أرقام السوق أن بعض البنوك تحقق أرباحًا تشغيلية ومنتظمة، لكن عدم تحول تلك الموارد إلى قروض ضخمة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار يعود إلى تداخل عدة عوامل، يوضحها الخبير المصرفي قوشجي، وهي:

- مخاطر العملة والهيكلية: حتى لو حقق بنك ربحًا بمليارات الليرات، فإن قيمة هذه الأرباح الحقيقية تُقاس بالدولار أو بسلة سلع لتمويل الاستيراد وشراء الآلات، وتقلب سعر الصرف وفقدان القوة الشرائية يجعل التخطيط لتمويل مشاريع بالدولار طويلة الأمد غير عملي.
- محدودية السيولة القابلة للتمويل طويل الأجل: لأن نسبة الودائع القابلة للإقراض، ومخصصات الضمان من المخاطر، ومتطلبات مصرف سوريا المركزي (مثل الاحتياطي الإلزامي ومطالبات تسديد رأس المال) تقلّل من القدرة على تقديم قروض كبيرة دفعة واحدة، وحتى لو بدا أن إجمالي رؤوس الأموال كبير اسميًا.
- غياب آليات مشاركة ضمان المخاطر مثل التمويل الدولي والبنوك المراسلة، إذ إن مشاريع إعادة الإعمار تتطلب عادة مشاركة مؤسسات تمويلية دولية أو ضمانات سيادية.
- مخاطر قانونية وتنفيذية، إذ إن غياب بيئة قضائية مستقرة وعقود تنفيذ واضحة، يرفع من تكلفة رأس المال ويجعل البنوك حذرة من تمويل مشاريع بنية تحتية طويلة الأجل دون ضمانات قوية.

الحل في إصلاحات جذرية

يُسمح للمصارف الخاصة السورية التعامل بالقطع الأجنبي، سواء من خلال الإيداع أو الإقراض أو البيع والشراء، ويرى الدكتور قوشجي أن هذا الأمر بالغ الأهمية في ظل الحاجة إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، علمًا أن معظم هذه المصارف تمتلك مراكز سيولة بالعملات الأجنبية، مما يؤهلها للتعامل بكفاءة مع العمليات المالية الدولية، ويعزز من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

مع ما سبق، يرى الخبير الاقتصادي والمصرفي أن هذه الإمكانيات لن تُستثمر بالشكل الأمثل ما لم يتم:

- إصلاح السياسات النقدية بشكل جذري.
- تفعيل دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة والتنظيم من خلال وضع أطر قانونية واضحة.
- تطبيق معايير شفافة لتحديد أسعار الفوائد والعمولات.
- ضمان استقرار السيولة داخل النظام المصرفي.

وأكد أن إعادة الثقة بالقطاع المصرفي السوري تتطلب نهجًا جديدًا يقوم على الشفافية والكفاءة، والعدالة في تقديم الخدمات المالية، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث، لأن السياسات السابقة للمصرف المركزي، أدت إلى تجميد السيولة بالليرة السورية والعملات الأجنبية، وأسهمت في فقدان الثقة بالقطاع المصرفي، مما أدى إلى خروج السيولة بشكل كبير من المصارف وعدم عودتها، ولن يتم استعادة هذه الثقة إلا من خلال إصلاحات جذرية تضمن الشفافية وسلامة الأداء المصرفي.

لا صفقات ضخمة في بورصة دمشق

بعد إعادة فتح السوق المالية السورية شهدت جلسة الافتتاح مشاركة رسمية ومؤشرات تداول مهمة، لكن السيولة المنظمة اللازمة لإبرام صفقات تمويلية ضخمة لم تظهر فورًا، من خلال إفصاحات المصارف الخاصة، لأن وجود صفقات كبيرة يتطلب سوقًا أكثر عمقًا وسيولة.

وبناء على كل ما تقدم، فإن القدرة على تمويل مشاريع ضخمة موجودة اسميًا، فقط، إذ أظهرت عدة بنوك أرباحًا في النصف الأول من 2025، وإجمالي رؤوس الأموال المصرّح عنه يعطي هامشًا نظريًا للتمويل، لكنّ التحوّل إلى دور تمويلي واسع يتطلب تحقيق شروط عديدة، حسب قوشجي مثل:

- استقرار سعر الصرف.
- آليات ضمان دولي.
- توفر بنوك مراسلة خارجية.
- وضع قانوني واضح لتقليل مخاطر الإقراض طويل الأمد.

ويمثل استئناف التداول في سوق دمشق خطوة مهمة، لكن تحويل سيولة السوق إلى تمويل بنية تحتية يتطلب نموًا تدريجيًا في السيولة، وآليات إصدار سندات طويلة الأجل، وأسواق ثانوية نشطة داعمة لسوق دمشق.

عمل عشوائي ومعظم المعامل خارج الخدمة

الصناعة النسيجية بحلب تفقد أسواقها وقدرتها على المنافسة

عنب بلدي – محمد ديب بظت

تعاني صناعة النسيج في حلب، التي تشكل جزءًا مهمًا من الاقتصاد المحلي، واقعًا صعبًا منذ سنوات، إذ تحاول المعامل الصمود وسط ظروف متغيرة وأسواق متقلبة، بينما آلاف العمال يعتمدون عليها كمصدر رزق أساسي.

القطاع يواجه تحديات يومية متعددة، من بينها المنافسة الأجنبية التي تضغط على الأسعار، خاصة مع تكاليف الإنتاج المرتفعة التي تشمل المواد الخام واللوجستيات.

ارتفاع التكاليف التشغيلية ومن بينها الكهرباء، وتأخر وصول المواد الخام أحيانًا، يجعل المعامل أمام مفاضلة يومية بين الاستمرار في الإنتاج أو تقليصه، وكل خيار له أثر مباشر على الصناعة المحلية وعلى العمال وحياة عائلاتهم.

"المحلي" أعلى تكلفة من دول أخرى

تواجه صناعة النسيج جملة من الصعوبات التي تهدد قدرتها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة وضعف القدرة على تأمين حواملها، وفق ما ذكره الصناعي عبد المنعم ريحاوي، لعنب بلدي.

وأوضح ريحاوي أن مشكلات الطاقة تشمل الكهرباء والمازوت والفيول، وهي عناصر أساسية للإنتاج، إلا أن أسعارها المرتفعة جعلت تكلفة المنتج المحلي أعلى بكثير من مثيلاتها في دول أخرى، على رأسها مصر.

وأضاف أن الصناعيين في مجال النسيج يعتمدون في مقارنتهم التنافسية على السوق المصرية باعتبارها الأقرب من حيث نوعية الإنتاج، في حين لا تعد السوق التركية معيارًا واقعيًا للمقارنة "نظرًا إلى تفوقها الكبير في الانطلاقات الصناعية واتساع أسواقها الأمريكية والأوروبية".

وبيّن ريحاوي أن الصناعي السوري اليوم يعمل ضمن "صندوق مغلق"، إذ لم تعد الأسواق الخارجية مفتوحة أمامه، فيما استحوذ المنتج المصري على الأسواق الخليجية والإفريقية التي كانت سابقًا مجالًا لتصريف الإنتاج السوري.

وبحسب تقديره، فإن الفارق في تكلفة الطاقة بين سوريا ومصر كبير جدًا، وهو ما انعكس سلبًا على تنافسية المنتج المحلي في السوق الداخلية أيضًا، التي خسرها الصناعيون لصلحة البضائع المستوردة.

وأشار إلى أن هذه المشكلات نوقشت مع وزارة الصناعة أكثر من مرة دون نتائج ملموسة، ما جعل الكثير من أصحاب المعامل "ينسون السوق المحلية والخارجية معًا"، على حد تعبيره.

وفي حديثه عن الأسواق المتاحة، أوضح أن القطاع لم يعد قادرًا على الاعتماد لا على السوق المحلية ولا الخارجية، رغم التحسن الطفيف في حركة الإنفاق الداخلي بعد زيادة الرواتب مؤخرًا، معتبرًا أن "الوضع الحالي مقبول نسبيًا، لكنه لا يمثل رؤية اقتصادية جديدة".

كما لفت ريحاوي إلى أن الأسواق الإقليمية التي كانت تُعتبر منفذًا رئيسًا للمنتج السوري، مثل الأردن والعراق ولبنان وتركيا، مغلقة حاليًا أمام التصدير، بينما تواجه الأسواق الخليجية صعوبات في عمليات الشحن والتحويلات المالية عبر نظام "السويفت"، ما جعل العملية التصديرية شبه متوقفة.

وفيما يتعلق بالعمالة، اعتبر ريحاوي أن العمالة في سوريا لا تزال منخفضة التكلفة مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات أفقد هذه الميزة جدواها الاقتصادية.

وأوضح أن العامل في عام 2010 كان يتقاضى نحو 70 دولارًا أسبوعيًا، وهو مبلغ كان كافيًا لتغطية احتياجاته، بينما لم يعد هذا الدخل اليوم يفي بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، بسبب الغلاء العالمي وارتفاع الأسعار داخل البلاد، بالإضافة إلى تكاليف إضافية مثل أجور "الأمبيرات".

وأضاف أن هذه الظروف أدت إلى عزوف بعض العمال عن العمل في المصانع، في محاولة للبحث عن أعمال أخرى، "لكنهم في النهاية لا يجدون بدائل حقيقية".

أما بالنسبة لتطوير خطوط الإنتاج وإدخال التقنيات الحديثة، فيرى ريحاوي أن ذلك مرتبط بحجم الطلب في السوق، "فالعمل، سواء كان جديدًا أو قديمًا، لا يمكنه التطوير أو التوسع ما لم يكن هناك طلب فعلي على الإنتاج".

صعوبات في الصناعات المرتبطة

لا تقتصر آثار الصعوبات التي تواجه صناعة النسيج في حلب على هذا القطاع وحده، إذ تمتد لتشمل سلسلة طويلة من الصناعات المرتبطة به بشكل مباشر، مثل صناعة الخيوط والأقمشة، والمصابغ، ومعامل معالجة الأقمشة.

هذه الحلقات المتكاملة تشكل معًا العمود الفقري للصناعة النسيجية في المدينة، وأي خلل في إحداها ينعكس تلقائيًا على بقية المراحل.

ومع ارتفاع تكاليف التشغيل في كل حلقة من هذه الحلقات، تتراجع فرص استمرارية العمل والإنتاج، ما يجعل القطاع النسيجي برمته أمام تحدٍّ متواصل للبقاء في دائرة النشاط الاقتصادي.

تعد مصابغ الأقمشة ومعامل معالجة النسيج جزءًا أساسيًا في سلسلة الإنتاج النسيجي بحلب، إذ تمثل حلقة وسطى تربط بين الصناعات التي تسبقها وتلك التي تليها في مراحل التصنيع، وفق ما ذكره الصناعي محمود شيخ الكار، في حديث إلى عنب بلدي.

وأوضح شيخ الكار أن طبيعة عمل المصابغ "مكملة لباقي الصناعات"، وأنها تشكل "العقدة التي تكتمل فيها صناعة النسيج"، إذ تتضمن هذه المرحلة النسبة الأعلى من قيمة المنتج النهائي، ما يجعل أي خلل أو ارتفاع في تكاليفها ينعكس سلبًا على قدرة المنتج السوري على المنافسة في السوقين المحلية والخارجية.

وأضاف أن حوامل الطاقة والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج، يجب أن تكون منسجمة مع البنود الجمركية التي تنظم عملية الاستيراد والتصدير.

واعتبر أن "إذا كان هناك تحرر في البنود الجمركية، فيجب أن يقابله تحرر في أسعار الطاقة والمواد الأولية، والعكس بالعكس".

ودعا إلى "إعادة ضبط التوازن" بين الضرائب المفروضة على الطاقة والمواد الأولية من جهة، والسياسات الجمركية التي يفترض أن تدعم مبدأ الاقتصاد الحر الذي أعلنت عنه وزارتا الاقتصاد والصناعة.

عمل عشوائي

وصف شيخ الكار واقع الصناعة النسيجية في حلب بأنه "إنتاج موجود، لكن دون تواترية مستمرة"، موضحًا أن الإنتاج يسير وفق مخطط بياني عشوائي يتأرجح بين الصعود والهبوط، "فلا يوجد استقرار في حجم العمل أو الطلب، رغم توفر المصانع والمعامل".

وأشار إلى أنه اضطر إلى خفض عدد العمال لعدم قدرته على الوصول إلى حجم الإنتاج المطلوب، كما لم يتمكن من زيادة الرواتب الحالية بسبب التنافسية العالية في السوق.

واعتبر أن من الضروري أن "تحصل اليد العاملة على أجرها العادل وألا تبقى رخيصة"، لكن لتحقيق ذلك "يجب تخفيض التكاليف الأخرى المفروضة على الصناعيين، حتى يتمكنوا من رفع الأجور دون أن يتكبدوا خسائر".

وبيّن شيخ الكار أن القطاع النسيجي بمختلف فروعه يعمل اليوم بطاقة تتراوح بين 40 و60% فقط، موضحًا أن الوصول إلى مستوى إنتاج 40% يعني الدخول في الخسارة، بينما يشكّل بلوغ 60% من الطاقة الإنتاجية "هامش ربح محدودًا بالكاد يسمح بالاستمرار".

لا إحصائية دقيقة

لا توجد إحصائية لعامل النسيج العاملة والمتوقفة، ما يجعل الأرقام غير دقيقة بنسبة 100%، وفق ما قاله عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب، والصناعي في مجال النسيج محمد زيزان، لعنب بلدي.

وأضاف أن ثلاثة أرباع معامل الصناعة النسيجية متوقفة حاليًا عن العمل بسبب دخول البضائع الأجنبية إلى السوق المحلية.

واطلعت عنب بلدي على التقرير السنوي لمجلس إدارة غرفة صناعة حلب لاجتماع الهيئة العامة السنوي لعام 2024، الذي انعقد في آب الماضي، والذي ذكر أن عدد منشآت قطاع الصناعات النسيجية المسجلين في الغرفة يبلغ 4670 منشأة وشركة، بما يشكل 45% من إجمالي المسجلين.

في ظل الواقع الاقتصادي المتقلب، تبدو صناعة النسيج في حلب أمام اختبار حقيقي للاستمرار، فالمعامل التي كانت رمزًا لازدهار المدينة الصناعية، باتت اليوم تكافح للبقاء وسط تحديات الطاقة والتكاليف والمنافسة الأجنبية.

ورغم تمسك الصناعيين بالأمل في إعادة تنشيط هذا القطاع الذي يشكل شريانًا أساسيًا للاقتصاد المحلي، فإن مستقبل الصناعة النسيجية يبقى مرتبطًا بمدى قدرة الجهات المعنية على إعادة ضبط التوازن بين التكلفة والإنتاج، وبين الحماية والدعم، وبين السوق المحلية والانفتاح الخارجي.

آلة لمعالجة مختلف أنواع الأقمشة داخل معمل بالمنطقة الصناعية في الشيخ نجار بحلب – 16 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي)

تعود لآلاف السنين

السريانية لغة "الجارات الثلاث" بالقلمون السوري

عنب بلدي – أمير حقوق

في قرى وبلدات القلمون الغربي بريف دمشق، تظهر بلدات جبعدين والصرخة ومعلولا، وكأنها مجتمعات ريفية قادمة من تاريخ طويل، لا تزال تتشبث باللغة السريانية وتنطقها كلغة أساسية.

وتعتبر اللغة السريانية أحد أبرز الجوانب الثقافية التي يتميز بها أهل المنطقة، كجزء لا يتجزأ من هويتهم المجتمعية، التي لا تزال تحافظ على تراثها العريق وثقافتها التي تمتد إلى آلاف السنين.

اللغة السريانية ليست مجرد لهجة، بل هي جزء من ماض بعيد، حينما كانت السريانية لغة الإمبراطورية الآشورية والكلدانية، وكانت من أهم اللغات في المنطقة التي تضم ما يعرف اليوم بالعراق وسوريا وتركيا، وفق ما قاله أستاذ التاريخ المتقاعد في بلدة معلولا إلياس خوري، لعنب بلدي.

لغة التعامل والتعليم والكنيسة

في بلدات الصرخة وجبعدين ومعلولا، لعبت السريانية دورًا محوريًا في الحياة اليومية لسكان "الجارات الثلاث"، حسب وصف أستاذ التاريخ إلياس خوري، لدرجة أنها كانت لغة التعامل والتعليم والكنيسة في بعض الأوقات.

وأشار إلى أن أبناء "الجارات الثلاث" يعتزون بتاريخهم السرياني، ويصرون على الحفاظ على هذه اللغة وإحيائها، فظلوا يتحدثون بها في منازلهم، ويستخدمونها في الأعياد الدينية والمناسبات الاجتماعية.

وتتمتع السريانية في القلمون برمزية قوية جدًا، فهي تمثل أكثر من مجرد تراث لغوي، فكانت رمزًا للتعايش السلمي، ولا تقتصر ممارستها على المجتمع المسيحي فقط، بل تشمل المسلمين أيضًا، هذا التداخل بين الأديان يعكس تاريخًا طويلًا من التعايش والتفاهم بين مختلف المجتمعات في المنطقة.

نطق الأطفال لغة الأجداد

محمد سالم أحد سكان بلدة الصرخة، قال لعنب بلدي، إن السريانية من أقدم وأندر اللغات في المنطقة، ويحرص السكان على الحفاظ عليها، إذ يعتبرونها جزءًا من تراثهم الذي يتوارثونه عبر الأجيال.

السريانية هي اللغة المستخدمة في التواصل اليومي بين سكان القرية، مما يجعل من الطبيعي أن يتعلمها الطفل منذ الصغر، فمنذ ولادته، يجد نفسه في بيئة يتحدث فيها الجميع هذه اللغة، مما يجعله ينشأ ويتحدث بها بشكل تلقائي، بحسب ما أضاف محمد.

أكد مدرس التاريخ إلياس خوري، أن الأطفال ينطقون أولى كلماتهم باللغة المحكية في وسط بيوتهم، وأطفال "الجارات الثلاث" غالبًا ما يتحدثون السريانية قبل أن يتحدثوا اللهجة القلمونية الخاصة بكل قرية أو بلدة.

وأوضح أن لهجة سكان الصرخة القلمونية المحكية، تختلف عن لهجة سكان جبعدين، وتختلف عن لهجة سكان معلولا، أما السريانية فتوحدهم، مشيرًا إلى أن مدن وبلدات وقرى القلمون لكل منها لهجة خاصة.

نطق الأطفال اللغة السريانية يعكس تمسك أهل "الجارات الثلاث" العميق بجذورهم وتاريخهم، ويسهم في التأكيد على أن التراث الثقافي لا يمكن أن يموت إذا كانت هناك إرادة حقيقية لإحيائه.

ارتباطها بالحياة اليومية

في الحياة اليومية لأهالي البلدات الثلاث، لا تقتصر السريانية على كونها لغة تعلم فقط، بل هي جزء من واقعهم الاجتماعي، فخلال جلساتهم العائلية، وبينما يتناولون الطعام أو في رحلاتهم إلى أسواق القرى، يتواصلون بهذه اللغة التي ترتبط بالأصالة والتاريخ العريق، إذ أصبح الحديث بالسريانية بين الأجيال الشابة والمسنّة يشكل علامة تميز هذه المجتمعات عن غيرها من المناطق.

وفي الوقت نفسه، يظهر الفخر عند الأهالي الذين يرون أن الحفاظ على السريانية ليس مجرد مسعى تعليمي، بل هو التزام ثقافي ووجودي، ويُعبّر عدد من الأهالي عن مشاعرهم، معتبرين أن إحياء السريانية يعني إحياء جزء من تاريخهم الذي يربطهم بالأرض والأجداد، حتى في أصعب الأوقات.

كيف وصلت السريانية إلى القلمون؟

تاريخ وصول السريانية إلى منطقة القلمون هو جزء لا يتجزأ من التاريخ المسيحي في سوريا، ففي العصور القديمة، كانت للقلمون مكانة دينية وثقافية مهمة، خاصة مع انتشار المسيحية في المنطقة، وقد أسس الآشوريون والكلدان في المنطقة العديد من الكنائس والمدارس التي كانت تستخدم السريانية في العبادة والتعليم.

وعبر قرون من الزمن، تزاوجت السريانية مع اللهجات المحلية الأخرى، ما جعلها جزءًا من الحياة اليومية في القرى التي لا تزال تُستخدم فيها هذه اللغة حتى اليوم، وفق ما قاله أستاذ التاريخ إلياس خوري.

محمد سالم أحد أبناء قرية الصرخة، قال، إن اللغة السريانية التي تعتبر مشتقة من الآرامية، لا تزال تُستخدم في البلدات الثلاث، ويعود سبب دخولها إلى أن سكانها الأصليين كانوا مسيحيين ويتكلمون السريانية.

وعلى مر الأجيال، تحوّل بعض السكان إلى الإسلام، بينما ظل بعضهم الآخر متمسكًا بالمسيحية كسكان بلدة معلولا، حتى أصبح اليوم سكان قريتي الصرخة وجبعدين يشكلون مجتمعًا إسلاميًا، مع الحفاظ على هذه اللغة النادرة، وهذا ما يعطيها نكهة خاصة، كونها كانت لغة المسيحيين، والمسلمون اليوم يحاولون الحفاظ عليها بالقريتين، وفق ما قاله محمد .

وتابع أنه رغم تأثر القرية بعدة حقب تاريخية، لم تتأثر السريانية بتلك التغيرات، بل ظلت اللغة الأساسية للتواصل اليومي بين الأفراد، وسكان "الجارات الثلاث" لا يعترون السريانية لهجة، بل هي لغة متكاملة تحمل رمزية قوية لهم، إذ إنها مشتقة من لغة السيد المسيح، مما يعزز شعورهم بالانتماء والتآخي بين المسلمين والمسيحيين في ا لمنطقة .

طفلة تتعلم اللغة السريانية في بلدة معلولا بريف دمشق - 10 أذار 2025 (بلاد السريان/فيسبوك)

اضطراب لا يُرى..

صعوبات التعلم

تربك الطفل وتُجهد الأهل

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

تعد صعوبات التعلم واحدة من أبرز التحديات التربوية والنفسية التي تواجه شريحة واسعة من الأشخاص من مختلف أنحاء العالم، إذ إنها تشكل عقبة أمام المصاب بها لأنها لا تقتصر فقط على صعوبة عملية التعلم لديه بما تتضمنه من القدرة على القراءة والكتابة، بل أيضًا بصعوبة تعاطي المصاب بها مع المعلومات وطريقة تواصله مع الآخرين، أو حتى قدرته على تعلم مهارات التخطيط وتنظيم الوقت، لذا فهي تحظى باهتمام متزايد من قبل المختصين في مجالات التعليم والصحة النفسية.

ما المقصود بصعوبات التعلم؟

صعوبات التعلم هي اضطرابات عصبية تؤثر على كيفية معالجة الدماغ للمعلومات، فتسبب صعوبة في اكتساب أو استخدام مهارات معيّنة مثل القراءة والكتابة والحساب، على الرغم من تمتع الشخص بذكاء طبيعي أو فوق المتوسط، مما يعوق قدرة الطفل على السير بالعملية التعليمية الطبيعية، علمًا أن حدة ووقت ظهور علامات صعوبات التعلم تختلف من إنسان لآخر، كما تنعكس على تقدير الإنسان لذاته وقدرته على التواصل والتكيف مع محيطه الاجتماعي.

وتختلف نسب الإصابة بها من بلد لآخر، فبينما تتراوح النسبة بين 5 و12% من السكان في آسيا، تكون حوالي 15%-10 في أوروبا، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف معايير التشخيص والوعي المجتمعي بين الدول.

ما الأسباب؟

لا يزال السبب الأساسي وراء صعوبات التعلم غير معروف بشكل قاطع، وهناك بعض النظريات حول سبب حدوث هذه الحالات، وتشمل:

أسبابًا تربوية: استخدام أساليب تعليم غير ملائمة لقدرات الطالب وعدم مراعاة الفروق الفردية داخل الصف وضعف التفاعل بين المعلم والطالب، وكذلك نقص الوسائل التعليمية المناسبة وتدني كفاءة المعلمين في اكتشاف الصعوبات والتعامل معها.

أسبابًا وراثية: تميل صعوبات التعلم إلى إصابة العديد من الأفراد داخل العائلة نفسها، ويعتقد أن الوراثة يمكن أن تلعب دورًا، ولكن لا يزال الباحثون يناقشون ما إذا كانت هذه الحالات وراثية، أو ناتجة عن تعلم سلوكيات مكتسبة داخل الأسرة.

عوامل صحية: يُعتقد أن إعاقات التعلم يمكن أن تُعزى إلى مشكلات ينمو الدماغ، قبل الولادة أو بعدها، ولهذا السبب قد تكون لمشكلات مثل انخفاض الوزن عند الولادة أو نقص الأكسجين أو الولادة المبكرة علاقة باضطرابات التعلم، وقد يكون أيضًا الأطفال الصغار الذين قد تعرضوا لإصابات في الرأس أو التهاب السحايا عرضة لخطر تطوير صعوبات التعلم.

تأثيرات بيئية: قد يسهم تعرض الرضع والأطفال الصغار للسموم البيئية، مثل الرصاص الذي يمكن العثور عليه في بعض البيوت القديمة في شكل طلاء الرصاص أو أنابيب المياه الرصاصية، في حدوث صعوبات التعلم، كما أن سوء التغذية في بداية الحياة قد تؤدي إلى إعاقات في التعلم في وقت لاحق من الحياة.

ما أنواع صعوبات التعلم؟

تتمثل صعوبات التعلم في انخفاض التحصيل الواضح بواحدة أو أكثر من المهارات الأكاديمية الأساسية التالية، وهي:

اضطراب المعالجة السمعية: يُعرف أيضًا باسم اضطراب المعالجة السمعية المركزية، وهي حالة تؤثر سلبًا على كيفية معالجة الصوت أو انتقاله من الدماغ دون وجود عوائق أو مشكلات في الأذن، ولا يتعرف الأفراد الذين يعانون من هذه الحالة على الفروقات الدقيقة بين الأصوات في الكلمات، حتى عندما تكون الأصوات عالية وواضحة بما يكفي لسماعها، كما يمكن أن يجدوا صعوبة في معرفة مصدر الأصوات، أو فهم ترتيب الأصوات، أو حجب الأصوات في الخلفية.

صعوبات القراءة (ديسلكسيا): وهي صعوبات التعلم في القراءة، وتظهر بعدة أشكال منها صعوبات تمييز الأصوات، وصعوبات تمييز شكل الحروف، وصعوبات الفهم القرائي، وصعوبات تمييز مركبة، ويظهر الأطفال الذين لديهم صعوبات قراءة محددة الخصائص التالية:

- يكرر الكلمات ولا يعرف إلى أين وصل.
- يخلط بين الكلمات والحروف المتشابهة.
- يستخدم أصابعه لتتبع المادة التي يقرأها.
- لا يقرأ عن طيب خاطر وعندما يقرأ لا يقرأ بطلاقة.
- يصعب عليه ربط الأصوات بالأحرف الملائمة.
- يعكس الأحرف والكلمات.

صعوبات الكتابة (ديسغرافيا): ولها أيضًا عدة أشكال، منها صعوبات الكتابة الإملائية، وصعوبات إنتاج الخط، وعادة ما يُظهر الطفل ذو صعوبات الكتابة الخصائص التالية:

- لا يستطيع تتبع الكلمات في السطر الواحد، ويصعب عليه نسخ ما يكتب على السبورة.
- يستخدم تعبيرًا كتابيًا لا يتلاءم وعمره الزمني، وعادة يكون بطيئًا في إتمام الأعمال الكتابية.
- يضغط كثيرًا على القلم أو يضغط القلم على الورقة، ولا يحافظ على حجم واحد للكلمات، ويتذمر من الكتابة.
- أحيانًا يكتب بصورة عكسية، أو يعكس كتابة الكلمات والحروف والأرقام.

صعوبات الحساب (ديسكلكوليا): وهي صعوبات شديدة يواجهها الطفل في إجراء المهام الحسابية، والتعامل مع الأرقام والأعداد والعمليات المختلفة، وقد يُظهر الطفل الخصائص التالية:

- يواجه صعوبة في حل المشكلات الرياضية المتضمنة في القصص.
- يصعب عليه المطابقة بين الأرقام والرموز أو العدد ومفهوم العدد.
- يصعب عليه إدراك المفاهيم الحسابية.
- لا يتذكر القواعد الحسابية.
- يخلط بين الأعمدة والفراغات.

اضطراب معالجة اللغة: وهو نوع محدد من اضطرابات المعالجة السمعية حيث توجد صعوبة في إرفاق معنى للمجموعات الصوتية التي تُشكّل كلمات وجملًا وقصصًا، وفي حين أن اضطراب المعالجة السمعية يؤثر على تفسير جميع الأصوات القادمة إلى الدماغ، فإن اضطراب معالجة اللغة يتعلق فقط بمعالجة اللغة، ويمكن أن يؤثر على اللغة التعبيرية و/أو اللغة الاستقبالية.

اضطراب التعلم غير اللفظي: وهو اضطراب يتميز عادة بالتناقض الكبير بين المهارات اللفظية الضعيفة والحركية الضعيفة والمهارات البصرية والمكانية والاجتماعية، وعادة ما يواجه الشخص المصاب مشكلة في تفسير الإشارات غير الشفهية مثل تعبيرات الوجه أو لغة الجسد، وقد يكون تنسيقه ضعيفًا.

اضطراب بصري إدراكي/ بصري حركي: وهو اضطراب يؤثر على فهم المعلومات التي يراها الشخص، أو القدرة على الرسم أو النسخ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى:

- اختلافات طفيفة في الأشكال أو الحروف المطبوعة.
- فقدان المكان بشكل متكرر.
- إمساك قلم الرصاص بإحكام شديد.
- ضعف التنسيق بين العين واليد.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس كل طفل يُظهر بعضًا من الخصائص السابقة يجزم بوجود صعوبات تعلم محددة، فقد تكون من المشكلات أو الصعوبات العادية التي تؤدي للتأخر الدراسي وتعود لأسباب بيئية أو اجتماعية أو أساليب تعليم خاطئة، أي أسباب خارجية وليست داخلية كما هي بالنسبة لصعوبات التعلم المحددة، والذي يجد الحالة هو الأخذ بعين الاعتبار جميع محددات التشخيص، ولا بد عند الشك بوجود هذه الأمور من اللجوء إلى مختص التربية الخاصة أو اختصاصي صعوبات التعلم، لإجراء التشخيص والتقييم المناسب ضمن فريق مختص.

صناعة قديمة لها طقوسها

الساحل السوري يتمسك بزيت "الخريج"

عنب بلدي – خاص

يتفرد السوريون بطرائق تحضير المؤونة، التي يبدأ إعدادها في أيلول وخلال "التشرينين" (تشرين الأول وتشرين الثاني)، باختلاف المناطق وعاداتها، إلا أن الساحل السوري يتميز بتحضير زيت "الخريج"، المعروف بنكهته القوية الحادة ولونه الغامق المائل إلى الأسود غالبًا، والذي بدوره تطرأ على آلية تجهيزه فروق بسيطة باختلاف المناطق.

ويعود إنتاج زيت "الخريج" إلى ما قبل عهد مملكة أوغاريت الشهيرة على ساحل البحر المتوسط، بحسب العديد من المصادر، وتتعزز هذه الرواية من خلال اكتشاف حبوب زيتون مسلوقة يعود تاريخها إلى ما قبل زمن المملكة المذكورة، كما عثر علماء آثار على "الباطوس"، وهي كلمة سريانية تعني "الحجر الدائري"، إذ يُستخدم في تصنيع "الخريج"، في حين أنه من غير المعروف التاريخ الذي بدأ فيه إنتاج هذا الزيت تحديدًا.

مراحل إنتاج "الخريج"

بعد قطاف الزيتون يتم غسله ووضعه في إناء كبير يسمى "الدست"، لسلقه على الحطب في عملية تستمر حتى غلي الزيتون، ويُترك نحو 20 دقيقة على النار، كأولى خطوات الحصول على زيت "الخريج"، قال "أبو حسن" (50 عامًا) من قرية بلوزة بريف مدينة بانياس بمحافظة طرطوس، لعنب بلدي.

بعد ذلك، تجري مرحلة تصفية الزيتون من الماء، وإخراجه إلى سطح المنزل بـ"قفف" (سلال مصنوعة من أعواد الريحان- الآس)، ويوضع فوق بعضه على شكل تلال، ويُغطى لمدة أربعة أو خمسة أيام تقريبًا لتخميره، بحسب "أبو حسن"، موضحًا أن بعض الأهالي يغطونه بأوراق الخرنوب أو البطم لتطعيمه.

وأضاف أنه بعد عملية التخمير، يتم فرش الزيتون على السطوح حتى ينشف تقريبًا، إذ يتحول قوامه إلى شكل حبّات الزبيب مع رائحة فوّاحة، ومن ثم يؤخذ للمعصرة، وهناك معاصر "هيدروليكية" ويدوية على خلاف المعاصر الحديثة.

ولفت "أبو حسن" إلى أن بعض الأهالي لا يزالون يستخدمون حجر "الباطوس" لغاية اليوم على طريقة الأجداد، إذ يُطحن الزيتون مع بذوره.

"الباطوس" هو عبارة عن حجر كبير محفور على شكل جرن، في داخله حجر يُدعى "الخريجة" دائري الشكل أيضًا ومثقوب من المنتصف، توضع فيه ذراع من الخشب لسهولة تحريكه ودورانه، وعادة ما تُربط نهاية الذراع إلى حيوان يقوم بالدوران، وبالتالي تحريك الحجر ما ينتج عنه ضغط وهرس للزيتون لاستخلاص الزيت منه.

وحول سبب التسمية بـ"الخريج"، أجاب "أبو حسن" أنها تعود إلى "تخريجه" قديمًا بوساطة الماء الساخن (قطف الزيت) بعد كسر الزيتون ووضعه في برميل من الماء، إذ يُفصل الزيت عن الماء ويطفو على السطح.

وتحدث "أبو حسن" عن الأجواء العائلية التي ترافق تحضير زيت "الخريج"، من خلال الجلوس أمام "الدست" وشرب المتة أو الشاي على الحطب، إضافة إلى دندنة العديد من الأغاني التراثية واسترجاع كثير من الذكريات، لافتًا إلى تجربة أول وجبة زيت "خريج" بطبخ "البرغل بحمص"، وبالرغم من عدم تفضيل بعض الناس للزيت "على الحامي" (في الطبخ) لأنه ثقيل، فإن طعمًا آخر فيه للبرغل على الحطب وكذلك لخبز التنور، قال "أبو حسن".

وأوضح أن أكثر أنواع الزيتون التي يُعتمد عليها لصناعة "الخريج" في منطقة بانياس هو النوع الخضراوي السوري، إذ تكون نسبة الزيت فيه أكبر، أما الزيتون المروي فغالبًا ما تكون نسبة الزيت فيه أقل.

وذكر أن سعر زيت "الخريج" أعلى من الزيت العادي، كونه يستهلك وقتًا في السلق والتخمير، بحيث يزيد النصف وأحيانًا الضعف، وفق العرض والطلب، مبينًا أن سعر "البيدون" (عبوة تستوعب 18 ليترًا) الواحد يصل حاليًا إلى مليون ونصف مليون ليرة سورية.

وشرح "أبو حسن" أن زيت "الخريج" سابقًا كان متعدد الاستخدامات، في حين بات يُعتمد عليه حاليًا أكثر لأكلات محددة كالشنكليش، واللبنة، والبيض المسلوق، والبرغل بحمص، وغيرها، كما يقوم بعضهم بخلطه بالزيت النباتي لتخفيفه، مشيرًا إلى أنه غير مُستحب لدى معظم أهالي المدن لعدم اعتيادهم على طعمه.

كلام عن عدم صلاحيته

أثار تصريح سابق لمديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة، عبير جوهر، لوسائل إعلام محلية، حول عدم صلاحية زيت "الخريج" للاستهلاك البشري جدلًا واسعًا، إذ اعتبر بعضهم أنه "مبالغ فيه"، خاصة أن "المنتجين لهذا النوع من الزيت يتغذون عليه منذ عشرات السنوات، والمعّمرون منهم لم يصبهم ضرر بالرغم من تناولهم له بكميات كبيرة".

وقالت جوهر، إن "أفضل نوع هو الذي ينتج بالعصر الطبيعي للزيتون في المعاصر ويحافظ على جودته وطعمه، أما بالنسبة للزيت الذي ينتج عن الغلي ويطلق عليه شعبيًا (الخريج) فهو مورث شعبي، لكنه غير صالح للاستهلاك البشري، لأنه يحوي على نسب عالية من الحموضة (البيروكسيد) فيه فوق الـ40، ويتعرض لحرارة عالية ويخمر عدة مرات وأضراره مثبتة علميًا".

وأسهم انتشار معاصر الزيتون الحديثة، التي تنتج زيت الزيتون بطريقة أكثر ديناميكية وسرعة، بتقليص صناعة زيت "الخريج" إلى حد كبير واقتصارها على "ذوّاقيه" فقط.

ويُعتبر الزيتون غير صالح للاستهلاك في حال زادت حموضته على 5%، وتؤكد مصادر علمية ورسمية، أن "حموضة الخريج تفوق ذلك بكثير"، في وقت تحدد منظمة الصحة العالمية 3.3% كأعلى درجة حموضة للزيت.

ويعد الساحل السوري المنتج الأول لزيت "الخريج"، وتحديدًا منطقة جبلة، وقرى بيت ياشوط، حراما، الدالية، دوير بعبدة، القطيلبية، وبسيسين، إضافة إلى معظم قرى منطقة بانياس، أبرزها بلوزة، ولا تخلو موائد البيوت الساحلية من حضوره، لا سيما مع المجدرة، الشنكليش، وصحن اللبنة.

تعيش في فرنسا وياديها العرب "فوزية"

ليلى سمور: على السوريين التخلي عن الاستقطاب وإدانة الآخر

عنب بلدي - شعبان شامية

بعد غيابها عن الساحة الفنية لسنوات طويلة بسبب الغربة، تكشف الفنانة السورية ليلى سمور أنها لم تبتعد يومًا بإرادتها، إلا أن هناك من تعمد تغييبها، إضافة إلى ظروف وجودها في الخارج والتي لعبت دورًا كبيرًا بذلك، متحدثة في لقاء مع عنب بلدي عن مسيرتها وما هو قادم والتفاصيل التي عايشتها، داعية السوريين إلى التكاتف ووحدة الصف لتجاوز هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد.

"المشهد مؤلم".. دور الفنان توعوي

دعت سمور السوريين إلى التخلي عن حالة الاستقطاب والاحتقان وإدانة الآخر التي يمارسونها بحق بعضهم، موضحة أن الخلل في التوازن الذي يحصل في كل بلد بعد تغيير الأنظمة السياسية أمر مفهوم، لكنها لم تتوقع أن يحصل ما نعيشه اليوم، لدرجة أن الجميع باتوا بانتظار الجميع لمهاجمة الآخر وشتمه، "فما بالك بالممثل في حال تكلم".

دور الفنان في هذه المرحلة توعوي من خلال الدعوة للتكاتف ووحدة الصف، والابتعاد عن التفرقة ونبذ الطائفية والدعوة للسلم الأهلي، سواء من خلال أعماله أو عبر منصاته على مواقع التواصل، وفق ما قالته سمور لعنب بلدي، "لنستطيع جميعًا التخطي" والتركيز على إعادة إعمار البلاد.

ولفتت إلى حجم الوجع نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد طوال السنوات الماضية، آخرها أحداث السويداء، مؤكدة أن المشهد مؤلم إلى حد كبير، خاصة أنه تزامن مع وجودها خارج سوريا.

"الموجودون في البلد بمثل هذه الظروف يكونون أكثر توازنًا"، وهذا ما لمسته سمور من خلال تواصلها مع أصدقائها ومعارفها، وفق قولها.

وتمنّت لو أنها كانت صاحبة قرار لإيقاف ما يحصل في السويداء وبقية المناطق السورية، داعية الجميع لوضع نهاية لهذا الوجع، مشيرة إلى أنها تعرضت للوم لعدم تعليقها على مجريات الأحداث الأخيرة، وقالت إنه "أمام حجم ما نشعر به من مأساة فإن أي كلام يصبح بلا معنى".

وتوجهت إلى أهالي السويداء بالقول، "قلبي معكم، الله يشد أزر أيامًا طويلة مرت عليّ بلا نوم، وأنتم أقوياء وأصحاب إرادة وكرامة وستخرجون من هذه الأزمة".

وذكرت سمور أن ارتباطها بهذه المحافظة كبير رغم أنها لم تعش فيها، فهي من مواليد دمشق، في حين أن والديها من مواليد السويداء، وتلتمس من خلال والديها عظمة هذه المنطقة وكرم ونخوة وأصالة أهلها، مؤكدة الانتماء إليهم، راجية العوض والسلام لكل السوريين وكل إنسان فقدَ وتأذّى خلال سنوات الحرب.

انعكاس التغيير على الدراما

أوضحت سمور أن من المبكر الحديث عن واقع الدراما في المرحلة الجديدة بعد سقوط النظام، قبل أن يتم عرض الأعمال التي يتم تصويرها اليوم للحكم عليها، خاصة لناحية الحريات والرقابة وطبيعة القضايا والأفكار المطروحة، والحديث بعد ذلك عن المستجدات وما يجب تطويره أو تغييره.

وأشارت إلى أنها دائمًا تأمل خيرًا بالمستقبل، وهذا جزء من شخصيتها، راجية أن تستقر الأوضاع الأمنية وتعود عجلة الحياة والدراما للدوران، خاصة أنها اضطرت هذا الموسم للاعتذار عن عدة أعمال لعدم وجودها في دمشق.

وقالت سمور إنها اضطرت للاعتذار عن دور رئيس في مسلسل "عيلة الملك" لهذا الموسم، للمخرج محمد عبد العزيز، بسبب الظروف النفسية التي لازمتها مؤخرًا نتيجة الأحداث، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني الذي تشهده البلاد، بالرغم من أنها انتظرت العمل عامًا كاملًا نظرًا إلى أهميته واكتمال عناصره، متوقعة أن ينال أصداء إيجابية عند العرض، رافضة الكشف عن الشخصية التي اعتذرت عنها ولن أسندت.

وتمنت على صناع الدراما طرح أعمال تحاكي الواقع السوري بصيغة تفاؤلية لما هو قادم، وتقديم مقترحات لما يجب عليه أن نكون لأجل أنفسنا والبلاد غدًا، إضافة إلى التخلي عن "الشللية" واحتكار الأدوار لأشخاص بعينهم، من خلال إنصاف الممثل الموهوب وإعطائه حقه، وتكثيف الإنتاج بطريقة فنية وجمالية تعيد الدراما السورية إلى عصرها الذهبي، مؤكدة أن كل ما سبق مرهون بالاستقرار الأمني والحريات.

تأثير الغربة على مسيرتها الفنية

الغربة غيّرت من سمور تمامًا، كما قالت، لدرجة أنه لا مجال للمقارنة بين شخصية ليلى قبل مرحلة السفر وبعدها، معتبرة أنه بقدر جمال هذه التجربة وأهميتها نتيجة الخبرات والمعارف التي تكتسبها من مواجهتك لذاتك، إلا أنها مؤلمة للغاية، واصفة إياها بـ"الانفصال عن الروح".

وأضافت سمور أن السفر لم يكن يومًا غاية بالنسبة لها، فهي كانت "مرتاحة ومدللة في سوريا"، على حد تعبيرها، إلا أن الأمر حصل فجأة، في حين استبعدت العودة إلى البلد للاستقرار الكامل بسبب وضعها العائلي ووجود زوجها وابنها الوحيد وحفيدها في فرنسا، وعدم نيتهم العودة حاليًا لظروفهم الخاصة.

في حين أنها لا تستطيع العيش دون الشام ولم تنقطع عنها، تابعت سمور إذ تزور سوريا باستمرار، خاصة أن عملها كممثلة وفترات التصوير الطويلة يتطلب ذلك، إلا أن الرجوع لعائلتها أمر لا بد منه.

وذكرت سمور أن من التفاصيل الإيجابية في بداية سفرها إلى فرنسا هو انسلاخها عن حياتها الفنية ونجوميتها إلى مكان عاشت فيه بهدوء بعيدًا عن مصاعب الشهرة التي يواجهها الفنان عادة، إلا أن هذا الأمر لم يستمر طويلًا، فالجاليات العربية هناك كبيرة، وهذا ما حمّلها مسؤولية أكبر تجاه مهنتها، والتي طالتها إشاعات كثيرة بالاعتزال، وهذا ما لم يحدث يومًا.

كما تحدثت سمور عن حالة القطيعة من الأصدقاء بعد السفر وغياب التواصل، وهو ما برته بظروف الحرب، فلم تعتب على أحد، موضحة أن السفر أثّر على حجم عروض العمل التي تتلقاها، لكنها سنويًا تتلقى عروضًا وتعتذر في حال عدم ملاءمتها، لافتة إلى الوجوه الجديدة التي تصدرت من مخرجين وممثلين بعد سفرها ومعظمهم لا تعرفهم، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على وجود الفنان، مع عزمها إعادة تفعيل حضورها في المشهد الدرامي السوري مجددًا.

حديث عن "مرايا"

سلسلة "مرايا" حققت لسمور حلم تجسيد مختلف الشخصيات، ونجومية على مستوى العالم العربي، إذ كانت بمثابة خطوات ثابتة ترسخت في ذاكرة الجمهور لغاية اليوم، مشيرة إلى أنها كانت تحلم بأن تكون جزءًا من مشروع كهذا خلال سنوات دراستها في المعهد العالي للفنون المسرحية.

ووجهت سمور شكرًا للفنان والمخرج الراحل حاتم علي الذي منحها فرصة الانضمام لمسلسل "مرايا"، مسترجعة ذكريات التصوير، ووصفت العمل مع "الفنان القدير" بأنه العظمة كأنه "ذهاب إلى سيران".

تستبعد سمور إمكانية القدرة على إنتاج عمل مشابه لـ"مرايا"، وتعتبر أن المعايير التي اختلفت الآن كثيرة، والناس اليوم لن ينتظروا هذه الأعمال بذات اللهفة، كما أنه لن يضاهيه عمل جديد على صعيد الأفكار والتي كان لها رؤى مستقبلية، فالكتاب والممثلون الكبار رحلوا عن عالمنا بمعظمهم، معلّقة بالقول "لكل زمن فرسانه".

رحلتها في معهد الفنون المسرحية

حول دراستها في المعهد العالي للفنون المسرحية، وهي من خريجي دفعته العاشرة، قالت سمور: "إنه الآن ليس في أوجه وذروة ألقه"، مشيرة إلى أنها لا تقارن بين ما كان عليه سابقًا واليوم، فلكل زمن أشخاصه.

معهد الفنون المسرحية برأيها منحهم (خريجي المعهد) الكثير من المعرفة والعمق والتجارب والخبرات، على يد أساتذة يحلم كل طالب أن يدرّسوه، أمثال فواز ساجر وسعد الله ونوس ومموح عدوان ونائلة الأطرش وغيرهم، مستذكرة قساوة موقع المعهد الذي كان عليها في دمر البلد آنذاك وبرودته (الموقع الحالي في ساحة الأمويين).

واعتبرت سمور أن السينما هي الأجمل، لكنها لجأت إلى التلفزيون للاءمته لظرفها حينها، ومردوده المادي الجيد، وهذا ما تطلّبه وضعها المعيشي حينها، كما أنه أكثر انتشارًا، وأسهل من المسرح الذي يحتاج إلى جهد ووقت والتزام لم تسمح به ظروفها العائلية آنذاك.

قالت سمور إنها عاشت الفقر خلال بداياتها وتغلّبت على كثير من الظروف الصعبة.

واقع الكوميديا السورية

وجود جهة إنتاجية قوية تتبنى صناعة عمل كوميدي سوري بمقومات عالية واختيار وجوه مناسبة، لا يعتمد على التهريج، وإنما كوميديا الموقف، هو ما تأمل به سمور لإعادة هذه الصناعة الناجحة إلى الواجهة بعد غيابها لسنوات جراء الحرب وغياب الكتّاب والنصوص والمخرجين الكبار أمثال الراحل هشام شربتجي.

وعن إسناد شخصية "فوزية" بسلسلة "باب الحارة" لشكران مرتجى بعد نجاحها في الجزأين الأول والثاني، أكدت سمور أن ذلك جاء بعد اعتذارها عن العمل بسبب الإجحاف المادي بحقها.

وقالت إنها لا تندم على قرار اتخذته، وإن هذه الشخصية راسخة لدى الجمهور لغاية اليوم، لافتة إلى أن كثيرًا من عرب فرنسا ينادونها بـ"فوزية" عند مصادفتها في الأماكن العامة، موضحة أنها تنازلت ماديًا في البداية لرغبتها بالعمل مع المخرج بسام الملا، وعندما طالبت بأجر مادي معقول لم يتم الوصول لاتفاق فاعتذرت.

في حوارها مع عنب بلدي قالت سمور، إن "الوسط الفني في سوريا لم ينصف أبدًا ليلى الممثلة، ولم يُعرض عليها الدور الذي تحلم به"، رافضة فكرة أنها مهمشة، معتبرة أن هناك أشخاصًا يهمهم عدم وجودها.

وأضافت أن ضعف علاقاتها الاجتماعية في الوسط الفني يلعب دورًا سلبيًا من هذه الناحية، إضافة إلى وجودها في الخارج، ورغم كل ما سبق هناك أدوار تُعرض عليها باستمرار.

وختمت بالقول، إنها أصبحت "انتقائية إلى حد كبير" احترامًا لتجربتها وتلافيًا للتكرار.

الفنانة السورية ليلى سمور - 19 حزيران 2023 (أرشيف - تصميل عنب بلدي)

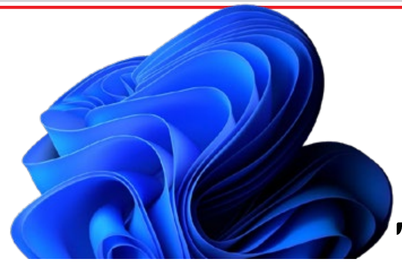

ترقية شاملة للذكاء الاصطناعي في "Windows 11"

أطلقت شركة "مايكروسوفت" عددًا من التحديثات الذكية الجديدة لنظام التشغيل Windows 11، تهدف إلى تعزيز قدرات المساعد الذكي "Copilot"، وجعله أكثر تفاعلًا وسهولة في الاستخدام.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سباق التكنولوجيا العالمي نحو دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة التشغيلية والتطبيقات اليومية.

ما الجديد

وسعت الشركة ميزة "Copilot Vision" التي تقوم بتحليل محتوى الشاشة والإجابة عن الأسئلة المرتبطة به، لتشمل جميع الأسواق التي يتوفر فيها المساعد الذكي.

وأعلنت أيضًا عن إضافة خيار للتفاعل النصي مع "Copilot Vision"، وليس فقط عبر الأوامر الصوتية، ضمن برنامج "Windows Insider".

تسعى "مايكروسوفت" من خلال هذه التحديثات إلى زيادة تبني المستخدمين لمساعدها الذكي، في وقت تواجه فيه منافسة قوية من "جوجل" و"ميتا"، اللتين دمجتا تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطبيقاتهما وأجهزتهما وأنظمة التصفح الخاصة بهما.

وتشمل الترقية أيضًا وضعًا تجريبيًا جديدًا باسم "Copilot Actions"، يتيح للمساعد تنفيذ مهام حقيقية مباشرة من سطح المكتب، مثل حجز المطاعم أو طلب البقالة، وهي ميزة طبقت أولًا في متصفح الشركة على "الويب" في وقت سابق من هذا العام.

إلى جانب هذه التحسينات، أعلنت الشركة عن إطلاق "Gaming Copilot" المدمج في أجهزة "Xbox Ally"، الذي يتيح للاعبين الحصول على نصائح وتوصيات فورية في أثناء اللعب.

وتهدف "مايكروسوفت" من خلال ذلك إلى تحسين تجربة اللاعبين وجعل الذكاء الاصطناعي عنصرًا أساسيًا في دعمهم خلال الأداء.

أمان ومستقبل متكامل

أكدت "مايكروسوفت" أن وكلاء "Copilot" الجدد سيبدؤون بصلاحيات محدودة، ولن يحصلوا على أي إذن أو بيانات إلا بعد موافقة المستخدم بشكل صريح.

ويأتي ذلك ضمن جهود الشركة لضمان التوازن بين الذكاء الاصطناعي التفاعلي والخصوصية الرقمية.

وقال كبير مسؤولي التسويق الاستهلاكي في "مايكروسوفت"، يوسف مهدي، إن الشركة تدخل مرحلة جديدة من تطور الذكاء الاصطناعي، حيث لن يقتصر وجوده على "روبوتات" الدردشة، بل سيتكامل بسلاسة داخل مئات الملايين من التجارب اليومية.

وأضاف أن هذه الخطوة تمهد الطريق نحو جيل جديد من التفاعل الذكي الذي يجعل التكنولوجيا أقرب إلى الإنسان.

نهاية "Windows 10"

أوقفت شركة "مايكروسوفت" رسميًا نظام التشغيل Windows 10 في 14 من تشرين الأول الحالي، ورغم استمرار عمل أجهزة الكمبيوتر بنظام Windows 10، فإنها أصبحت أكثر عرضة للهجمات والبرمجيات الخبيثة نظرًا إلى غياب التحديثات الأمنية، إذ إن "مايكروسوفت" أعلنت ما يلي:

• انتهاء الدعم الفني: خدمات المساعدة التقنية لأي مشكلة تتعلق بـ Windows 10.

• انتهاء التحديثات البرمجية: لا مزيد من التحديثات لخصائص النظام أو تطويرات في الأداء.

• انتهاء التحديثات الأمنية وإصلاح الثغرات: أي ثغرات أمنية يتم اكتشافها تظل غير معالجة مما يعرض النظام للمخاطر.

كما يتوقع أن تتراجع لاحقًا توافقية بعض التطبيقات أو تعريفات الأجهزة مع Windows 10.

"ذاكرة اعتقال" تجوب المحافظات السورية

تحاكي مسرحية "ذاكرة اعتقال" معاناة المعتقلين في سجون النظام السابق، مستعرضة الانتهاكات التي طالتهم خلال سنوات من القمع والتغييب، وتغوص في عمق التجربة الإنسانية للمعتقلين.

يقدم العمل المسرحي مشاهد تختزل الصراع بين الحرية والقيد، والأمل واليأس، في بيئة مسرحية بسيطة لكنها مشحونة بالدلالات.

المسرحية انطلقت عروضها الأولى في معرض "دمشق الدولي"، ثم انتقلت إلى حلب وإدلب واللاذقية وحماة، وتستمر في تقديم عروضها بالمدن السورية تباعًا، لتجعل من المسرح مساحة لاستحضار الذاكرة وتوثيق المعاناة بأسلوب فني وإنساني.

المعتقلون على الخشبة

قبل العرض، يملأ خشبة المسرح صوت لنقاط ماء تسقط بشكل متزامن ومزعج، مع جدران الخشبة السوداء، وفي المنتصف يظهر حبل المشنقة، وعلى اليسار قليلًا ضوء متدلٍّ مع وجود برميل ماء عكر ومتسخ، ودولابين معلّقين يستخدمان لتعذيب السجناء.

يبدأ العرض بأصوات مظاهرات تطالب بالحرية، وصوت إطلاق رصاص، وعلى إثره يُستشهد شابان، ويبقيان على يمين ويسار مقدمة المسرح طيلة العرض، بينما يُترك داخل الزنزانة سجين، هو حامل سردية العرض المسرحي الإخبارية.

المعتقل الذي يؤدي دوره محمود زكور، لا يمثل شخصًا بعينه، بل هو صورة رمزية عن آلاف السوريين الذين فقدوا حريتهم وتركوا خلفهم عائلات تنتظرهم.

وفي المشهد الأخير، يهرب السجّان قبيل إعلان التحرير، في إشارة إلى انتصار إرادة الإنسان على القمع، وانكسار الخوف أمام صوت الحرية.

رمزية الموت والحياة

اعتمدت المسرحية على الرموز البصرية بشكل لافت، إذ رافقت المعتقل طوال العرض جثثان صامتتان داخل الزنزانة، تمثلان ضحايا القمع والمغيبين الذين لم يُعرف مصيرهم، في تجسيد للموت المستمر الذي يعيشه المعتقلون حتى بعد خروجهم من السجن.

الصمت في هذا المشهد لم يكن فراغًا، بل لغة أخرى تعبّر عن العجز، وعن الموت المؤجل الذي يعيشه السوري حين يُسلب صوته وكرامته.

أداء يلامس الجرح

قدّم محمود زكور أداء لافتًا جسد فيه تجربة الاعتقال بكل تفاصيلها الجسدية والنفسية، متنقلًا بين الانكسار والتمرد، وبين الألم والرجاء.

وشارك في العمل الذي أخرجه محمد مروان إدلبي، كل من محمد ملقي، بدور السجان، إلى جانب فاطمة عبد وثناء صقر، اللتين أضافتا بعدًا إنسانيًا للمشاهد عبر أدوار تعكس الحنين والأمومة والفقد.

العمل جمع ممثلين من حماة وحلب وإدلب واللاذقية، في مبادرة أرادها المخرج لتكون مشروعًا وطنيًا يوحّد الفنانين حول قضية إنسانية جامعة.

أما تصميم المكياج فكان من تنفيذ عبد الغني صيادي، بينما تولى عمار جراح الإضاءة والصوت التي لعبت دورًا سرديًا مهمًا في إبراز التوترات الداخلية للشخصيات.

صرخة فنية

قال صناع العمل المسرحي، إن "ذاكرة اعتقال" ليست مجرد عمل فني، بل رسالة وفاء لتضحيات المعتقلين والمغيبين، ومحاولة لتثبيت حضورهم في الذاكرة الجماعية للسوريين.

والمسرحية ليست مجرد عرض على الخشبة، بل صرخة فنية في وجه النسيان، ووثيقة إنسانية تحفظ ما تبقى من ذاكرة السوريين خلف القضبان.

تأتي "ذاكرة اعتقال" لتذكّر بأن الذاكرة لا تُمحى، وأن الفن يستطيع أن يروي ما عجزت عنه التقارير والشهادات.

مشهد من مسرحية ذاكرة اعتقال - 6 أيلول 2025 (سانا)

كتاب

هندسة الهوية الوطنية

يشرح أزمة الانتماء في سوريا

في كتابه "هندسة الهوية الوطنية، سوريا المستقبل"، يتناول الباحث محمود باكير إشكالية غياب الهوية الوطنية السورية وأثرها في تفكك الدولة والمجتمع خلال العقد الأخير، مسلطًا الضوء على الحاجة إلى مشروع وطني جامع يعيد بناء المواطنة على أسس فكرية وعلمية متينة.

يرى المؤلف، في كتابه الذي صدر خلال العام الحالي عن "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، أن الأزمة السورية لم تكن سياسية أو أمنية فحسب، بل أزمة وعي وغياب هوية جامعة، إذ أدى تقصير الدولة والأحزاب إلى تصحر الهوية الوطنية وتآكل الانتماء، ما جعل المجتمع هشًا أمام الانقسامات.

واعتمد باكير في تحليله على أدوات علمية مثل "الطبولوجيا"، لفهم الهوية بوصفها شبكة من العلاقات المتداخلة التي تربط الأفراد، لا مجرد انتماء عاطفي أو جغرافي، مستعينًا أيضًا بمفاهيم من الفقه الإسلامي كالمصلحة الشرعية، التي تقوم على تغليب خير الخيرين ودفع الضرر الأكبر بالأصغر.

اعتبر الكتاب الهوية الوطنية أساسًا للحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية والوحدة السياسية، ويقارن التجربة السورية بتجارب دول اسكندنافية، نجحت في ترسيخ هوية وطنية عبر التعليم الشامل، الذي يعزز قيم الانتماء والمسؤولية والتنوع.

ويرى المؤلف أن "النموذج الاسكندنافي" مثال على التعليم الذي يصوغ شخصية الإنسان عقلًا وعاطفة وأخلاقًا، ويمنح الطلاب القدرة على فهم العلاقات داخل المجتمع والمشاركة الفاعلة فيه.

وأشار إلى أن بناء الهوية لا يتحقق بدراسة مكونات المجتمع فقط، بل بفهم العلاقات التي تربطها، مستندًا إلى فلسفة "الغشطالت" (Gestalt)، التي ترى أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، ومن هذا المنطلق، تصبح "إدارة التنوع" شرطًا لبناء هوية وطنية متماسكة.

وطبّق باكير هذه الرؤية على المجتمع الدمشقي القديم، موضحًا كيف عبرت عمارة البيوت والاهتمام بالتفاصيل الداخلية عن وعي اجتماعي وإنساني عميق، ما جعل المجتمع الدمشقي متماسكًا ومتوازنًا في قيمه وسلوكه.

وربط الكتاب بين فهم العلاقات الاجتماعية والتطور العلمي، موضحًا أن النموذج الاسكندنافي تميز بابتعاده عن التفكير الميكانيكي الذي ساد الفلسفة الحديثة، واعتمد على التناظر بين العلوم الطبيعية والاجتماعية لفهم الإنسان والمجتمع بموضوعية، ما سماه المؤلف "الهندسة الفكرية للهوية الوطنية".

وفي سياق الواقع السوري، بيّن باكير أن ضعف الهوية الوطنية يعود إلى جذور تاريخية منذ تأسيس الدولة بعد اتفاقية "سايكس- بيكو"، وتفاقمت في عهد حزب "البعث" الذي رفع شعارات قومية منفصلة عن الواقع.

ودعا باكير إلى إعادة بناء الهوية على أسس تعليمية جديدة تنمّي الانتماء والمسؤولية، وتستند إلى المصلحة الوطنية عند تعارضها مع الانتماءات الدينية أو الحزبية، في اجتهاد شرعي يدعمه عدد من المفكرين الإسلاميين.

يخلص الكتاب إلى أن إحياء الهوية الوطنية السورية يتطلب قطيعة فكرية مع الماضي، وإطلاق مشروع وطني عقلاني قائم على التعليم والانفتاح وإدارة التنوع، بوصفها الأسس الحقيقية لبناء سوريا المستقبل.

سيرة الكاتب

أكاديمي سوري متخصص في الرياضيات، تخرج في جامعتي "دمشق" و"شفيلد" (إنجلترا)، وتولى رئاسة جامعة "القلمون" بين عامي 2011 و2014.

اهتم باكير بدراسة العلاقة بين الرياضيات والعلوم الإنسانية، وله بحوث ودراسات محكّمة في هذا المجال.

من مؤلفاته: "الرياضيات حرفة عقلية.. طريقة جديدة في الإدراك العقلي"، "دراسات لغوية من منظور رياضي"، "محطات في تاريخ الرياضيات".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

منتخب سوريا ضد ميانمار في تصفيات كأس آسيا – 14 تشرين الأول 2025 (SFA/فيسبوك)

متخصصون يحللون عناصر القوة والضعف

المنتخب السوري يبحث عن "بصمة" في نهائيات آسيا

عنب بلدي – جلال ألفا

رغم التحديات التي تعيشها الرياضة السورية منذ سنوات، أثبتت المنتخبات الوطنية حضورها اللافت في الاستحقاقات الآسيوية رغم محدودية الإمكانات.

وما بين التحديات الإدارية، وضعف الدعم الفني والمالي، يبرز الإصرار السوري كعنوان دائم، يحمل رسالة مفادها أن الرياضة ما زالت صامدة.

مسار سوريا من التصفيات إلى النهائيات

تأهل منتخب سوريا إلى نهائيات كأس آسيا 2027، ورغم تذبذب الأداء في بعض الأحيان، فإن المنتخب حقق أربعة انتصارات متتالية.

"نسور قاسيون" قدموا أداء متفاوتًا في التصفيات، ورغم فوزهم على باكستان وأفغانستان، فإن الانتقادات طالت المنتخب.

وفي المباراة الثالثة، عالج المنتخب السوري نقاط ضعفه، واكتسح ميانمار بخماسية، وعاود فوزه على ميانمار بثلاثية منذ أيام، لتتأهل بذلك سوريا إلى كأس آسيا للمرة الثالثة على التوالي، والأولى في القرن الـ21.

وحقق المنتخب أرقامًا كبيرة في التصفيات، بتسجيله 11 هدفًا، مستقبلًا هدفًا يتيمًا من ركلة جزاء.

وفي سياق أداء المنتخب، قال المدرب طارق جبان لعنب بلدي، إن المنتخب لم يظهر التطور الكبير في أول مباراتين، لكنه حقق الفوز، وأداؤه في مباراتي ميانمار كان "الأفضل".

وأشار جبان إلى أن ميزة الفريق كانت في خلق الفرص، وتنوع اللعب، وتسجيل الأهداف، مقارنة بالحالة الدفاعية غير الثابتة والقوية، بسبب تغيير المدافعين من مباراة لأخرى.

بينما يرى الباحث الأكاديمي والمحلل غيفارا الخطيب، أن أداء المنتخب لم يكن مقنعًا رغم التأهل، فالمباريات كانت أمام منتخبات ضعيفة تصنيفيًا، وكرة القدم فيها لا تُمارس باحترافية حقيقية.

وأشار الخطيب إلى أنه كان من المفترض أن يظهر المنتخب بمستوى أقوى وأداء أكثر ثباتًا، خاصة أن الظروف كانت مهيّأة لتقديم صورة أفضل.

خوسيه لانا.. بصمة واضحة أم تكتيك مكرر

اعتبر غيفارا الخطيب أن عمل المدير الفني، خوسيه لانا، مخيّب للآمال حتى الآن.

وقال الخطيب لعنب بلدي، "تفاءلنا بتقديم كرة تموضعية واستحواذية، تتناسب مع المدرسة الإسبانية التي ينتمي إليها المدرب".

وأضاف أن لانا لم يُحدث أي تغيير يُذكر عن سابقيه في الأسلوب الدفاعي، و"يمكننا تفهم ذلك"، لأنه لم يسبق له تدريب فريق رجال، لذا لم يستطع التعامل مع الواقع الفني بالشكل الصحيح، وربما يحتاج إلى مزيد من الوقت، أو ربما غير قادر على ذلك.

وأوضح الخطيب أن المشكلة تكمن بعدم وجود معيار واضح لدى المدرب في عملية الانتقاء، إذ يُستدعى لاعبون من الدرجات الدنيا، بينما يُستبعد محترفون متألقون في أوروبا.

ونوّه إلى أن هذا يعكس ضعف المهنية، وعدم وجود عمل فني منظم أو محترف لدى المدرب.

ويرى طارق جبان أن بصمة خوسيه لانا غير واضحة ومفهومة حتى هذه اللحظة، ويظهر ذلك جليًا في المستوى المتذبذب للمنتخب.

وأشار جبان إلى أن هوية الفريق لم تكن ثابتة على الصعيدين الدفاعي والهجومي، باستثناء مباراتي ميانمار.

ولفت إلى أن الجهود الفردية للاعبين هي التي ساعدت المنتخب في الفوز.

من جانبه، أكد الصحفي الرياضي هاني عنطوز، أن رحلة خوسيه لانا مع المنتخب في بدايتها، والنتائج الأولية تظهر منهجًا واضحًا في التعامل مع القائمة، لكن البصمة الحقيقية تُقاس دائمًا بالأداء في المباريات الحاسمة والمنافسات القارية الكبرى.

نقاط القوة والضعف

قال غيفارا الخطيب، إن قوة المنتخب تكمن في الجيل الجديد من اللاعبين الشبان القادمين من المنتخب الأولمبي بمتوسط أعمار صغير، بالإضافة إلى التماسك الدفاعي باستقبال هدف وحيد.

ويرى طارق جبان أن مفتاح قوة المنتخب هو الحالة الهجومية، المتمثلة بعودة بابلو صباغ، إلى جانب السومة وخريبين.

ونوه إلى أن هذا التقييم مبني على مباريات التصفيات، لأن المعاناة واردة أمام منتخبات الصف الأول.

أما على صعيد نقاط الضعف، فقال الخطيب لعنب بلدي، إن المدرب لم يستفد من الأدوات التي يملكها في خلق شكل خططي للفريق.

وأضاف أن المنتخب ظهر عاجزًا عن تطبيق أي نمط هجومي واضح حتى الآن، واللعب الهجومي يتم بشكل ارتجالي وبمجهود فردي.

ويرى طارق جبان أن نقاط الضعف تكمن في الخط الدفاعي والضغط العالي على الخصم.

وقال إن المنتخب بحاجة إلى حالات دفاعية جماعية في ملعب الخصم، وعدم الاكتفاء بدفاع المنطقة الذي من الممكن أن يكلف أخطاء كثيرة.

تأهل سوريا.. آراء متقاربة

أكد المدرب طارق جبان أن تأهل سوريا كان مستحقًا، وأثنى على تفكير الكادر الفني في تحقيق الانتصارات.

وتوافق غيفارا الخطيب مع حديث جبان، لكنه قال، إن الأداء لم يكن مقنعًا أو مطمئنًا لما هو قادم.

الخطيب اعتبر أن المنتخب لم يقدم شخصية فنية واضحة حتى الآن، مرجعًا ذلك إلى الأداء المتقلب، والأسلوب غير الثابت، وعدم الوضوح في البناء الهجومي أو في طريقة إدارة المباريات.

بينما تذهب رؤية المدرب طارق جبان إلى أن شخصية المنتخب غير ثابتة، وبحاجة لعمل كبير وانسجام أكبر.

وأوضح أن الاستقرار يكمن في الثبات على التشكيلة، خاصة بعد اجتياز فترة تجريب اللاعبين.

ولفت جبان إلى أنه من المفترض أن تكون لدى خوسيه لانا فكرة واضحة عن مستويات اللاعبين، لاختيار الأفضل لتمثيل المنتخب.

التحضير لآسيا

أكد غيفارا الخطيب أن على اتحاد الكرة اتخاذ قرار حازم بخصوص المدرب لانا، لأنه حاليًا يستغل عقده ويقدم صورة مهملة دون أن يؤدي واجبه كما يجب .

وقال إن التحضير يبدأ بتحديد معايير واضحة لانتقاء لاعبي المنتخب، وشرح آلية الاختيار، ثم الانطلاق بمعسكرات تدريبية تُركّز على رفع المستوى البدني والتكتيكي، وصولًا إلى توليفة متجانسة بمتوسط أعمار مقبول واستقرار فني فعلي بالتشكيلة.

وأضاف أن المنتخب لديه فرصة ذهبية في كأس آسيا الأولمبية، لتقييم أداء عدد من اللاعبين الشبان، ويجب استثمارها بشكل جدي لتوسيع قاعدة الاختيار مستقبلًا .

من جانبه، اعتبر طارق جبان أن هناك فترة جيدة لتحضير المنتخب بشكل لائق لكأس آسيا.

وعلى الكادر الفني، وفق جبان، أن يكون موجودًا في سوريا من أجل دراسة اللاعبين المحليين، لتكوين تشكيلة ممزوجة من اللاعبين المحليين والمغتربين والمحترفين، مشددًا على ضرورة التركيز على جميع اللاعبين، من أجل الوصول إلى كأس آسيا بجاهزية كاملة.

دور اللاعبين المحترفين

المنتخب السوري بحاجة إلى أي لاعب قادر على تقديم الإضافة، نظرًا إلى امتلاكهم خبرة كبيرة في المشاركات الخارجية، وفق ما يرى المدرب السوري طارق جبان، مشيرًا إلى أنه لا بديل عن اللاعب المحلي الذي يعتبر بمثابة "خزان بشري" للمنتخب.

جبان أبدى تأييده لوجود اللاعب المحترف في حال كان أفضل من المحلي، مع أهمية العناية باللاعب المحلي من قبل إدارة المنتخب والكادر الفني الإسباني.

وطالب بمشاركة اللاعبين المحترفين والمغتربين في كأس آسيا المقبلة، واستثمار إمكاناتهم لتحقيق نتائج أفضل من النسخة السابقة.

في حين يرى غيفارا الخطيب أن اللاعبين المحترفين هم القوة الضاربة الأهم في الفريق، حيث سجلوا وأسهموا في أكثر من نصف أهداف المنتخب.

وأشار إلى وجود عمل كبير يجب القيام به من قبل الكادر، لأن عملية دمج المحترفين في المنظومة غير صحيحة.

وطالب بدور محوري منظم للمحترفين ضمن منظومة واضحة، لا مجرد مشاركات فردية.

ويرى الصحفي الرياضي هاني عنطوز، أن اللاعبين المحترفين ركيزة أساسية لتطوير المنتخب، لكن تأثيرهم يحتاج إلى إدارة ذكية لتحقيق التوازن والانسجام بين اللاعبين.

بـ22 لاعبة ولاعبًا

البعثة السورية إلى البحرين.. أمل بلا وعود

تستعد بعثة منتخب سوريا للشباب للمشاركة في دورة الألعاب الآسيوية 2025، من 22 إلى 31 من تشرين الأول الحالي، في البحرين.

وستشارك سوريا في ألعاب: الجودو، رفع الأثقال، التايكواندو، الموي تاي، الجوجيتسو، ألعاب القوى، كرة الطاولة، الترياثلون.

تضم بعثة المنتخب 22 لاعبة ولاعبًا، بالإضافة إلى 19 إداريًا، إلى جانب أربعة حكام، تمت دعوتهم من اتحاداتهم القارية للمشاركة في التحكيم.

ويترأس البعثة رامي سبيع، الذي قال لعنب بلدي، إن هذه المشاركة تحمل بُعدًا رمزيًا، لأنها الأولى بعد سقوط النظام، وبمثابة عودة التعافي إلى مفاصل الرياضة السورية.

التحضيرات ومعايير الاختيار

قال رئيس البعثة السورية، رامي سبيع، لعنب بلدي، إن اختيار اللاعبين جاء بناء على نتائجهم في البطولات والمشاركات السابقة، إضافة إلى التزامهم بالأرقام التأهيلية المعتمدة من الاتحاد الآسيوي.

وأشار إلى أن جميع أفراد البعثة الأولمبية خضعوا لمعسكر موحد، تساوت فيه ظروف التحضير من حيث التغذية والإقامة الفندقية والاستعداد العام للمشاركة.

وقال رئيس اتحاد ألعاب القوى، محمد الضامن، في حديث سابق إلى عنب بلدي، إن استعدادات اللعبة جرت بوتيرة عالية، عبر تنظيم معسكرات تدريبية داخلية شملت اللاعبين الأربعة المشاركين.

دعم بالمال والتجهيزات

ستتلقى البعثة قسائم مالية بالليرة السورية، مع إمكانية حصولها على دعم في حال وصولها إلى البحرين، وفق ما صرح به رامي سبيع.

ولفت إلى أن المجلس الأولمبي الآسيوي تكفّل بتغطية تكاليف السفر والإقامة والإطعام بشكل كامل، دون فرض أي قيود على عدد أفراد البعثة.

وأضاف أن وزارة الرياضة والشباب زوّدت الاتحادات بالتجهيزات المتخصصة، بالإضافة إلى توفير المصروف الشخصي لكل لاعب، منوهًا إلى أن بعثة المنتخب المسافرة إلى البحرين، لم تحصل على أي رعاية من قبل أي شركة.

الأهداف المتوقعة

أكد رئيس بعثة منتخب سوريا للشباب، رامي سبيع، في حديثه إلى عنب بلدي، أن البطولة تعد قوية وستوفر للاعبين فرصة مهمة للاحتكاك واكتساب الخبرة.

وقال إن "هدفنا التنافس بقوة والسعي للفوز بالميداليات، لكن لا يمكننا تقديم أي وعود"، مؤكدًا أن المشاركة تحمل أهمية كبيرة، لأنها تمثل تصفيات مؤهلة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب 2026 في داكار (عاصمة السنغال).

إنجازات سابقة

تألق اللاعبون السوريون في مختلف الألعاب خلال الأشهر الماضية، وحققوا نتائج مميزة في مسابقات رسمية وغير رسمية على الصعيد الإقليمي والدولي.

حصل منتخب الجوجيتسو على أربع ميداليات (ذهبية وفضية وبرونزيتان)، في بطولة غرب آسيا التي أقيمت في البحرين خلال آب الماضي.

كما تألق نادي داريا في بطولة "الأندية العربية للجودو" التي جرت في مصر، محققًا ذهبية وبرونزيتين، في آب الماضي.

وفي منافسات الموي تاي، حصد المنتخب ميداليتين، واحدة ذهبية وأخرى برونزية، خلال بطولة العالم للشباب (IFMA) في الإمارات خلال أيلول الماضي.

أما بعثة منتخب سوريا لألعاب القوى، فحققت إنجازًا بحصولها على 17 ميدالية متنوعة في بطولة غرب آسيا، التي أقيمت في لبنان خلال تشرين الأول.

وفي الألعاب الأولمبية الصيفية عام 1984، حصلت سوريا على أول ميدالية لها، وكانت فضية عن طريق اللاعب جوزيف عطية في رياضة المصارعة.

وكانت غادة شعاع فازت بالذهبية الأولمبية في أتلانتا بإيطاليا عام 1996، وفازت أيضًا بذهبية البطولة العالمية لألعاب القوى في السويد عام 1995، وذهبية البطولة الآسيوية في اليابان عام 1994.

وحصل ناصر الشامي على برونزية الملاكمة في العاصمة اليونانية أثينا عام 2004، بينما كان آخر إنجاز من نصيب معن أسعد، الذي ظفر ببرونزية الألعاب الأولمبية الصيفية عام 2020 في طوكيو برياضة رفع الأثقال.

بعثة منتخب سوريا المشاركة

تضم بعثة المنتخب 22 لاعبًا و19 إداريًا، موزعين على الشكل الآتي:

- **ترياثلون:** نبيل سباعي – إداري، أحمد طرقجي – مدرب، اللاعبان رند الهادي وتوفيق جولو.
- **ألعاب القوى:** محمد الضامن – إداري، نوال زيود – مدرب، اللاعبون حسام الدين بياعي وجوليا أمون وغزل عثمان وهادي عباس.
- **التايكواندو:** شريف ديركي – مدرب، اللاعبان محمود كريم وجنى صيداوي.
- **الموي تاي:** سلمان عيسى – إداري، زيدان المسالمة – مدرب، اللاعبان سالي الراعي ومحمد خدام الجامع.
- **الجوجيتسو:** حازم رمضان – مدرب، اللاعبان إبراهيم سطاس وشام الماوردي.
- **الجودو:** خالد جدوع – إداري، آمنة حسن – مدربة، اللاعبون لجين علاء الدين وساميل برمدي وأحمد زيدان ومحمد الرهوان.
- **رفع الأثقال:** قيس أسعد – مدرب، اللاعبون علي دعبول وغزل زرقة ونجم الدين خطاب.
- **كرة الطاولة:** علاء بشلاوي – مدرب، اللاعبون هند ظاظا وسارة وسوف وعمار قصاب.

مؤتمر البعثة الأولمبية المسافرة إلى البحرين – 15 من تشرين الأول 2025 (وزارة الرياضة والشباب / فيسبوك)

أيهم أوسو مع نادي شارلروا البلجيكي – 17 أيار/مايو 2025 (rcsc.officiel/إنستغرام)

أيهم أوسو.. صخرة المنتخب الوطني والملاعب الأوروبية

رغم قلة الفرص والصعوبات التي تواجه اللاعبين السوريين في شق طريقهم نحو الاحتراف بالخارج، استطاع بعضهم ممن ولدوا خارج البلاد أو انتقلوا مع أسرهم بصفة لاجئين أو مهاجرين أن يثبتوا حضورهم، ومنهم المدافع أيهم أوسو، الذي فرض اسمه بهدوء في الملاعب الأوروبية، مقدّمًا نموذجًا للاعب شاب طموح، يجمع بين الموهبة والانضباط.

ولد أيهم أوسو في 9 من كانون الثاني 2000، في قرية مولندال التابعة لمدينة غوتنبرغ السويدية، وبدأ مسيرته الاحترافية مع نادي فاستراه فرولوندا السويدي.

تسارعت مسيرة أيهم أوسو، حيث وقّع عقده الاحترافي الأول مع نادي بي كي كاهن في الدوري السويدي الممتاز.

ومن ثم انتقل إلى نادي إسكيلستونا، وشارك مع الفريق في 15 مباراة، سجل خلالها هدفًا، وتلقى أربع بطاقات، منها ثلاث صفراء وبطاقة حمراء واحدة.

واختار بعد ذلك خوض تجربة قصيرة ومؤقتة مع نادي غايس غوتبورغ، وخاض معه تسع مباريات، تلقى فيها بطاقتين، واحدة حمراء وأخرى صفراء.

وكانت المحطة الكبرى في مسيرة أوسو الاحترافية حين انتقل إلى التشيك، موقّعًا عقده مع نادي سلافيا براغ، أحد أبرز الأندية في البلاد.

مشاركات أوسو مع الفريق التشيكي كانت مؤثرة، حيث شارك في 48 مباراة، سجل خلالها هدفين وصنع هدفًا، لكنه تلقى ثلاث بطاقات حمراء وثماني بطاقات صفراء.

أداء أوسو المميز دفع نادي بي كي كاهن السويدي لاستعادته، إذ لعب مع فريقه في سبع مباريات، ثم عاد إلى نادي سلافيا براغ، وشارك في مباراة واحدة، ومن ثم تعرض للإصابة.

أول مدافع سوري في الدوري الإسباني

كتب أيهم أوسو اسمه في سجلات التاريخ، كأول قلب دفاع سوري يظهر في الدوري الإسباني.

رحلة أوسو لم تكن سهلة، لكنها كانت مليئة بالإصرار والطموح، وأصبح نموذجًا للاعب السوري المحترف، الذي تحدى الصعوبات وفرض اسمه في أحد أبرز الدوريات العالمية.

أوسو انتقل إلى نادي قادش الإسباني، بعد مسيرة كبيرة في السويد والتشيك، وكان هذا الانتقال إيجابيًا ومثاليًا.

صفقة أوسو مع قادش كانت بمثابة صفقتين للنادي، الأولى انضمام لاعب خبير، والثانية اهتمام جماهيري عربي بالنادي الإسباني.

قادش استغل الحالة الشعبية لأوسو، وتعمد أن يقدم صورة اللاعب في التشكيلة الأساسية، نظرًا إلى الهالة الكبيرة التي يحظى بها اللاعب.

وفي الشق الفني، قدم أوسو أداء كبيرًا مع قادش، حيث شارك في ست مباريات، لم ينل فيها أي إنذار، لكن مسيرته مع النادي لم تكتمل، بعد هبوط قادش إلى دوري الدرجة الثانية، الأمر الذي دفعه للمغادرة.

ورغم صغر سنه، فإن أيهم أوسو خاض العديد من التجارب الأوروبية، وبعد محطته المميزة في إسبانيا، حط أوسو رحاله في بلجيكا، وتحديدًا من بوابة شارلروا.

المدافع السوري لم يكن مجرد لاعب، بل كان قائدًا حقيقيًا في الميدان، واتسم موسمه الأول مع شارلروا باللعب المنظيف، بتلقيه ثلاث بطاقات صفراء في 26 مباراة.

وبفضل صلابته وتفانيه، حاز شارة قيادة فريق شارلروا البلجيكي في موسمه الثاني، ليصبح اللاعب الذي يقود الفريق ويضبط إيقاعه في الملعب.

تبلغ قيمة اللاعب 2.5 مليون يورو، وفق موقع "ترانسفير ماركت" المختص بأرقام وإحصائيات اللاعبين.

العمود الفقري للمنتخب السوري

على عكس بقية اللاعبين، التحق أيهم أوسو بركب المنتخب السويدي، وشارك مع فئة تحت 19 عامًا في ثلاث مباريات، ومع منتخب تحت 23 عامًا في ثماني مباريات، ولعب مع المنتخب الأول مباراة واحدة عام 2022.

وبعد ذلك قرر أيهم أوسو الانضمام إلى المنتخب السوري، ليشكل إضافة نوعية لخط الدفاع، بفضل خبرته في الملاعب الأوروبية وصلابته البدنية وقدرته العالية على قراءة اللعب.

شارك في جميع مباريات منتخب سوريا بكأس آسيا، وأعاد دخوله إلى المنتخب التوازن إلى المنظومة الدفاعية، وجعل منه إحدى الركائز الأساسية، تحت قيادة المدرب السابق هيكتور كوبر، والمدير الفني الحالي، خوسيه لانا.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 19 تشرين الأول/أكتوبر 2025
العـدد 713 - السنـة الرابعة عشـرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

حرفة عمرها 2000 عام

عائلة وحيدة تحرس الزجاج الدمشقي

عنب بلدي - كريستينا الشماس

في زاوية ضيقة من ورشة صناعة الزجاج الدمشقي في باب شرقي بدمشق، يقف الحرفي محمد الحلاق (65 عامًا) أمام فرنه المتوهج، ينفخ في أنبوب معدني طويل، لتتحول الكتلة الشفافة أمامه إلى كوب أو مزهرية ملونة تعكس حرفية العامل وأصالة المهنة.

يواصل الحلاق عمله للحفاظ على مهنته من الاندثار، في ورشة يعمل فيها ثلاثة حرفيين من عائلته، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع الإقبال على المهنة.

يعود تاريخ حرفة نفخ الزجاج إلى أكثر من 2000 عام، إذ يُنسب ابتكارها إلى الفينيقيين الذين نقلوها إلى مدن البحر المتوسط، ومن بينها دمشق، حيث تطورت وأصبحت جزءًا من الصناعات التقليدية فيها.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) أدرجت، في عام 2023، حرفة نفخ الزجاج التراثية كعنصر تراثي غير مادي جديد باسم سوريا على قائمة "الصون العاجل" ضمن قوائم التراث الإنساني.

ويعني الإدراج في قائمة "الصون العاجل"، وفق "يونسكو"، أن ديمومة العنصر وسلامته معرضة للخطر، وأنه يجب وضع تدابير لإدامة ممارسته ونقله من قبل الجماعات المعنية.

واشتهرت دمشق خلال القرون الماضية بإنتاج الزجاج اليدوي الملون، الذي كان يُصدر إلى الخارج ويُستخدم في الأدوات المنزلية والتحف والزخارف المعمارية.

مراحل التصنيع

تمر صناعة الزجاج الدمشقي بعدة مراحل متتابعة، تبدأ بتحضير المواد الأولية وتنتهي بالزخرفة.

يشرح الحرفي محمد الحلاق أن المرحلة الأولى تبدأ بتقسيم الزجاج إلى أجزاء صغيرة وطحنها، ثم تُنقل إلى الفرن لصهرها في درجة حرارة تتجاوز 1200 درجة مئوية حتى تتحول إلى عجينة شفافة.

يأخذ الحرفي عند هذه المرحلة كمية محددة من العجينة باستخدام أنبوب معدني طويل، ويبدأ النفخ اليدوي لتشكيلها حسب التصميم المطلوب.

ويدور الحرفي الأنبوب في أثناء النفخ للحفاظ على توازن الشكل وسماكة الزجاج، ثم تُترك القطعة لتبرد تدريجيًا داخل فرن آخر بدرجة حرارة أقل تصل إلى نحو 500 درجة مئوية لتجنب تشققها، ومن ثم تبدأ مرحلة الصقل للمنتج ليصبح جاهزًا للاستخدام.

وتُسلّم القطع بعد ذلك إلى الرسام أو المزخرف الذي يستخدم مواد معدنية لإضفاء الألوان والزخارف عليها.

وتستخدم الأصباغ المسحوقة لتلوين الزجاج في أثناء ذوبانه أو لتزيينه بمجرد تبريده وتصلبه.

ويتميز الزجاج الدمشقي المنفوخ بألوان خاصة تزينه منها الأبيض والأزرق والأخضر والقرمزي، بالإضافة إلى الزخارف المطلية بالذهب.

تحديات تواجه الحرفة

تتمثل التحديات التي تواجه صناعة الزجاج الدمشقي وتهدد استمرارها في ارتفاع أسعار الوقود اللازم لتشغيل الأفران، وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة، وفق ما تحدث به الحرفي محمد الحلاق، لعنب بلدي.

وقال إن اليد العاملة تراجعت في هذا المجال بشكل ملحوظ، إذ يعزف الشباب عن تعلم الحرفة بسبب مشقتها الجسدية وضعف مردودها المالي.

وأشار إلى أن السوق المحلية تعاني من انخفاض الطلب على المنتجات الزجاجية اليدوية، في حين يزداد الطلب الخارجي على هذه القطع الفنية.

قلة الدعم المقدم للحرفيين أثرت بشكل مباشر على استمرارية المهنة، إذ أغلقت معظم الورشات القديمة أبوابها خلال السنوات الماضية، بينما لا تزال ورشة الحلاق صامدة في وجه هذه التحديات.

ما المطلوب

يرى الحرفي محمد الحلاق أن الحفاظ على المهنة يتطلب خطوات عملية تبدأ من توفير مستلزمات العمل الأساسية كالوقود والكهرباء بأسعار مدعومة للحرفيين، إضافة إلى دعم تسويق منتجاتهم داخل سوريا وخارجها.

ودعا الحلاق إلى إحياء التعليم المهني للحرف التقليدية، وإنشاء دورات تدريبية لتعليم الشباب أصول المهنة على أيدي الحرفيين القدامى.

وأشار الحلاق إلى أن عائلته تحاول نقل الخبرة عبر توريثها للجيل الجديد، في محاولة لضمان بقاء المهنة ضمن العائلة وحمايتها من الاندثار.

صناعة الزجاج اليدوي بدمشق - 24 آب 2024 (مشغل الحلاق/فيسبوك)

نحن وركب الحضارة

خطيب بدلة

أنا، محسوبكم، لا أتحمس لاستخدام مصطلح "الإسلام السياسي" في سياق كتاباتي، لأنه، برأيي، غير دقيق، ولكن، يمكننا استخدامه، تجاوزًا، للدلالة على جماعات من المسلمين، متكتلة ضمن أحزاب تتبنى أحد مذاهب الإسلام سياسة، ومنهجًا، مثل "حزب الله"، و"زينبيون"، و"فاطميون"، وحركة "حماس"، و"الجهاد الإسلامي"، وتنظيم "الدولة الإسلامية"، و"جبهة النصرة"، إلخ.

هذه الجماعات، وعلى الرغم من تنوعها، وتباعُد أماكن وجودها، تتفق، كلها، على خلق التباس دفاعي، ملخصه أن مَن يعارض سعيها لتولي السلطة، أو تفردها بالسلطة في إحدى الدول، كافر، زنديق، مرتد، يحارب الدين الإسلامي بوصفه عقيدة يعتنقها الملايين من البشر.. هذا الالتباس، في اعتقادهم، يقطع الطريق على أي نقد يمكن أن يوجه لسلوك جماعتهم، أو تجاوزاتها، أو حتى جرائمها (فيما لو وجدت)، وهناك حيلة أخرى، يلجؤون إليها، أحيانًا، وهي أن عامة الناس، لا يحق لهم إبداء الرأي في المسائل الدينية، فهذا من اختصاص المشايخ، الذين يسمونهم، أحيانًا، أهل الذكر.

الرد على هذه الادعاءات بسيط جدًا، وهو أن الإسلام دين بلا كهنوت، ومن حق كل مسلم أن يقرأ ما يتعلق بدينه، في الكتب، ويستخلص منها ما ينفعه في حياته، وحياة أسرته، وأن مَن يعترض على قفز هذه الجماعة، أو تلك، إلى السلطة، ليس زنديقًا، ولا كافرًا، ولكنه يفكر بالوطن، وهو على يقين بأن بناء الدول يحتاج إلى حاملي شهادات عليا، في القانون، والاجتماع، والهندسة، ومختلف العلوم الدنيوية، بينما تخلق السلطة التي تستند إلى دين، أو مذهب، انقسامات حادة في المجتمع، وهذا ليس عيبًا في الدين، ولا في المذهب، ولكن نصوص الدين تبقى محاطة بالقداسة، بمعنى أنها فاقدة حد المرونة اللازمة لمتابعة مستجدات الحياة، بينما يمكن تغيير القوانين والأنظمة الوضعية، في أي لحظة، ببساطة، وسهولة.

عندما يمارس الإنسان المتدين طقوسه، وعباداته، لا يسبب أي أذى للآخرين، ولكن، عندما يستولي المتدينون على الحكم، سيكونون مجبرين على الرجوع إلى الأحكام الدينية، التي قد لا تقبل بإشراك أبناء الأديان الأخرى، ولا أبناء المذاهب الأخرى، في السلطة، وقد يؤدي هذا إلى نوع من الخصومة، وربما أدى إلى وصول أبناء الوطن الواحد إلى الاقتتال.

مرت على المجتمعات الأوروبية قرون طويلة، كانت فيها ترزح تحت سلطة الكنيسة، وظهر التباين الذي أشرت إليه أعلاه، جليًا في موقفهم من نظرية مركزية الشمس، ورفضوا نظرية العالم غاليليه، المستندة إلى نظرية كوبرنيكوس، بل إن الكنيسة رفضت مختلف النظريات التي كان العلماء يأتون بها، ما أدى إلى إعاقة النزوع نحو التطور في تلك المجتمعات، وقد طال الصراع بين سلطة الكنيسة، ورغبة المجتمع في التطور والتحديث، إلى أن اكتشفوا كلمة السر السحرية، التي تُرضي الطرفين، وهي: فصل الدين عن الدولة، على أن تقوم الدولة بتطبيق مبدأ الحياد تجاه معتنقي الديانات كلها، وحمايتهم، والحرص على حريتهم في ممارسة طقوسهم.

المشكلة أننا، نحن أهل هذه المنطقة، لا نحب أن نتعلم من تجارب الآخرين، ومهما تكبدنا من خسائر، وتخلفنا عن ركب الحضارة، نرفض أن نتعلم، وأن نتطور.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper